جامعة اليرموك

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم أصول الدين

أطروحة دكتوراه في الحديث النبوي الشريف

بعنـــــوان :

" علم مصطلح الحديث نشأته و تطوره حتى نهاية القرن التاسع الهجري – دراسة تاريخية تحليلية "

" Science Term Neoteric Raise and Development Until the end of the 9'th hejri century – analytical and historical study "

إعداد الطالب : ابراهيم محمود محمد العكل

٢٠٠٩٢٦٠٠٠٦

إشراف الدكتور : محمد الطوالبة

قُدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الحديث الشريف و علومه في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – قسم أصول الدين

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

علم مصطلح الحديث نشأته وتطوره حتى نهاية القرن التاسع الهجري
دراسة تاريخية تحليلية.

إعداد الطالب : إبراهيم محمود محمد العكل .

قُدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الحديث الشريف و علومه في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – قسم أصول الدين

أعضاء لجنة المناقشة :

١. الدكتور : محمد عبد الرحمن الطوالبة ..... مشرفاً.
الأستاذ المشارك في الحديث – جامعة اليرموك

٢. الأستاذ الدكتور : محمد علي العمري ..... عضواً.
الأستاذ في السنة – جامعة اليرموك

٣. الأستاذ الدكتور : عبد الله مرحول السوالمة ..... عضواً
الأستاذ في الكتاب والسنة – جامعة اليرموك

٤. الدكتور: عبد الرزاق موسى أبو البصل ..... عضواً
الأستاذ المشارك في الكتاب والسنة – جامعة اليرموك

٥. الدكتور: بكر مصطفى بني أرشيد..... عضواً
الأستاذ المشارك في الحديث الشريف – جامعة آل البيت

٢٠١٣

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الإهداء

إلى من هي أحق الناس بحُسن الصحبة.. إلى منبع الحبّ والحنان **والدتي الحبيبة** حفظها الله ورعاها.

إلى رفيقة الدرب.. إلى الأنيسة المؤنسة **زوجتي الغالية**(أم زيد)

..... إلى ريحانتي فؤادي" **تسنيم وملك** "

إلى العم حريص الأغبر – أطال الله في عمره- .

إلى كل من تفضل بالإسهام في إنجاز هذه الأطروحة بأي جهدٍ قدمه..

وإلى الأقارب والأصدقاء والزملاء... إلى طلبة العلم جميعاً.

أهدي جهدي وعملي .

إبراهيم محمود العكل

© Arabic Digital Library Yarmouk University

شكر وتقدير:

[وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ] (إبراهيم : ٧)، بادئ ذي بدء أتوجه إلى الله – عز وجل – راجياً قبول هذا العمل، والذي أسأله تعالى أن يكون خالصاً لوجه الكريم.

[رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ](البقرة : ١٢٧).

وبعد شكر الله–عز وجل– أتقدم بالشكر الجزيل والجميل للدكتور الفاضل محمد عبد الرحمن الطوالبة الذي كان عوناً لي بعد الله في إتمام هذه الرسالة، بما منحني من وقته في التحقيق والتوجيه وبما أفادني من علمه ما شدَّ به أزري وأعانني في أمري، وأسهم في إتمام هذا العمل ليخرج بهذه الصورة، فجزاه الله كلَّ خيرٍ.

والشكر موصول لكل من شرفني بالقبول لمناقشة هذا العمل المبذول بين أيدي نخبة من الأساتذة الفضلاء، والعلماء الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة، للوصول بهذه الرسالة إلى المأمول، فجزاهم الله كلّ خيرٍ.

ثمّ الشكر الخالص لكل من تتلمذت على يديه من الأساتذة الفضلاء في كلية الشريعة في جامعة اليرموك وهم الدكتور محمد العمري والدكتور عبدالله السوالمه والدكتور عبد الرزاق أبو البصل .

ولا أنسى صاحبة اليد الخفيّه في إنجاز هذا العمل زوجتي الغالية أم زيد ، والتي قامت بالتضحية بوقتها وجهدها لطباعة هذه الرسالة وإخراجها بالشكل المناسب، فجزاها الله كلّ خيرٍ.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قائمة المحتويات:

الموضوع	الصفحة
الاهداء	أ
شكر وتقدير	ب
قائمة المحتويات.	ج
الملخص باللغة العربية.	و
المقدمة وأسباب اختيار الموضوع.	١
أهمية الدراسة.	٢
مشكلة الدراسة وأسئلتها.	٣
حدود الدراسة.	٤
أهداف الدراسة.	٤
الدراسات السابقة.	٤
منهج الدراسة.	٧
خطة البحث.	٧
الفصل التمهيدي : التعريف بعلم الحديث دراية وبيان مكانته وأهميته وغايته	
المبحث الأول : التعريف بعلم مصطلح الحديث وبيان مكانته بين علوم الحديث	٩
المطلب الأول : التعريف بعلم مصطلح الحديث على الإفراد والإضافة	١٠
المطلب الثاني :مكانة علم مصطلح الحديث بين علوم الحديث .	١٦
المبحث الثاني : أهمية علم مصطلح الحديث وغايته	١٩
المطلب الأول : أهمية علم مصطلح الحديث.	٢٠
المطلب الثاني : الغاية والفائدة من علم مصطلح الحديث .	٢١
المطلب الثالث : علم مصطلح الحديث علم إسلامي .	٢٢
الفصل الثاني : أدوار علم مصطلح الحديث في القرن الأول والثاني الهجريين.	
المبحث الأول : الدور الأول : مرحلة نشوء علم مصطح الحديث من عصر الصحابة إلى نهاية القرن الأول الهجري.	٢٧
المطلب الأول :الأسباب التي دعت الصحابة للاحتياط في حفظ الحديث النبوي.	٢٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الثاني : آداب الصحابة الكرام في التلقي والسماع .	٣٨
المطلب الثالث : مزايا مرحلة نشوء علم مصطلح الحديث في بداية عصر الصحابة الكرام .	٤٥
المطلب الرابع : مزايا مرحلة نشوء علم مصطلح الحديث في أواخر عصر الصحابة إلى نهاية القرن الأول الهجري.	٥١
المبحث الثاني الدور الثاني : مرحلة تكامل علم مصطلح الحديث في القرن الثاني الهجري.	٥٩
المطلب الأول : مزايا مرحلة تكامل علم مصطلح الحديث في القرن الثاني الهجري.	٦٠
المطلب الثاني : أهم مصطلحات وفنون علم مصطلح الحديث في القرن الثاني الهجري.	٦٦
المطلب الثالث أثر كتاب الرسالة في تدوين قواعد علم مصطلح الحديث في القرن الثاني الهجري.	٧٧
الفصل الثالث : الدور الثالث :التدوين لعلوم الحديث مفرقة في القرن الثالث الهجري إلى منتصف القرن الرابع الهجري	٨٣
المبحث الأول : جهود علماء القرن الثالث الهجري في تقعيد قواعدعلم مصطلح الحديث.وتحته ثلاثة مطالب .	٨٤
المطلب الأول:جهود الإمام علي بن المديني في تقعيد علم مصطلح الحديث.	٨٥
المطلب الثاني: جهود الإمام البخاري في تقعيد قواعدعلم مصطلح الحديث .	٨٩
المطلب الثالث :جهود الإمامين أبي زرعة الرازي وأبي حاتم الرازي في تقعيد قواعد علم مصطلح الحديث	٩٢
المبحث الثاني: مزايا مرحلة تدوين علوم الحديث مفرقة في القرن الثالث الهجري إلى منتصف القرن الرابع الهجري.	٩٩
المطلب الأول :التدوين الموضوعي والشامل لعلوم الحديث في القرن الثالث الهجري إلى منتصف القرن الرابع الهجري.	١٠٠
المطلب الثاني : الكتابات التنظيريّة لعلم مصطلح الحديث في القرن الثالث الهجري إلى منتصف القرن الرابع الهجري	١١٣
الفصل الرابع : مراحل تطور تدوين علم مصطلح الحديث	١٣٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الأول : الدور الرابع :التدوين الجامع لعلم مصطلح الحديث من منتصف القرن الرابع إلى أوائل القرن السابع الهجري .	١٣١
المطلب الأول : الاستيعاب والشمول في التأليف في علم مصطلح الحديث:	١٣٢
المطلب الثاني :التدوين الموضوعي لعلم مصطلح الحديث في القرن الرابع والخامس والسادس الهجري.	١٥١
المطلب الثالث : أسباب ضعف علم مصطلح الحديث في القرون الرابع والخامس والسادس الهجرية .	١٦٣
المبحث الثاني : الدور الخامس :النضج والاكتمال في تدوين علم مصطلح الحديث في القرون السابع والثامن والتاسع الهجرية، و تحته ثلاثة مطالب .	١٦٥
المطلب الأول :مزايا مرحلة النضج والاكتمال في تدوين علم مصطلح الحديث.	١٦٦
المطلب الثاني :عناصر النضج والاكتمال في مقدمة ابن الصلاح .	١٦٦
المطلب الثالث :أثر مقدمة ابن الصلاح في نضج واكتمال تدوين علم مصطلح الحديث	١٧٤
الخاتمه	٢١٥
ثبت المصادر والمراجع	٢١٧
الملخص باللغة الإنجليزية	٢٢٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملخص باللغة العربية :

العكل ، إبراهيم محمود محمد ، علم مصطلح الحديث نشأته وتطوره حتى نهاية القرن التاسع الهجري ، دراسة تاريخية تحليلية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة اليرموك ، كلية الشريعة ، قسم أصول الدين ، ٢٠١٢ – ٢٠١٣ ، إشراف الدكتور محمد الطوالبة – حفظه الله ورعاه –

هدفت هذه الدراسة إلى بيان نشأة وتطور علم مصطلح الحديث حتى نهاية القرن التاسع الهجري ، من خلال التعريف بعلم مصطلح الحديث ،وبيان أهميته وغايته وهذا تمّ تناوله في الفصل التمهيدي .

وتناول الباحث في الفصل الثاني نشأة وتكامل علم مصطلح الحديث في القرن الأول والثاني الهجريين .

وعرض الباحث في الفصل الثالث لتطور وازدهار علم مصطلح الحديث الذي تحقق في القرن الثالث الهجري .

وقد تناول الباحث في الفصل الرابع مزايا تدوين علم مصطلح الحديث إلى نهاية القرن التاسع الهجري من حيث الشمول والتأليف االموضوعي والاكتمال والنضج في التأليف.

وفي الخاتمة توصل الباحث لعدة نتائج أهمها : إن علم مصطلح الحديث قد نشأ بقواعد عامة استخدمت في القرن الأول الهجري ، ثم ظهرت بعض مصطلحاته في القرن الثاني الهجري، ودونت بشكل غير مستقل ، ثم ازدهر في القرن الثالث الهجري بظهور جميع مصطلحات هذا العلم ، وظهور الجانب التطبيقي له، ثم دوّن في القرون الرابع والخامس والسادس الهجرية باعتباره علماً مستقلاً عن غيره من العلوم ، ثم اكتمل بضبط مصطلحاته وتحديدها على يد ابن الصلاح وابن حجر العسقلاني .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادى له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ } [آل عمران ١٠٢].

{ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ منهما رجالا كَثِيرًا وَنِسَاء وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِى تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا}[النساء ١].

{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيدًا *يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا }[الأحزاب ٧١].

وبعد...

فإن السنة النبوية قد تكفل الله بحفظها إلى جانب كتابه الكريم ، إلى قيام الساعة ، قال تعالى : {**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحافِظُونَ** } {الحجر آية ٩}.

و من حفظ الله لسنة نبيه – صلى الله عليه و سلم – أن هيأ لها رجالاً قاموا بحفظها على مر العصور ، من زمن الصحابة الكرام إلى عصرنا الحاضر ، فقد قام علماء الحديث على مر العصور بخدمة السنة النبوية و حفظها ، وذلك بوضع قواعد وضوابط دقيقة و عظيمة ، ميزوا بها الدين الإسلامي عن غيره من الأديان ، و ميزوا صحيح السنة من سقيمها ، ومنعوا التباس الأحاديث الصحيحة بالضعيفة والموضوعة ، واختلاط كلام الرسول – صلى الله عليه و سلم – بكلام غيره ، و تنقية السنة النبوية من الخرافات ، و هذه القواعد والضوابط التي وضعها علماء الحديث اصطلح على تسميتها بعلم مصطلح الحديث أو علم أصول الحديث ، فهذا العلم يحتاج إليه كل من يريد دراسة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحديث ومعرفته ، و يتوقف عليه استنباط الأحكام الشرعية من السنة النبوية ، وحسن الاقتداء بالرسول – صلى الله عليه و سلم – .

فكان ما تقدم من أسباب اختيار هذا الموضوع ، الذي هو بعنوان (علم مصطلح الحديث :نشأته و تطوره حتى نهاية القرن التاسع الهجري، دراسة تاريخية تحليلية) ، علاوة على أنه لم يتناوله أحد بالدراسة المنفصلة والمتعمقة مع أهميته ، و لذلك سيقوم الباحث بدراسة هذا العلم تحت عنوان : (علم مصطلح الحديث: نشأته و تطوره حتى نهاية القرن التاسع الهجري، دراسة تاريخية تحليلية) .

أهمية الدراسة :-

أولاً : من حيث الموضوع تتناول الدراسة موضوعاً ، في غاية الأهمية لم يتطرق إليه أحد بدراسة تفصيلية متعمقة ، لذلك تأتي هذه الدراسة كدراسة تاريخية تحليلية لعلم مصطلح الحديث من حيث نشأته و تطوره ، لتضفي مزيداً من المعرفة فيما يتعلق بعلم مصطلح الحديث، الذي يعد من أجلّ وأعظم علوم السنة النبوية وأدقها .

ثانياً : هذه الدراسة تفيد طلبة العلم الحديثي في كونها قد جمعت ما هو مفترق ومبثوث في بطون الكتب في دراسة مستقلة توفر عليهم الكثير من الوقت والجهد ، لتكون مصدراً من مصادر هذا العلم باعتبارها سابقة عن غيرها ، كما أنها تعطي منهجية جديدة في التعامل مع تاريخ علم مصطلح الحديث ، و ذلك بالتركيز على التحليل والمناقشة والمقارنة واستنباط النتائج .

ثالثاً : إن هذه الدراسة توضح مدى العناية التي حظيت بها السنة النبوية من خلال قواعد علم مصطلح الحديث ، حيث ظهرت في هذه القرون جهود عظيمة خدمت السنة النبوية ، و تنوعت واكتملت هذه الجهود لتشمل كل ما يتعلق بقواعد علم مصطلح الحديث .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رابعاً : هذه الدراسة تسلط الضوء على المؤلفات العظيمة التي ظهرت في المدة الزمنية ما بين القرن الثالث الهجري إلى نهاية القرن التاسع الهجري ، والتي من خلالها تطور علم مصطلح الحديث ، وأصبحت هذه المؤلفات منارات لطلبة علم الحديث في العصر الحاضر .

خامساً : هذه الدراسة تثبت تطور علم مصطلح الحديث، و تثبت مدى النهضة الحديثية عند علماء مصطلح الحديث ، حيث كانت لديهم منهجية وإبداع في التأليف تستحق الدراسة، كان لها أثر على علوم الشريعة الأخرى .

مشكلة الدراسة وأسئلتها :

تكمن مشكلة الدراسة في عدم وجود دراسة مستقلة تفصيلية متعمقة تناولت علم مصطلح الحديث من حيث نشأته و تطوره حتى نهاية القرن التاسع الهجري، مع أهميته باعتباره من أجلّ وأعظم علوم السنة النبوية وأدّقها، والذي أسهم ولا يزال يسهم في بناء وتطور علوم الشريعة الأخرى ، وذلك من خلال تنقية نصوص السنة من الدخيل عليها ، لذلك كانت هذه الدراسة لتحل هذه الإشكالية والإجابة عن سؤال رئيس و هو :

ما هي مراحل تطور علم مصطلح الحديث حتى نهاية القرن التاسع الهجري ؟

و ذلك عن طريق الإجابة عن الأسئلة الفرعية الآتية :

١. ما المقصود بعلم الحديث دراية ، وما هي أهميته ؟
٢. ما التطور الذي طرأ على علم مصطلح الحديث في القرن الأول والثاني الهجري ؟
٣. ما التطور الذي طرأ على علم مصطلح الحديث في القرن الثالث الهجري ؟
٤. ما هي مراحل تطور تدوين علم مصطلح الحديث إلى نهاية القرن التاسع الهجري ؟

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حدود الدراسة : هي ما يتعلق بتطور علم مصطلح الحديث حتى نهاية القرن التاسع الهجري ،ودراسة ما ألف فيه من مؤلفات .

أهداف الدراسة :-

تهدف هذه الدراسة إلى هدف رئيس ، وهو بيان مراحل نشأة وتطور علم مصطلح الحديث حتى نهاية القرن التاسع الهجري ، وتتناول دراسته دراسة تاريخية تحليلية ، و ذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية :

١. بيان المقصود بعلم الحديث دراية ، و بيان مكانته وأهميته .
٢. بيان التطور الذي طرأ على علم مصطلح الحديث في القرن الأول والثاني الهجريين.
٣. بيان التطور الذي طرأ على علم مصطلح الحديث في القرن الثالث الهجري
٤. بيان مراحل تطور تدوين علم مصطلح الحديث إلى نهاية القرن التاسع الهجري.

الدراسات السابقة :

لم يجد الباحث دراسة مستقلة متعمقة وشاملة عن كل ما يتعلق بمراحل تطور علم مصطلح الحديث حتى نهاية القرن التاسع الهجري ، و تركز فيه على مدى تطور علم مصطلح الحديث حتى نهاية القرن التاسع الهجري، إلا أنه قد وُجدت دراسات تتعلق ببعض مواضيعه .

أولاً : كتاب علم مصطلح الحديث نشأته و تطوره وتكامله : سيد عبد الماجد الغوري ، دار ابن كثير ، دمشق ، ط١ ، ١٤١٨ هـ - ٢٠٠٧ م .

من حيث الاتفاق : تناول المؤلف مرحلة اكتمال ونضج تدوين علم مصطلح الحديث بالتفصيل دون غيرها من المراحل والأدوار التي مر بها علم مصطلح الحديث ، فدراسته لم تكن شاملة لباقي المراحل الأخرى .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

من حيث الاختلاف : هذه الدراسة ستتناول الأدوار والمراحل التي مر بها علم مصطلح الحديث بالتفصيل والشمول ، والوقوف على مميزات كل دور ومرحلة .

ثانياً : كتاب المنهج المقترح لفهم المصطلح دراسة تاريخية تأصيلية لمصطلح الحديث ، وهي مقدمة لكتاب المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس للشريف حاتم بن عارف العوني ، دار الهجرة ، السعودية ، الطبعة الأولى .

نقاط الاتفاق: تناول المؤلف تطور علم مصطلح الحديث بشكل مجمل دون وقوف على تفصيل في ذلك .

نقاط الاختلاف : إن المؤلف ركز على قضية فهم مصطلحات علم مصطلح الحديث أكثر من قضية تطور علم مصطلح الحديث ،بينماالباحث سيكون تركيزه على مراحل تطور علم مصطلح الحديث.

ثالثاً : انفرادات الحافظ ابن حجر العسقلاني في علم مصطلح الحديث : ،محمود حسين محمد الطوالبة ، رسالة دكتوراه قدمت في جامعة اليرموك ، قسم أصول الدين ، ٢٠١٠ م .

نقاط الاتفاق مع رسالة الدكتور محمود الطوالبة: تناولت الدراسة منهج ابن حجر العسقلاني في التأليف في علم مصطلح الحديث ، كذلك تناولت ذكر نبذة عن أدوار التصنيف في علم مصطلح الحديث دون التفصيل ، والوقوف على التطور الذي مر به علم مصطلح الحديث حتى نهاية القرن التاسع الهجري .

أما الاختلاف فهذه الدراسة ستتناول بالتفصيل الجهود العظيمة في علم مصطلح الحديث حتى نهاية القرن التاسع الهجري ، والوقوف على التطور الذي مر به علم مصطلح الحديث في هذه الفترة

رابعاً : الخطيب البغدادي و جهوده في علم الحديث : الباحث بابكر حمد الترابي ، رسالة ماجستير قدمت في جامعة أم القرى ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية –١٤٠٣هـ.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من حيث الاتفاق تناول صاحب الرسالة الأستاذ بابكر حمد الترابي في رسالته في الفصل الأول نبذة عن تطور علم مصطلح الحديث حتى عصر الخطيب ، إضافة إلى جهود الخطيب في علم مصطلح الحديث، ومنهجه في التصنيف فيه الذي تناوله في الفصل الثالث.

أما الاختلاف فهذه الدراسة ستتناول بالتفصيل مراحل تطور علم مصطلح الحديث حتى نهاية القرن التاسع الهجري ، ومن ضمنها جهود الخطيب في علم مصطلح الحديث.

خامساً : علوم الحديث بين المتقدمين والمتأخرين :الأستاذ الدكتور : أحمد معبد عبد الكريم ، ورقة مقدمة للمؤتمر التخصصي الأول – لقسم التفسير والحديث بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الكويت .

من حيث الاتفاق تناول صاحب البحث الأستاذ الدكتور : أحمد معبد عبد الكريم بيان دور المتقدمين والمتأخرين في علم مصطلح الحديث على سبيل الإجمال لا التفصيل.

أما الاختلاف فهذه الدراسة ستتناول بالتفصيل دور المتقدمين والمتأخرين في علم مصطلح الحديث.

سادساً : الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال إكرام الله إمداد الحق ، رسالة ماجستير كلية الدعوة وأصول الدين ، جامعة أم القرى ١٨ /٧ / ١٤٠٨ هـ ، أحمد نور سيف ، الشريف بن عوض العبدلي ، عويد بن عباد المطرفي .

من حيث الاتفاق اتفق الباحث مع صاحب الرسالة في دراسة أثر ابن المديني في تطور علم مصطلح الحديث في القرن الثالث الهجري من خلال الوقوف على المصطلحات التي استخدمها

نقاط الاختلاف : سيتناول الباحث نشأة وتطور علم مصطلح الحديث حتى نهاية القرن التاسع الهجري.

سابعاً : الحافظ العراقي وأثره في السنة ، أحمد معبد عبد الكريم رسالة دكتوراه في الحديث وعلومه ، كلية أصول الدين في القاهرة ١٩٧٨ هـ ، إشراف موسى شاهين لاشين .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نقاط الاتفاق : اتفق الباحث في دراسته مع مؤلف الرسالة في الحديث عن اكتمال تدوين علم مصطلح الحديث في القرن الثامن الهجري من خلال الحديث عن مؤلفي العراقي التقييد والإيضاح وألفيته التبصرة والتذكرة .

الاختلاف : الباحث سيتناول في دراسته تطور علم مصطلح الحديث حتى نهاية القرن التاسع الهجري .

منهج الدراسة:

انتهج الباحث في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي الاستنباطي ، و ذلك باستقراء كل الجزئيات المتعلقة بالموضوع من مظانها الأصلية ، ثم الانتقال من هذه الجزئيات لتعميمها في كليات ، توضح مراحل تطور علم مصطلح الحديث حتى نهاية القرن التاسع الهجري، وفق دراسة تاريخية تحليلية ، يقوم فيها الباحث بجمع مفترق المادة العلمية و عرضها و تحليلها و توزيعها على فصول الدراسة و مباحثها و مطالبها ، بالاعتماد على المصادر الأصلية للمادة العلمية .

خطة البحث : سيكون هذا البحث في مقدمة وأربعة فصول مقسمة إلى مباحث ومطالب ، مع خاتمة كما هو مفصّل في صفحة المحتويات .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأول : التعريف بعلم الحديث دراية وبيان مكانته وأهميته وغايته وتحته مبحثان :

المبحث الأول : التعريف بعلم مصطلح الحديث وبيان مكانته بين علوم الحديث

المبحث الثاني : أهمية علم مصطلح الحديث وغايته:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الأول : التعريف بعلم مصطلح الحديث وبيان مكانته بين علوم الحديث وتحته مطلبان :

المطلب الأول : التعريف بعلم مصطلح الحديث على الإفراد والإضافة

المطلب الثاني : مكانة علم مصطلح الحديث بين علوم الحديث .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الأول : التعريف بعلم مصطلح الحديث على الإفراد والإضافة :

أولاً : التعريف بعلم مصطلح الحديث على الإفراد :

العلم : إدراك الشيء على ماهيته و حقيقته و المعرفة به ، وهو يطلق على مجموع مسائل وأصول كلية تجمعها جهة واحدة ، و قيل :هو غير المعرفة لأن العلم يطلق لإدراك الكليات ، والمعرفة تطلق لإدراك الأمور الجزئية والبسيطة([١]).

المصطلح :من اصطلح : أي تعارف القوم على أمر واتفاقهم عليه ، والمصدر : الاصطلاح : وهو اتفاق طائفة على شيء مخصوص يكون حقيقة بالنسبة إليهم ومجازاً بالنسبة إلى غيرهم ([٢]).

الحديث في اللغة : كل ما يتحدث به من كلام وخبر ، أو هو الجديد ، أو كلام الرسول – صلى الله عليه وسلم ([٣]).

وقد ورد هذا المعنى اللغوي لكلمة الحديث في القرآن الكريم والسنة النبوية ، ومن ذلك قوله تعالى { **اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاء وَمَن يُضْلِلْ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ**} (الزمر: آية ٢٣)، وقوله تعالى { **فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا** }(الكهف: آية:٦).

وفي السنة النبوية قد ورد هذا المعنى اللغوي لكلمة الحديث في الحديث الذي رواه أبو هريرة – رضي الله عنه– (**أَنَّهُ قَالَ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللهِ مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَقَالَ لَقَدْ ظَنَنْتُ**

---

١ انظر بتصرف ، الزَّبيدي ، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق ،تاج العروس من جواهر القاموس تحقيق : مجموعة من المحققين، دار الهداية، ،د:ط ، ج:٣٣،ص:١٢٧، مصطفى ، ابراهيم ، الزيات ، أحمد حسن ، عبد القادر ، حامد ، النجار ، ومحمد علي ، المعجم الوسيط ، طهران ، إيران ، المكتبة العلمية ، د:ط ، د : ت ، ج:٢ ، ص : ٦٣٠.

٢ انظر بتصرف ، الزَّبيدي ، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق ،تاج العروس من جواهر القاموس تحقيق : مجموعة من المحققين، ،د:ط ، ج:٦،ص:٥٥٠،والمعجم الوسيط :ج:١ ، ص : ٥٤٠.

٣ الفيروزآبادي ، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط ، د:ن ،د:ط، ج:١ ، ص : ٢١٤،والمعجم الوسيط :ج:١ ، ص : ١٦٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَنْ لاَ يَسْأَلَنِي عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَحَدٌ أَوَّلُ مِنْكَ لِمَا رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ عَلَى الْحَدِيثِ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ قَالَ : لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ خَالِصًا مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ)([1]).

الحديث في الاصطلاح :ما أضيف إلى النبي– صلى الله عليه وسلم –من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خُلُقِيّة أو خَلْقيّة ([2]).

شرح التعريف مع التمثيل :

القول : ما نسب إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – بلفظ صريح وصفة جلية لا تحتمل التأويل، مثل قول راوي الحديث ، قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أو سمعت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أو أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم – قال.

مثال ذلك : الحديث الذي رواه عمر بن الخَطَّابِ –رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ –قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "**((إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى ، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا ، أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ))**([3]).

والفعل : ما أضيف إلى النبي– صلى الله عليه وسلم – بصيغة صريحة ولفظ جلي لا يحتمل غير معناه الذي قصد منه ، مثل قول راوي الحديث رأيت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يفعل كذا ،أو فعل رسول الله – صلى الله عليه وسلم – كذا .

---

١ البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح، القاهرة، دار ابن كثير، ط:٣ ، ١٤٠٧ – ١٩٨٧، ، تحقيق مصطفى ديب البغا ، كتاب العلم، باب الحرص على الحديث، ج:١ ، ص : ٤٦، رقمه :٩٩.

٢ ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي ، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ، سوريا ، مؤسسة الرسالة ، ط:١ ، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م ، ص:٤.

[3] البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح، كتاب بدء الوحي، باب كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ج:١ ، ص : ٢، رقمه ١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مثال ذلك : الحديث الذي رواه عمر بن الخَطَّابِ –رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – **أَنَّهُ جَاءَ إِلَى الْحَجَرِ الأَسْوَدِ فَقَبَّلَهُ فَقَالَ: إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لاَ تَضُرُّ ، وَلاَ تَنْفَعُ وَلَوْلاَ أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يُقَبِّلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ**(١).

والتقرير : أن يقول أحد الصحابة قولاً أو يفعل فعلاً أمام النبي – صلى الله عليه وسلم –فيقره ولا ينكره ، أو يبلغ النبي – صلى الله عليه وسلم – شيء صدر من بعض الصحابة ثم لا ينكره عليهم، بل يسكت سكوتاً يدل على الرضا ، أو يعقب على ذلك بكلام يدل على الموافقة والتأييد(٢).

مثال ذلك : الحديث الذي رواه ابن عمرَ –رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما – قَالَ : **((قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم لَنَا لَمَّا رَجَعَ مِنَ الأَحْزَابِ لاَ يُصَلِّيَنَّ أَحَدٌ الْعَصْرَ إِلاَّ فِي بَنِي قُرَيْظَةَ فَأَدْرَكَ بَعْضُهُمُ الْعَصْرَ فِي الطَّرِيقِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ لاَ نُصَلِّي حَتَّى نَأْتِيَهَا وَقَالَ بَعْضُهُمْ بَلْ نُصَلِّي لَمْ يُرَدْ مِنَّا ذَلِكَ فَذُكِرَ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَلَمْ يُعَنِّفْ وَاحِدًا مِنْهُمْ))**(٣).

الصفة الخُلُقية :ما كان راجعاً إلى أخلاقه العظيمة وأوصافه الظاهرة الباطنة كالشجاعة والمروءة وحسن العشرة والكرم ونحو ذلك.

مثال ذلك : الحديث الذي رواه أَنَس بن مالك –رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – قَالَ :**((كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم أَحْسَنَ النَّاسِ خُلُقًا ، وَكَانَ لِي أَخٌ يُقَالُ لَهُ أَبُو عُمَيْرٍ– قَالَ أَحْسِبُهُ فَطِيمٌ ، وَكَانَ إِذَا جَاءَ قَالَ يَا أَبَا عُمَيْرٍ مَا فَعَلَ النُّغَيْرُ نُغَرٌ كَانَ يَلْعَبُ بِهِ فَرُبَّمَا حَضَرَ الصَّلاَةَ وَهُوَ فِي بَيْتِنَا فَيَأْمُرُ بِالْبِسَاطِ الَّذِي تَحْتَهُ فَيُكْنَسُ وَيُنْضَحُ ثُمَّ يَقُومُ وَنَقُومُ خَلْفَهُ فَيُصَلِّي بِنَا))**(٤).

الصفة الخِلْقية: ما كان بياناً لملامح جسده الشريف – صلى الله عليه وسلم –.

---

١ البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح، كتاب الحج ، باب مَا ذُكِرَ فِي الْحَجَرِ الأَسْوَدِ. ، ج:٢ ، ص : ٥٧٩، رقمه :١٥٢٠.

٢ السباعي ، مصطفى ، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ، د:ن، ط:١ ، هـ١٤١٩–١٩٩٨م، ص: ٦٥.

٣ البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح، كتاب صلاة الخوف ، باب صَلاَةِ الطَّالِبِ وَالْمَطْلُوبِ رَاكِبًا وَإِيمَاءً، ج:١، ص : ٣٢١،رقمه:٩٠٤.

٤ المصدر السابق : كتاب الأدب ، باب الكنية للصبي وقبل أن يولد للرجل. ج:٥، ص : ٢٢٥١. رقمه :٥٨٥٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مثال ذلك : الحديث الذي رواه الْبَرَاء بن عازب –رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – قال **((كَانَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم أَحْسَنَ النَّاسِ وَجْهًا وَأَحْسَنَهُ خَلْقًا لَيْسَ بِالطَّوِيلِ الْبَائِنِ ، وَلاَ بِالْقَصِيرِ))**(١).

ثانياً : التعريف بعلم مصطلح الحديث على الإضافة :

تعريف علم مصطلح الحديث : قال الإمام ابن الأكفاني(ت٥٢٤هـ) في إرشاد القاصد : " وعلم الحديث الخاص بالدراية : علم يُعرف منه حقيقة الرواية وشروطها وأنواعها وأحكامها، وحال الرواة وشروطهم، وأصناف المرويات، وما يتعلق بها " (٢).

وهذا التعريف يوضح المقصود بعلم مصطلح الحديث ،أو علم الحديث دراية ، لكن فيه إطالة ويمكن اختصاره .

عرّفه الشيخ عزّ الدين ابن جماعة (ت٨١٩هـ) حيث قال : " علم بقوانين يُعرف بها أحوال السند والمتن " (٣).

وعرّفه ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) حيث قال : " معرفة القواعد المعرّفة بحال الراوي والمرويّ(٤).

وتعريف ابن جُماعة أدّق ، وهو المختار ، فقولهم أحوال السند والمتن، أدق من قولهم: أحوال الراوي والمروي ، لأن معرفة حال السند تستلزم معرفة حال كل من رواته، لكن معرفة حال الراوي لا تستلزم معرفة حال السند من جميع الوجوه كالشذوذ والإعلال(٥).

---

١ البخاري :محمد بن إسماعيل: كتاب المناقب ، باب صِفَةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم،ج:٣، ص : ١٣٠٣،رقمه: ٣٣٥٥.

٢ السيوطي ، جلال الدين: تدريب الراوي شرح تقريب النووي نقلا عن إرشاد القاصد ، تحقيق نظر محمد الفاريابي ،بيروت ،لبنان ،دار الكلم الطيب ، ط: ٣، ١٤١٧هـ، ج:١ ، ص: ٢٦.

٣ السيوطي ، جلال الدين: تدريب الراوي: ج:١ ، ص: ٥.

٤ ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي ، النكت على كتاب ابن الصلاح ، تحقيق مسعود عبد الحميد ومحمد فارس، لبنان، دار الكتب العلمية ، د:ط ، ص:٣٤.

٥ عتر ، نور الدين ، منهج النقد في علوم الحديث ، سوريا ، دار الفكر المعاصر ، ط:٣ ، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م، ص:٣٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شرح التعريف :

السند في اللغة : ما يستند إليه من حائط أو غيره،والمرتفع من الأرض([١]) .

السند في الاصطلاح : فهو الإخبار عن طريق المتن، وهو مأخوذ إمّا من السند ، وهو ما ارتفع وعلا عن سفح الجبل ، لأن المسند يرفعه إلى قائله ،أو من قولهم فلان سند أي معتمد ، فسُمّي الإخبار عن طريق المتن سنداً ، لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه([٢]).

وأحوال السند: هي ما يطرأ عليه من اتصال، أو انقطاع، أو تدليس، أو تساهل بعض رجاله في السماع، أو سوء حفظه، أو اتهامه بالفسق أو الكذب أو غير ذلك.

المتن في اللغة : مأخوذ من المتن ، وهو ما صلب وارتفع من الأرض([٣]).

المتن في الاصطلاح : ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام ،وهو مأخوذ إمّا من الممانتة ، وهي المباعدة في الغاية لأن المتن غاية السند، أو من متنت الكبش : إذا شققت جلدة بيضته واستخرجتها ، وكأن المسند استخرج المتن بسنده، أو من المتن وهو ما صلب وارتفع من الأرض ، لأن المسند يقويه بالسند ويرفعه إلى قائله، أو من تمتين القوس بالعصب وهو شدّها به وإصلاحها([٤]).

وأحوال المتن: هي ما يطرأ عليه من رفع، أو وقف، أو شذوذ، أو صحة، أو غير ذلك([٥]).

ثالثاً :أسماء علم مصطلح الحديث :

لعلم مصطلح الحديث أسماء عدة هي :

١.علم الحديث دراية :تمييزاً له عن علم الحديث رواية، لكون هذا العلم يقابل علم الحديث رواية ، الذي هو علم يشتمل على أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته وصفاته وروايتها

---

١ المعجم الوسيط :ج:١ ، ص : ٤٥٤.

٢ ابن جماعة ، محمد بن إبراهيم ، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي ، ص: ٢٦.

[٣] انظر بتصرف ، الزَّبيدي ، ،تاج العروس من جواهر القاموس ج:٣٦،ص:١٤٤،المعجم الوسيط :ج:٣ ، ص : ٨٥٣.

٤ ابن جماعة ، محمد بن إبراهيم ، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي ، ص: ٢٦.

[٥] عتر ، نور الدين ، منهج النقد في علوم الحديث ، ص:٣٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وضبطها وتحرير ألفاظها،وعلم الحديث دراية خادم لعلم الحديث رواية ، فعلم الحديث دراية قواعد نظرية عامة يطبقها علم الحديث رواية ، ويصل من خلالها إلى تمييز المقبول من المردود ([١]).

٢. **علم مصطلح الحديث:** لكون أصوله وقواعده تغلب عليها الاصطلاحات الفنية ، ولأنه علم يكشف عَنْ مصطلحات المحدثين التي يتداولونها فِي مصنفاتهم ودروسهم كمصطلح صحيح وحسن وضعيف وموضوع ومشهور وعزيز وغريب وغير ذلك من المصطلحات ([٢]).

٣. **علم أصول الحديث:** لأن هذا العلم أصلٌ لعلم الحديث رواية، ولأنه علم يشتمل على قضايا كلية يعرف بواسطتها جزئيات معينة ، يحكم من خلالها على الراوي والمروي بوصف معين كالصحة والضعف والتدليس والإرسال والشذوذ والعلة والنكارة والوضع .

٤. **علوم الحديث:** سمي بذلك لأن كل موضوع من موضوعاته يستحق أن يكون علماً قائماً بذاته ؛فهو يشمل أنواع الحديث المختلفة ؛ باعتبار عدد الرواة ، واعتبار القبول والرد ، وغير ذلك من التقسيمات ، ويشتمل أيضاً على جملة من العلوم الفرعية كعلم الجرح والتعديل ، وعلم غريب الحديث ، ومشكل الحديث ، والناسخ والمنسوخ ، والمؤتلف والمختلف ، وعلم الطبقات ، وآداب المحدثين والتلاميذ، وغير ذلك من العلوم الفرعية .

قال الحازمي (**ت ٥٨٤هـ**).: "اعلم أن علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تقرب من مائة نوع، وكل نوع منها علم مستقل لو أنفق الطالب فيها عمره لما أدرك نهايته" ([٣]) .

---

[١] انظر بتصرف ، عتر ، نور الدين ، منهج النقد في علوم الحديث: ص:٣١.

٢ أبو شهبة ، محمد محمد ، الوسيط في علوم مصطلح الحديث ، السعودية ، عالم المعرفة ، ط:١، ١٤٠٣ هـ -١٩٨٣م ، ص ٢٩.

[٣] الحازمي ، محمد بن موسى بن عثمان، عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب ،د: ن، د:ط ، مقدمة المؤلف ، ج:١ ، ص:١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الثاني :مكانة علم مصطلح الحديث بين علوم الحديث .

تتمثل مكانة علم مصطلح الحديث بين علوم الشريعة عامة وعلوم الحديث خاصة في الأمور التالية هي :

أولاً : إن علم مصطلح الحديث بقواعده وأصوله العظيمة يُعد سبقاً علمياً في عالم البحث العلمي ومناهج الوصول إلى الحقيقة ، تستفيد منه علوم الشريعة عامة وعلوم الحديث خاصة ، في تقديمه الدقة المتناهية في حكمه على الحديث ، الذي يعد مادة أساسية للعلوم الشرعية كالفقه والعقيدة والتفسير ، وعلوم الحديث كعلم رواية الحديث والناسخ والمنسوخ ومختلف الحديث ومشكله .

ثانياً : إن علم مصطلح الحديث يعد أوسع وأدق علوم الحديث التي تعنى بالذود عن المصدر الثاني للتشريع الإسلامي ، المبين والمفسر للقرآن الكريم، والذي يقدم الإسلام بصورته التطبيقية والعلمية ، و يحميه من التشكيك والدس والخلط والافتراء على رسول الله – صلى الله عليه و سلم – وأثبت صلاحية الإسلام لكل زمان و مكان ، و أثبت إعجاز القرآن ،حيث أخبر القرآن الكريم بحفظ السنة النبوية من الدس والتحريف في قوله تعالى : **{ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}** (الحجر آيـ ٩ـة) ، وذلك من خلال وضع علم مصطلح الحديث قواعد تميز حديث الرسول – صلى الله عليه و سلم – من الأساطير والأكاذيب .

ثالثاً :- إن قواعد علم مصطلح الحديث تشارك علوم الحديث الأخرى وعلوم الشريعة في الحفاظ على حضارة المسلمين على مدى العصور من الأساطير والأكاذيب ، حيث يمكن تطبيق قواعد علم أصول الحديث في تنقية التفسير والتاريخ والأدب العربي الإسلامي ([1]).

رابعاً : إن قواعد علم مصطلح الحديث تمنح الدقة والثقة لعلوم المسلمين سواء أكانت دينية أم دنيوية ، ومن الأدلة على ذلك ما يلي :

---

[1] انظر بتصرف الغوري ، سيد عبد الماجد ، علم مصطلح الحديث نشأته و تطوره و تكامله ،لبنان ، دار الفكر ، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م ، ط : ١،ص : ٣٤، الخطيب ، محمد عجاج ، أصول الحديث ، علومه و مصطلحه ، سوريا، دار الفكر ، ١٣٩٥ هـ –١٩٧٥م، ط:٣، ص:١٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١. إن علم التفسير يحتاج قواعد علم مصطلح الحديث في دراسة أقوال المفسرين المنقولة بالأسانيد ، كما نجد ذلك في تفسير الطبري ، فمثلاً عند تفسيره لقوله تعالى (وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ):

قال: الْقَوْلُ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : {وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ}،اخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِي تَأْوِيلِ ذَلِكَ فَقَالَ بَعْضُهُمْ : وَلَكُمْ فِيهَا بَلاَغٌ إِلَى الْمَوْتِ.

ذِكْرُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ :

قال :حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ هَارُونَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ حَمَّادٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَسْبَاطٌ ، عَنِ السُّدِّيِّ : فِي قَوْلِهِ : {وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ} قَالَ يَقُولُ : بَلاَغٌ إِلَى الْمَوْتِ .

وقال :حَدَّثَنِي المثنى ، قَالَ : حَدَّثَنِا إسحاق، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْيدُ الله بن موسى ، عَنْ إِسْرَائِيلَ ، عَنْ السُّدِّيِّ عمَنْ حَدَّثَه ، عن ابْنَ عَبَّاسٍ : {وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ} قَالَ : الْحَيَاة ُ(١).

٢. وإن علم الفقه يحتاج قواعد علم مصطلح الحديث في التثبت من أقوال الفقهاء المنقولة بالأسانيد ،فعنْ سَعِيدِ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ:" وَسَأَلْنَاهُ قُلْنَا: نَجِدُ الْمَوَاعِظَ فِي الْكُتُبِ فَنَنْظُرُ فِيهَا ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ وَإِنْ وَجَدْتَ عَلَى الْحَائِطِ مَوْعِظَةً فَانْظُرْ فِيهَا تَتَّعِظْ ، قِيلَ لَهُ: فَالْفِقْهُ ؟ قَالَ: لَا يَسْتَقِيمُ إِلَّا بِالسَّمَاعِ"(٢).

٣. وعلم اللغة يأخذ بقواعد علم مصطلح الحديث في التثبت من أقوال اللغويين ، ويتحرى قواعد السماع في الأخذ بهذه الأقوال والترجيح بينها.

مثال ذلك : قال الأزهري عند بيان معنى النوف: قرأتُ في كتاب نُسِب إلى المُؤرِّج السدوسي غير مسموع لا أدري ما صحّته: النَّوْف: المصُّ من الثَّدي(٣).

---

١ الطبري ،محمد بن جرير ،جامع البيان في تفسير القرآن، دار هجر، ط:١، ج:١، ص: ٥٧٧.

٢ . أبو غدة ، عبد الفتاح ،الإسناد من الدين و صفحة مشرقة من تاريخ سماع الحديث عند المحدثين ، دمشق ، دار القلم ، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م ، ط : ١ ، ص : ٣٣ .

٣ الصغاني الحسن بن محمد ،العباب الزاخر واللباب الفاخر ، د:ن، د:ط، ج:٢، ص:٢٩،الزَّبيدي الحسيني ،محمّد بن محمّد ، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، د:ط ، ج:٢٤،ص:٤٤٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤.الأطباء المسلمون قديماً احتاجوا إلى الإسناد وقواعده في توثيق منقولاتهم، فقد أدخل الطبيب أبوبكر الرازي الإسناد في بعض منقولاته في الطب في كتابه الحاوي ،ليوثق ويعرف بمن نقل عنهم ،وافقهم أو خالفهم([1]) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١ أبو غدة ، عبد الفتاح ،الإسناد من الدين و صفحة مشرقة من تاريخ سماع الحديث عند المحدثين ، ص : ٣٧ .

المبحث الثاني : أهمية علم مصطلح الحديث و غايته ،وتحته ثلاثة مطالب .

المطلب الأول : أهمية علم مصطلح الحديث.

المطلب الثاني : الغاية والفائدة من علم مصطلح الحديث .

المطلب الثالث : علم مصطلح الحديث علم إسلامي .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الأول : أهمية علم مصطلح الحديث.

إن لعلم مصطلح الحديث أهمية كبيرة تتمثل فيما يلي :

أولاً : حفظ الحديث النبوي من التحريف والتبديل ، فقد نقلت الأمة الحديث النبوي بالأسانيد، وميزت به الصحيح عن السقيم، ولولا هذا العلم لالتبس الحديث الصحيح بالضعيف والموضوع، ولاختلط كلام الرسول – صلى الله عليه و سلم – بكلام غيره.

ثانياً : إن قواعد هذا العلم تجنب العالم خطر الوعيد العظيم والإثم الكبير، الذي يقع على من يتساهل في رواية الحديث ، وذلك بقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح المستفيض عنه الذي رواه الْمُغِيرَةِ بْن شُعْبَة قال : "**مَنْ حَدَّثَ عَنِّى بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ** "(١). وقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتواتر الذي رواه أبو هريرة قَالَ :قَالَ رَسُولُ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم–: "**منْ كَذَبَ عَلَىَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ** "(٢) .

ثالثاً :– إن هذا العلم قد أجدى فائدة عظيمة في تنقية الأذهان من الخرافات والأقاصيص الكاذبة والشبهات الباطلة ،التي حاول أعداء الإسلام دسها ووضعها في الحديث النبوي ،ليفسدوا على المسلمين دينهم ووحدتهم .

رابعاً : إن علم مصطلح الحديث يؤكد ثقة المسلمين بمصدر من مصادر تشريعهم، من خلال ما وضعوه من موازين منضبطة تجمع بين المنهج السليم والأمانة العلمية الواضحة(٣).

خامساً :علم مصطلح الحديث يؤكد إبداع المسلمين،ودقة عملهم ومنهجهم الذي اعترف به الباحثون المنصفون الأجانب في العصر الحديث ،والذي يتطلب فخر المسلمين بدينهم ومنهجهم الحديثي .

---

١ مسلم بن الحجاج القشيري، الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، بيروت ،دار الجيل + دار الأفاق الجديدة ،د:ط ، باب وُجُوبِ الرِّوَايَةِ عَنِ الثِّقَاتِ وَتَرْكِ الْكَذَّابِينَ، ج:١، ص:٧.

٢ المصدر السابق : ج:١ ، ص:٧، رقمه : ٣، مقدمة صحيح مسلم.

٣ انظر بتصرف عتر ، نور الدين ، منهج النقد في علوم الحديث ،ص:٣٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الثاني : الغاية والفائدة من علم مصطلح الحديث .

هناك غايات و فوائد عظيمة من دراسة علم مصطلح الحديث تتمثل فيما يلي :

أولاً : إعطاء الدارس مفاتيح المعرفة في علم مصطلح الحديث ، التي بها يعرف ما يقبل من الأحاديث و ما يرد ، ليكون الدارس على بينة من أمره فيما يأخذ و فيما يدع من الأحاديث ، فما كان مقبولاً من الأحاديث أخذ به في الأحكام الشرعية و حدود الشريعة ، و ما كان مردوداً طرحه جانباً و لم يأخذ به .

ثانياً : القدرة على إدراك المنهجية الرائعة التي سلكها العلماء الأولون لإثبات الحديثٍ و تنقيته من الدخيل عليه ، من خلال ما وضعوه من موازين منضبطة تجمع بين المنهج السليم والأمانة العلمية الواضحة ، و هذا يؤكد ثقة المسلمين بمصدر من مصادر تشريعهم يلي القرآن الكريم ، و هذا يدحض الشبهات التي يلصقها أعداء الإسلام جزافاً بحديث الرسول– صلى الله عليه و سلم – .

ثالثاً : علم مصطلح الحديث يساعد على تحقيق معاني المتون من حيث فتح الطريق لإدراك مضموناتها ، ثم الاطمئنان إلى الاستشهاد بها على اللغة ، ووضع النصوص في ساحة البيان والبلاغة النبوية التي لها مكانة في ثروتنا الأدبية العربية الرائعة .

رابعاً : علم مصطلح الحديث هو السبيل إلى معرفة الحديث والوقوف عليه ، و هو الميزان الذي يوزن به الحديث ، الذي هو صنو القرآن والمصدر الثاني من مصادر التشريع ، ليعرف به الحديث المردود من المقبول([1]) .

---

١ صالح ، محمد أديب ، لمحات في أصول الحديث ، لبنان ، المكتب الإسلامي ، ١٣٣٩هـ ، ط : ٣ ، ص : ١٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الثالث : علم مصطلح الحديث علم إسلامي .

إن علم مصطلح الحديث بقواعده وأصوله العظيمة علم إسلامي ،من إبداع المسلمين ونتاج عقولهم ، ويؤكد ذلك عدة أمور هي :

أولاً : إن الأمم السابقة لم تهتم في النقل والرواية بالإسناد ،والدقة في معرفة رجاله ودرجاتهم من العدالة والضبط، فكانت الأديان وأمور الدين تُروى دون أدنى تثبت ، يعول فيها على التلقي من أفواه النقلة وكتاباتهم، دون سؤال عن الإسناد فضلا عن دراسته وبحثه، بينما قواعد علم مصطلح الحديث والتحري والدقة في الأسانيد ،كانت أمراً مصاحباً للنقل والرواية عند المسلمين.

قال الحافظ أبو محمد بن حزم (ت ٤٥٦ هـ) :" وأما مع الإرسال والإعضال فمن هذا النوع كثير من نقل اليهود بل هو أعلى ما عندهم ، إلا أنهم لا يقربون فيه من موسى عليه السلام كقربنا فيه من محمد– صلى الله عليه وسلم ،وأما النصارى فليس عندهم من صفة هذا النقل الا تحريم الطلاق وحده، فقط على أن مخرجه من كذاب قد صح كذبه ، ثم قال : وأما النقل بالطريق المشتملة على كذاب أو مجهول العين ، فكثير في نقل اليهود والنصارى "([1]).

ثانياً : علم مصطلح الحديث بقواعده وأصوله العظيمة من خصائص هذه الأمة العظيمة ، خص الله به هذا الدين العظيم ، لأنه خاتم الأديان ، وتكفل الله بحفظه إلى قيام الساعة ، فقد تميز المسلمون بمنهج تاريخي لا يوجد عند غيرهم في الماضي ولا في الحاضر ، يشترط لقبول الخبر أن يكون الراوي عدلاً ضابطاً قد سمع ممن فوقه مباشرة .

قال الحافظ أبو محمد بن حزم (ت ٤٥٦ هـ) :" نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبي– صلى الله عليه وسلم – مع الاتصال ، نقل خص الله – عز وجل– المسلمين به دون سائر أهل الملل كلها([2]).

---

١ ابن حزم الظاهري ، علي بن أحمد ، الفصل في الملل والأهواء والنحل ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، د:ط ،ج: ٢، ص: ٦٨.

٢ ابن حزم الظاهري ، علي بن أحمد ، الفصل في الملل والأهواء والنحل ،ج: ٢، ص: ٦٨، نور ،وليد ، المختصر القويم في دلائل نبوة الرسول الكريم لبنان ،ن:مؤسسة الريان،١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م، ط١.،ج: ١، ص: ٢٠٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال أبو علي الغساني (ت٤٩٨ هـ) قال : " خص الله تعالى هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها : الإسناد والأنساب والإعراب "([١]).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) :" وَعِلْمُ الْإِسْنَادِ وَالرِّوَايَةِ مِمَّا خَصَّ اللَّهُ بِهِ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَعَلَهُ سُلَّمًا إلَى الدِّرَايَةِ . فَأَهْلُ الْكِتَابِ لَا إسْنَادَ لَهُمْ يَأْثُرُونَ بِهِ الْمَنْقُولَاتِ ، وَهَكَذَا الْمُبْتَدِعُونَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَهْلُ الضَّلَالَاتِ"([٢]).

ثالثاً : علم مصطلح الحديث بقواعده وأصوله العظيمة واجب ديني ، لا يتم حفظ الدين إلا به ، و ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، فدراسة الإسناد من الدين ، وذلك لأن الأحكام الشرعية والعملية لا تثبت إلا بنقل صحيح ، فإذا عُرّيت منه سقط الاحتجاج بها ،وإنما يعرف صحيح الحديث من سقيمه ومعوجّه بالإسناد.

قال محمد بن سيرين (ت ١١٠ هـ) :" إن هذا العلم دين فانظروا عمّن تأخذوا دينكم " ([٣]) .

وقال سفيان بن سعيد الثوري (ت ١٦١ هـ) : " الإسناد سلاح المؤمن ، إذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل؟([٤]) .

وقال عبد الله بن المبارك (ت ١٨١ هـ) " الإسناد من الدين ، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"([٥])، وقال مثل الذي يطلب دينه بلا إسناد كمثل الذي يرتقي السطح بلا سلم "([١]).

---

١ الزركشي ، محمد بن جمال الدين ،النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق : د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، الرياض ، أضواء السلف،١٤١٩هـ – ١٩٩٨م،ط:١ ،ج:١،ص:٨٧.

٢ ابن تيمية الحراني ، أحمد بن عبد الحليم ،مجموع الفتاوى، تحقيق : أنور الباز – عامر الجزار ، دار الوفاء،١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م،،ط:٣،ج: ،ص:٩.

٣ مسلم بن الحجاج القشيري، الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، ، باب أن الإسناد من الدين مقدمة صحيح مسلم.ج:١، ص:٧، ابن حنبل ، أحمد ، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق : وصي الله بن محمد عباس ،بيروت ، الرياض، المكتب الإسلامي ، دار الخاني١٤٠٨ – ١٩٨٨،ط : ١، ج : ٣ ، ص : ٦٧ .

٤ مسلم بن الحجاج القشيري، الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم ، باب أن الإسناد من الدين مقدمة صحيح مسلم.ج:١، ص:٧، ابن حبان ،محمد بن احمد البستى ، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق : محمود إبراهيم زايد، د:ن ،د:ط ،ج : ١ ، ص : ٢٧ .

٥ ابن حبان ،محمد بن احمد البستى ، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق : محمود إبراهيم زايد، د:ن ،د:ط ،ج : ١ ، ص : ٢٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قال العلامة علي القارئ في شرح النخبة: «أصل الإسناد خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمـــة، وســـنّة بالغـــة مـــن الســـنن المؤكـــدة، بـــل مـــن فـــروض الكفايـــة»([٢]).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١ الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، الكفاية في علم الرواية ، تحقيق : أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني ، المدينة المنورة ، المكتبة العلمية ، د : ط ، ج : ١ ، ص : ٣٩٣.

٢ القاري ،على بن سلطان ، شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، بيروت، دار الأرقم، ط:١،ج:١، ص:٦١٧، الجُديع : عبدُ الله بن يوسُف ، تحرير علوم الحديث، ،د:ط ، د:ن،ج:١،ص:١٥.

الفصل الثاني : أدوار علم مصطلح الحديث في القرن الأول والثاني الهجريين ، وتحته مبحثان .

إن الله – عز وجل – أمر المسلمين بطاعة الرسول – صلى الله عليه وسلم – فقال تعالى : **{وَأَطِيعُواْ اللَّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَاحْذَرُواْ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُواْ أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلاَغُ الْمُبِينُ }** (المائدة : ٩٢) وقال : **{وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً مُّبِينًا }**(الأحزاب ٣٦)

والأمر بطاعة النبي – صلى الله عليه وسلم – إنما هو لأن النبي – صلى الله عليه وسلم – هو المبين لكتاب الله عز وجل ، قال تعالى : { **وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ }** (النحل ٤٤) فكان النبي – صلى الله عليه وسلم – يبين آيات الكتاب الكريم لأصحابه عندما يشكل عليهم ذلك ، ويبين ما أجمل في القرآن الكريم من أحكام ويفصله ، فنجد مثلاً الأمر بالصلاة والزكاة والحج في القرآن الكريم ، لكن تفاصيل هذه العبادات في الكتاب غير موجودة ، حيث أن السنة قد بينت هذه الأحكام وأمرت بالأخذ بهدبه – صلى الله عليه وسلم – ، قال – صلى الله عليه وسلم – " **إِنَّ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ وَأَحْسَنَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم**"([1])، وقال – صلى الله عليه وسلم – : " **صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي** "([2]) ، فما يقوله – صلى الله عليه وسلم – من أقوال أو يفعله أو يقره وما جاء في وصف صفاته الخُلُقية أو الخِلْقية اصطلح عليه بعلم الحديث .

فعلم الرواية نشأ مع بدء الوحي حيث كان الحديث يسمع ويتلقف من النبي – صلى الله عليه وسلم – ولمّا انتقل النبي – صلى الله عليه وسلم – إلى الرفيق الأعلى ، حدّث عنه أصحابه بما وعته صدورهم الحافظة ورووه للناس بغاية الحرص والعناية، وتحملوا مسؤولية تبليغ حديث النبي – صلى الله عليه وسلم كما رووه عن النبي – صلى الله عليه وسلم – وكان خوفهم على حديث النبي – صلى الله

---

[1] البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح، كتاب الأدب ، باب في الهدي الصالح ، ج:٥، ص : ٢٢٦٢،رقمه:٥٧٤٧.

[2] البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح، كتاب الأذان ، باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة والإقامة وكذلك بعرفة ، ج١، ص : ٢٢٦،رقمه:٦٠٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عليه وسلم – يكمن في أمكانية عدم ضبط الراوي ونسيانه فلم يكن الكذب موجوداً عندهم لعدالتهم ، لأجل ذلك وضعوا قواعد تحفظ حديث النبي – صلى الله عليه وسلم – من الخطأ والنسيان، وتميز المقبول من المردود ، وهذه القواعد اصطلح عليها بعلم مصطلح الحديث ، وهذا سنتناوله فيما يلي :

المبحث الأول : الدور الأول : مرحلة نشوء علم مصطلح الحديث من عصر الصحابة إلى نهاية القرن الأول الهجري .

المبحث الثاني : الدور الثاني : مرحلة تكامل علم مصطلح الحديث في القرن الثاني الهجري.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الأول : الدور الأول : مرحلة نشوء علم مصطلح الحديث من عصر الصحابة إلى نهاية القرن الأول الهجري .

المطلب الأول :الأسباب التي دعت الصحابة للاحتياط في حفظ الحديث النبوي.

المطلب الثاني : آداب الصحابة الكرام في التلقي والسماع .

المطلب الثالث : مزايا مرحلة نشوء علم مصطلح الحديث في بداية عصر الصحابة الكرام .

المطلب الرابع : مزايا مرحلة نشوء علم مصطلح الحديث في أواخر عصر الصحابة إلى نهاية القرن الأول الهجري.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الأول : الأسباب التي دعت الصحابة الكرام للاحتياط في حفظ الحديث النبوي .

هناك أسبابٌ عدة دعت الصحابة للاحتياط في حفظ الحديث النبوي الشريف ، وساهمت في زيادة الدقة والحيطة في حفظ الحديث النبوي،وهذه الأسباب هي :

أولاً : توجيهات الشريعة الداعية للاحتياط في رواية الحديث وهي :

١. التثبت من الرواية .

لقد دعا القرآن الكريم المسلمين إلى التبيُّن والتثبُّت عند سماع الأخبار،فكان التثبت قاعدة مهمة تطبق عند أخذ الحديث،فقال **تعالى:[يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأ فَتَبَيَّنُوا](الحجرات:آية٦).**

٢. التحذير من الكذب في الحديث .

نقل الرواية كما هي بلا زيادة ولا نقصان ، والصدق في نسبة الحديث إلى النبي – صلى الله عليه و سلم – كان مقصد النبي – صلى الله عليه و سلم – وهو يحذر أشد التحذير من الكذب في الرواية وعدم أدائها كما هي ، ويتوعد من يكذب عليه بأن تكون عاقبته النار في أكثر من رواية ، لأن الكذب عليه–صلى الله عليه وسلم– ليس كالكذب على أحد آخر لمكانته –صلى الله عليه و سلم – العظيمة ،فعن الْمُغِيرَة–رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– يَقُولُ « **إِنَّ كَذِبًا عَلَىَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ فَمَنْ كَذَبَ عَلَىَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ** »([1]).

٣. ضبط الرواية عند التحمل والأداء .

إن ضبط الرواية عند التحمل والأداء قاعدة أساسية من قواعد علم مصطلح الحديث ،أمر النبي – صلى الله عليه و سلم – بتطبيقها عند سماع الحديث وإلقائه ،كما دعا النبي – صلى الله عليه و سلم – لمن يضبط مقالته وحديثه بنضرة الوجه في الدنيا والآخرة، وذلك لأهمية هذه القاعدة

[1] مسلم بن الحجاج ، القشيري، الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، ،مقدمة صحيح مسلم، باب فِى التَّحْذِيرِ مِنَ الْكَذِبِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.ج:١، ص : ٨، رقمه :٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في حفظ حديث النبي – صلى الله عليه و سلم – من الوهم والخطأ فيه بالزيادة والنقصان ، أومن سوء الفهم الناتج عن عدم ضبط الرواية ، وقد ساعد أسلوب النبي – صلى الله عليه و سلم – على ضبط الصحابة الكرام للرواية ضبطاً تاماً ، فقد قال زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ –رضي الله عنه– سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : **((نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ غَيْرَهُ ، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ**([1]).

٤. التحذير من نقل الأحاديث المكذوبة .

إن الوعيد الشديد والعقاب الأليم ليس مقتصراً فقط على من زاد أو نقص في حديث النبي – صلى الله عليه و سلم – ، أو نسب إلى النبي – صلى الله عليه و سلم – ما لم يقله ، بل من نقل حديثاً وهو يعلم أنه مكذوب وموضوع فهو مشترك بالإثم والعذاب الأليم ، لذلك حذر النبي – صلى الله عليه و سلم – من نقل الأحاديث المكذوبة والموضوعة، لأن ذلك يحقق مقصد الكذابين وأغراضهم ، فعن الْمُغِيرَة –رضي الله عنه– **قال: قال رَسُولَ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم–** « **مَنْ حَدَّثَ عَنِّى بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ** »([2]).

كما حذر النبي – صلى الله عليه و سلم – من الأخذ عمن كانوا من الضعفاء والمجروحين والكذابين ، الذين يروون الأحاديث المكذوبة والموضوعة ،فعن أَبَي هُرَيْرَةَ–رضي الله عنه– قال: قَالَ

---

١ الترمذي : محمد بن عيسى ، الجامع الصحيح سنن الترمذي، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون ،بيروت : دار إحياء التراث العربي ،د:ط ، ، كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع ،ج:٥،ص:٣٣، حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه اسناده صحيح وهو من طريقمَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، مِنْ وَلَدِ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَرَجَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ، عند أبي داود في سننه (٤ / ٦٨ – ٦٩ رقم ٣٦٦٠) في العلم، باب فضل نشر العلم، والنسائي في سننه الكبرى (٣ / ٤٣١ رقم ٥٨٤٧) في العلم، باب الحث على إبلاغ العلم.

وأخردجه الترمذي من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، من طريق مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ عن أبي دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عنعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، وَقَدْ رَوَاهُ عَبْدُ المَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (٧ / ٤١٧ رقم ٢٧٩٥) ، وابن ماجه في سننه (١ / ٨٥ رقم ٢٣٢) في المقدمة، باب من بلّغ علماً.

قال الترمذي في الموضع الأول: (حديث زيد بن ثابت حديث حسن) ، وقال في الموضع الثاني: (هذا حديث حسن صحيح) .

٢ مسلم بن الحجاج القشيري ، الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، ،مقدمة صحيح مسلم، باب فِى التَّحْذِيرِ مِنَ الْكَذِبِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.ج:١، ص : ٨.رقمه:٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رَسُولُ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– « **يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ يَأْتُونَكُمْ مِنَ الأَحَادِيثِ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلاَ آبَاؤُكُمْ فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ لاَ يُضِلُّونَكُمْ وَلاَ يَفْتِنُونَكُمْ** »(١).

ثانياً: الوسائل والأساليب التي استخدمها النبي – صلى الله عليه و سلم – في تعليم الصحابة .

عند دراسة السنة النبوية ، نجد أن النبي – صلى الله عليه و سلم – استخدم كثيراً من الوسائل والأساليب عند أدائه الحديث وتبليغه للصحابة ، أسهمت كثيراً في ضبط الصحابة ، وتحملهم للحديث وحفظهم له ، وأصبحت هذه الوسائل والأساليب قواعد وضوابط يؤخذ بها عند أداء الحديث ، وهذه الوسائل والأساليب هي :

١. تكرار الحديث، والتأني في عرض الكلام :

لقد كان النبي – صلى الله عليه و سلم – يكرر الحديث ، ويعيد الكلام أكثر من مرّة ، **فقد روى أنس – رضي الله عنه– عَنِ النَّبِيِّ – صلى الله عليه و سلم – ((أَنَّهُ كَانَ إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا حَتَّى تُفْهَمَ عَنْهُ وَإِذَا أَتَى عَلَى قَوْمٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ سَلَّمَ عَلَيْهِمْ ثَلَاثًا))**(٢).

وإعادة العبارة و تكرارها استخدمه – صلى الله عليه وسلم– بقصد تحفيظ الحديث وتفهيمه، و عدم ونسيانه، وبقصد التأكيد عليه خصوصاً إذا كان ذا شأن عظيم وأثر رائع ،أو كان من الأمور التي تحتاج إلى التنبيه والتحذير ، فالتكرار والإعادة يبرزان أهمية الموضوع و خطورة شأنه ، ويساعدان في حفظ الحديث و ضبطه بصورة لا يكون معها الوهم أو الشك ،والإعادة تعين صاحب الحفظ الضعيف

---

١ مسلم بن الحجاج القشيري، الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، ،مقدمة صحيح مسلم، باب النَّهْيِ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنِ الضُّعَفَاءِ وَالِاحْتِيَاطِ فِي تَحَمُّلِهَا.ج:١، ص : ٩،رقمه :٧.

٢ البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح، القاهرة، دار الشعب، ط: الأولى ، ١٤٠٧ – ١٩٨٧، كتاب العلم ، باب مَنْ أَعَادَ الْحَدِيثَ ثَلَاثًا لِيُفْهَمَ عَنْهُ.، ج:١ ، ص : ٣٤،رقمه :٩٥، قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ يُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ كَانَ إِذَا سَلَّمَ سَلَامَ الِاسْتِئْذَانِ عَلَى مَا رَوَاهُ أَبُو مُوسَى وَغَيْرُهُ وَأَمَّا أَنْ يَمُرَّ الْمَارُّ مُسَلِّمًا فَالْمَعْرُوفُ عَدَمُ التَّكْرَارِ ،قال ابن حجر : وَقَدْ فَهِمَ الْمُصَنِّفُ هَذَا بِعَيْنِهِ فَأَوْرَدَ هَذَا الْحَدِيثَ مَقْرُونًا بِحَدِيثِ أَبِي مُوسَى فِي قِصَّتِهِ مَعَ عُمَرَ فِي الِاسْتِئْذَانِ لَكِنْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ كَانَ يَقَعُ أَيْضًا مِنْهُ إِذَا خَشِيَ أَنَّهُ لَا يُسْمَعُ سَلَامُهُ:ابن حجر : فتح الباري ، ج: ١،ص:١٨٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على ضبط ما ألقي إليه ، و تساعد الذي التبس عليه بعض اللفظ أن يتحقق من سماعه ،وأن يحفظ ما فاته دون شك([1]) .

ومن الأمثلة التي تبين تكرار النبي – صلى الله عليه و سلم – للكلام وإعادته له أكثر من مرّة، الحديث الذي رواه عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو – رضي الله عنه– **قَالَ ((تَخَلَّفَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم فِي سَفَرٍ سَافَرْنَاهُ فَأَدْرَكَنَا وَقَدْ أَرْهَقْنَا الصَّلاَةَ صَلاَةَ الْعَصْرِ وَنَحْنُ نَتَوَضَّأُ فَجَعَلْنَا نَمْسَحُ عَلَى أَرْجُلِنَا فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ مَرَّتَيْنِ ، أَوْ ثَلاَثًا))**([2]).

وكان – صلى الله عليه و سلم – يتأنى في عرض الكلام ، ويفصل بين الكلمات والجمل ، ويختار الألفاظ الدقيقة المعبرة عن معانيها بسهولة واختصار ،بحيث لو أراد الحاصي إحصاءها وعدها لتمكن من ذلك، وهذا لأن النبي – صلى الله عليه و سلم – قد أوتي جوامع الكلم ، وهو لا ينطق عن الهوى ، وهذه الأمور قد ساعدت الصحابة الكرام وسهلت عليهم حفظ الحديث وضبطه عند التحمل والأداء([3]) .

فالعلم إذا ألقي على مهلٍ كان أشد ثباتاً في القلب ، وأكثر استقراراً في الصدر ، وكان المتلقي له أعظم حفظاً ،وأقوى ضبطاً ،بالإضافة إلى أن التمهل في الإلقاء ، يجعل الحديث أكثر وضوحاً ، فلا تلتبس كلماته ، ولا تستشكل معانيه مما يؤدي إلى حفظه و ضبطه ([4]).

فقد جلس أبو هريرة– رضي الله عنه– إلى جنب حجرة عائشة – رضي الله عنها – وهي تصلي فجعل يقول: اسْمَعِي يَا رَبَّةَ الْحُجْرَةِ وَعَائِشَةُ تُصَلِّي فَلَمَّا قَضَتْ صَلَاتَهَا قَالَتْ لِعُرْوَةَ أَلَا تَسْمَعُ

---

١ العكايله، سلطان سند، والصاحب، محمد عيد : أسباب تفوق الصحابة في ضبط الحديث ، عمان – دار ابن الجوري ٢٠١٠ – ط ١ ، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م، بتصرف ص ٣٠ .

٢ البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح، القاهرة، دار الشعب، ط: الأولى ، ١٤٠٧ – ١٩٨٧، كتاب العلم ، باب مَنْ أَعَادَ الْحَدِيثَ ثَلَاثًا لِيُفْهَمَ عَنْهُ.، ج:١ ، ص : ٣٤، رقمه ٩٦.

٣ انظر بتصرف بدارنة – سامر عيسى عبد الله – منهج الصحابة في تحمل الحديث وأدائه وأثره في رواية الحديث رسالة دكتوراه ،إشراف: أمين محمد القضاة ،جامعة اليرموك ١٤٣٠ هـ – ٢٠١٠ ، ص ١٠ .

٤ الخطيب ، محمد عجاج ، أصول الحديث ، علومه و مصطلحه، ص:٥٩، العكايله، سلطان سند، والصاحب، محمد عيد : أسباب تفوق الصحابة في ضبط الحديث ، بتصرف ص٢٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إِلَـى هَـذَا وَمَقَالَتِـهِ آنِفًـا ((إِنَّمَـا كَـانَ النَّبِـيُّ صَـلَّى اللَّـهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ يُحَـدِّثُ حَـدِيثًا لَـوْ عَـدَّهُ الْعَـادُّ لَأَحْصَاهُ))(١).

وفـي روايـة : ((إِنَّ رَسُـولَ اللَّـهِ –صـلى الله عليـه وسـلم– لَـمْ يَكُـنْ يَسْـرُدُ الْحَـدِيثَ مِثْـلَ سَرْدِكُمْ))(٢).

٢. مراعاة أحوال السامعين عند الأداء :

إن مراعـاة النبـي – صـلى الله عليـه و سلم – ظـروف أصـحابه المعيشـية والفكريـة والنفسـية سمة بارزة في حياته – صلى الله عليه و سلم – ، فقد كان النبي – صلى الله عليه و سلم – يختار الوقت المناسب عند أدائه الحديث ، ويراعي الأوقات التي يحصل لهم فيها النشاط في تعليمهم ووعظهم، ولا يفعله كل يوم خشية الملل(٣)، لأن الاستمرار في التعليم والتوجيه يدخل الملل إلى النفوس فتقلّ الفائدة (٤)، وأسلوب النبي – صلى الله عليه و سلم – له أثر كبير على السامعين حيث يجعل نفوسهم أكثرَ استعداداً للحفظ، وعقولهم أكثرَ استعداداً للضبط ، **فعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ ((كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَتَخَوَّلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ فِي الأَيَّامِ كَرَاهَةَ السَّآمَةِ عَلَيْنَا))**(٥).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

١ مسلم بن الحجاج القشيري، الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، بيروت ،دار الجيل + دار الأفاق الجديدة ،د:ط ، كتاب : الزهد والرقائق ،باب التَّثَبُّتِ فِي الْحَدِيثِ وَحُكْمِ كِتَابَةِ الْعِلْمِ، ج:٨، ص:٢٢٩،رقمه ٢٣٩٤.

٢ البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح كِتَابُ المَنَاقِبِ، باب النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم ، ج:٤ ، ص : ٩٨، رقمه :٢٥٦٨، أخرجه مسلم في الفضائل باب من فضائل أبي هريرة الدوسي رضي الله عنه رقم ٢٤٩٣.

٣ ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ،دار المعرفة – بيروت ، ١٣٧٩،ج:١١،ص:٢٢٨.

٤ الخطيب ، محمد عجاج ، أصول الحديث ، علومه و مصطلحه، ص:٦٠.

٥ البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح، القاهرة، دار الشعب، ط: الأولى ، ١٤٠٧ – ١٩٨٧، كتاب العلم باب مَا كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَتَخَوَّلُهُمْ بِالْمَوْعِظَةِ وَالْعِلْمِ كَيْ لاَ يَنْفِرُوا.، ج:١ ، ص : ٣٧، رقمه :٦٨.

قال العيني : يعني أن النبي كان يعظ الصحابة في أوقات معلومة ، ولم يكن يستغرق الأوقات خوفاً عليهم من الملل والضجر([1]).

وكان النبي – صلى الله عليه و سلم – رفيقاً ورحيماً بالمتعلمين ، وعطوفاً عليهم ، يقترب منهم حتى تنشرح للحديث قلوبهم ، **فعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ ((أَخَذَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم بِمَنْكِبِي فَقَالَ: كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ ، أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ))** ([2]).

قال ابن حجر: المنكب بكسر الكاف ،مجمع العضد والكتف، و أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم – بمنكب ابن عمر – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا– لتأنيسه وتنبيهه ، ولا يفعل ذلك غالبا إلا بمن يميل إليه ، وهو أبلغ في التعليم ([3]).

٣. التنويع والتغيير في الوسائل التعليمية :

لقد كان النبي – صلى الله عليه و سلم – ينوع ويغير من أساليب الأداء والإلقاء للحديث ، وهذه الأساليب فيها تشويق للسامعين ، وشدٌ لانتباههم وتركيزهم ، وأخذٌ للمعلومة بسهولةٍ ويسر ،وقلةٍ للوقت والجهد، ودون عناءٍ ومشقة ، فأحياناً كان النبي – صلى الله عليه و سلم – يستخدم الأمثال ، التي فيها بلاغةٌ تأخذُ بالقلوب والعقول، وتصلُ بالمعنى إلى العقل والقلب ،لما فيها من خِفَّةٍ على النفوس ، ومن الأمثال المنقولة عنه– صلى الله عليه و سلم – ما رواه أَبِو هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ : **((لاَ يُلْدَغُ الْمُؤْمِنُ مِنْ جُحْرٍ وَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ))**([4]).

---

[1] العيني : بدر الدين، عمدة القاري شرح صحيح البخاري د:ن،د: ط ج:٢ ، ص : ٤٩٣.

٢ البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح كتاب الدعوات، باب قَوْلِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ ، أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ، ج:٨ ، ص : ١١٠، رقمه: ٦٤١٦.

٣ ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ج:١١، ص : ٢٣٥.

٤ البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح، القاهرة، دار الشعب، ط: الأولى ، ١٤٠٧ – ١٩٨٧، كتاب الأدب، باب لاَ يُلْدَغُ الْمُؤْمِنُ مِنْ جُحْرٍ مَرَّتَيْنِ..، ج:٨ ، ص : ٣٨، قال النووي : مَعْنَاهُ الْمُؤْمِن الْمَمْدُوح ، وَهُوَ الْكَيِّسُ الْحَازِم الَّذِي لَا يُسْتَغْفَل ، فَيُخْدَع مَرَّة بَعْد أُخْرَى ، وَلَا يَفْطِن لِذَلِكَ ، وَسَبَب الْحَدِيث مَعْرُوف ، وَهُوَ أَنَّ النَّبِيّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسَرَ أَبَا عَزَّة الشَّاعِر يَوْم بَدْر ، فَمَنَّ عَلَيْهِ ، وَعَاهَدَهُ أَلَّا يُحَرِّض

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأحياناً كان النبي – صلى الله عليه و سلم – يطرح الأسئلة المباشرة ، التي تثير عقول المستمعين ، وتدفعهم إلى مزيد من الانتباه والاهتمام والتركيز ، وتزيد التواصل والتفاعل بين المتحاورين ، الأمر الذي يزيد الحفظ والضبط ، ومن أسئلته – صلى الله عليه و سلم – **ما رواه أَبِو هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ،أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– قَالَ « أَتَدْرُونَ مَا الْمُفْلِسُ ». قَالُوا الْمُفْلِسُ فِينَا مَنْ لاَ دِرْهَمَ لَهُ وَلاَ مَتَاعَ. فَقَالَ « إِنَّ الْمُفْلِسَ مِنْ أمتي يأتي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَلاَةٍ وَصِيَامٍ وَزَكَاةٍ ويأتي قَدْ شَتَمَ هَذَا وَقَذَفَ هَذَا وَأَكَلَ مَالَ هَذَا وَسَفَكَ دَمَ هَذَا وَضَرَبَ هَذَا فَيُعْطَى هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ فَإِنْ فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْضَى مَا عَلَيْهِ أُخِذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ ثُمَّ طُرِحَ فِى النَّارِ »**(١).

وأحياناً كان النبي – صلى الله عليه و سلم – يستخدم القصص المعبرة عن المعاني المقصودة ، والنفوس بطبيعتها تميل إلى سماع القصص، والتأثر بها وحفظها، مثل قصة الراهب جريج مع أمه ،**التي رواها أَبِو هُرَيْرَةَ ،رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم : ((كَانَ رَجُلٌ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ يُقَالُ لَهُ جُرَيْجٌ يُصَلِّي فَجَاءَتْهُ أُمُّهُ فَدَعَتْهُ فَأَبَى أَنْ يُجِيبَهَا فَقَالَ أُجِيبُهَا ، أَوْ أُصَلِّي ثُمَّ أَتَتْهُ فَقَالَتِ: اللَّهُمَّ لاَ تُمِتْهُ حَتَّى تُرِيَهُ الْمُومِسَاتِ ، وَكَانَ جُرَيْجٌ فِي صَوْمَعَتِهِ فَقَالَتِ امْرَأَةٌ لأَفْتِنَنَّ جُرَيْجًا فَتَعَرَّضَتْ لَهُ فَكَلَّمَتْهُ فَأَبَى فَأَتَتْ رَاعِيًا فَأَمْكَنَتْهُ مِنْ نَفْسِهَا فَوَلَدَتْ غُلاَمًا فَقَالَتْ هُوَ مِنْ جُرَيْجٍ فَأَتَوْهُ وَكَسَرُوا صَوْمَعَتَهُ فَأَنْزَلُوهُ وَسَبُّوهُ فَتَوَضَّأَ وَصَلَّى ثُمَّ أَتَى الْغُلاَمَ فَقَالَ مَنْ أَبُوكَ يَا غُلاَمُ قَالَ الرَّاعِي قَالُوا نَبْنِي صَوْمَعَتَكَ مِنْ ذَهَبٍ قَالَ : لاَ ، إِلاَّ مِنْ طِينٍ))**(٢).

عَلَيْهِ وَلَا يَهْجُوهُ ، وَأَطْلَقَهُ فَلَحِقَ بِقَوْمِهِ ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى التَّحْرِيض وَالْهِجَاء ، ثُمَّ أَسَرَهُ يَوْم أُحُد ، فَسَأَلَهُ الْمَنّ ، فَقَالَ النَّبِيّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " الْمُؤْمِن لَا يُلْدَغ مِنْ جُحْر مَرَّتَيْنِ "، النووي : يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط:٢ ، ١٣٩٢،ج٩،ص:٣٨١، رقمه :٦١٣٣، أخرجه مسلم في الزهد والرقائق باب لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين رقم ٢٩٩٨.

١مسلم بن الحجاج القشيري ، الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم ، كتاب البر والصلة والأدب ،باب تَحْرِيمِ الظُّلْمِ. ج:٨ ، ص : ١٨رقمه: ٢٥٨١.

٢ البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح، كتاب المظالم، باب إِذَا هَدَمَ حَائِطًا فَلْيَبْنِ مِثْلَهُ.، ج:٣، ص : ١٧٩، رقمه٢٤٨٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتارةً كان النبي – صلى الله عليه و سلم – يستخدم الإشارة التي تساعد على تقرير المعنى في نفوس السامعين، وتأكيده في عقولهم، واشتغال كل حواسهم به وتركيز انتباههم له، ومن ذلك التعبير والإشارة بإصبعيه: السبابة والوسطى ، ومن الأمثلة على ذلك ما رواه سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِي **قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم ((أَنَا وَكَافِلُ الْيَتِيمِ فِي الْجَنَّةِ هَكَذَا وَأَشَارَ بِالسَّبَّابَةِ وَالْوُسْطَى وَفَرَّجَ بَيْنَهُمَا شَيْئًا))**(١).

٤. الاستثمار الإيجابي للمواقف والأحداث :

كان – صلى الله عليه و سلم – يستفيد من الفرص لإلقاء المعاني العظيمة والمناسبة، من خلال تعليقه على الأحداث التي تقع أمام الصحابة الكرام ، أو على الأقوال التي تصدر منهم ، وهذا التعليق و الاستثمار الإيجابي يجعل المتلقي يضبط ولا ينسى ، لارتباط الحديث بمناسبة واضحة أو سبب ورود ،كان سبباً في رسوخ الحديث في ذهن المتلقي .

ومن الأمثلة على ذلك ،ما رواه الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ لَوْ رَأَيْتُ رَجُلاً مَعَ امرأتي لَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ غَيْرَ مُصْفِحٍ عَنْهُ. فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– فَقَالَ « أَتَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ فَوَاللَّهِ لأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ وَاللَّهُ أَغْيَرُ مِنِّى مِنْ أَجْلِ غَيْرَةِ اللَّهِ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلاَ شَخْصَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ وَلاَ شَخْصَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْعُذْرُ مِنَ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ اللَّهُ الْمُرْسَلِينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَلاَ شَخْصَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْمِدْحَةُ مِنَ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ وَعَدَ اللَّهُ الْجَنَّةَ»(٢).

ومن الأمثلة كذلك ،ما رواه عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ،**قال : قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم سَبْيٌ فَإِذَا امْرَأَةٌ مِنَ السَّبْيِ قَدْ تَحْلُبُ ثَدْيَهَا تَسْقِي إِذَا وَجَدَتْ صَبِيًّا فِي السَّبْيِ أَخَذَتْهُ**

---

١ البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح،: كتاب الأدب ، باب فضل من يعول يتيما، ج:٨، ص : ١٠، رقمه ٦٠٠٥.

٢مسلم بن الحجاج القشيري ، الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، ، كتاب اللعان. ج:٤ ، ص : ٢١١، رقمه: ١٤٩٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فَأَلْصَقَتْهُ بِبَطْنِهَا وَأَرْضَعَتْهُ فَقَالَ لَنَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم أَتَرَوْنَ هَذِهِ طَارِحَةً وَلَدَهَا فِي النَّارِ قُلْنَا لاَ وَهْيَ تَقْدِرُ عَلَى أَنْ لاَ تَطْرَحَهُ فَقَالَ اللَّهُ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنْ هَذِهِ بِوَلَدِهَا(١).

٥. مراعاة مستويات الناس المختلفة :

فقد كان رسول الله – صلى الله عليه و سلم – يخاطب الناس على قدر عقولهم ،لأن الكلام الذي لا يبلغ عقول السامعين ولا يفهمونه قد يكون فتنة لهم ، فيأتي بغير المقصود منه، فقد كان يخاطب أصحابه بما يدركون ، فيفهم الأعرابي بما يناسب بداوته وبيئته ، و يفهم من كان من أهل الحضر بما يلائم بيئته ، كما إنه كان يراعي تفاوت المدارك (٢)، **فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ وَإِنِّي أَنْكَرْتُهُ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَمَا أَلْوَانُهَا قَالَ حُمْرٌ قَالَ هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقَ قَالَ إِنَّ فِيهَا لَوُرْقًا قَالَ: فَأَنَّى تُرَى ذَلِكَ جَاءَهَا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ عِرْقٌ نَزَعَهَا قَالَ: وَلَعَلَّ هَذَا عِرْقٌ نَزَعَهُ وَلَمْ يُرَخِّصْ لَهُ فِي الِانْتِفَاءِ مِنْهُ»(٣).**

وكان يخاطب الأحاسيس كما كان يخاطب العقول ، **فعَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ : إِنَّ فَتًى شَابًّا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ الله ائْذَنْ لِي بِالزِّنَا فَأَقْبَلَ الْقَوْمُ عَلَيْهِ فَزَجَرُوهُ وَقَالُوا مَهْ مَهْ فَقَالَ ادْنُهْ فَدَنَا مِنْهُ قَرِيبًا قَالَ فَجَلَسَ قَالَ أَتُحِبُّهُ لأُمِّكَ قَالَ لاَ وَاللَّهِ جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاءَكَ قَالَ وَلاَ النَّاسُ يُحِبُّونَهُ لأُمَّهَاتِهِم قَالَ أَفَتُحِبُّهُ لِابْنَتِكَ قَالَ لاَ وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللهِ جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاءَكَ قَالَ وَلاَ النَّاسُ يُحِبُّونَهُ لِبَنَاتِهِمْ قَالَ أَفَتُحِبُّهُ لأُخْتِكَ قَالَ لاَ وَاللَّهِ جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاءَكَ قَالَ وَلاَ النَّاسُ يُحِبُّونَهُ لأَخَوَاتِهِمْ قَالَ أَفَتُحِبُّهُ لِعَمَّتِكَ قَالَ لاَ وَاللَّهِ جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاءَكَ قَالَ وَلاَ النَّاسُ يُحِبُّونَهُ لِعَمَّاتِهِمْ قَالَ**

---

١ البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح، كتاب الأدب ، باب رَحْمَةِ الْوَلَدِ وَتَقْبِيلِهِ وَمُعَانَقَتِهِ. ج:٨، ص : ٩،رقمه: ٥٩٩٩، أخرجه مسلم في التوبة باب في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه رقم ٢٧٥٤.

٢ الخطيب ، محمد عجاج ، أصول الحديث ، علومه و مصطلحه، ص:٦٥.

٣ البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، بَاب مَنْ شَبَّهَ أَصْلًا مَعْلُومًا بِأَصْلٍ مُبَيَّنٍ قَدْ بَيَّنَ اللَّهُ حُكْمَهُمَا لِيُفْهِمَ السَّائِلَ. ج:٢٢، ص : ٢٩١،رقمه:٧٣١٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أَفَتُحِبُّهُ لِخَالَتِكَ قَالَ لاَ وَاللَّهِ جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاءَكَ قَالَ وَلاَ النَّاسُ يُحِبُّونَهُ لِخَالاَتِهِمْ . قَالَ : فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ وَقَالَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ ذَنْبَهُ وَطَهِّرْ قَلْبَهُ وَحَصِّنْ فَرْجَهُ فَلَمْ يَكُنْ بَعْدُ ذَلِكَ الْفَتَى يَلْتَفِتُ إِلَى شَيْءٍ([1]).

ثالثاً: قوة الدافع الديني : فقد كان غايتهم وهدفهم من حفظ الحديث النبوي إرضاء الله – سبحانه وتعالى – فنظروا إلى مبدأ العناية والحرص على حفظ الحديث النبوي من الضياع على أنه عبادة ،يبتغون من ورائها الأجر والثواب في الدنيا والآخرة،إضافة إلى المجد والشرف والعزة والمكانة بين الأمم بحفظ هذا الدين ،فكانوا حريصين على تطبيق قواعد الدين في حفظ الحديث النبوي ([2])، ومن الأمثلة على هذه القواعد ما جاء في قوله – صلى الله عليه وسلم –في الحديث الذي رواه زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ –رضي الله عنه– قال سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : **((نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ غَيْرَهُ ، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ**([3]).

كما عرف عنهم تقواهم وورعهم وصدق يقينهم وشدة حبهم لله ولرسوله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– حتى امتدحهم وأثنى عليهم ربهم –سبحانه وتعالى– ورسولهم – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– **فقال تعالى :[مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّـهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاء عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاء بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّـهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ**

---

[1] ابن حنبل، أحمد بن محمد : مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق : شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد ، وآخرون، مؤسسة الرسالة،ط:١،١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م ، من طريق يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا حَرِيزٌ، حَدَّثَنَا سُلَيْمُ بْنُ عَامِرٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ اسناده صحيح رجاله ثقات رجال الصحيح، حريز: هو ابن عثمان الرَّحَبي، وسُليم بن عامر: هو الكَلاعي الحَبائِري، وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٧٦٧٩) من طريق أبي اليمان الحكم بن نافع، عن حريز بن عثمان، بهذا الإسناد. ج:٣٦،ص:٥٤٥،رقمه:٢٢٢١١، وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٧٧٥٩) ، وفي "الشاميين" (١٥٢٣) من طريق العلاء بن الحارث، عن القاسم، عن أبي أمامة. وإسناده ضعيف لضعف = أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة الدمشقي شيخ الطبراني فيه.

[2] عتر ، نور الدين ، منهج النقد في علوم الحديث ، ص : ٣٧.

[3] الحديث سبق تخريجه :ص: ٢٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا](الفتح ٢٩) ،وقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ).([1])

فالتقوى سببٌ موصلً للعلم،وهي من أعظم الأسباب لحفظ العلم و ضبط ما في الصدور ، **قال تعالى : [وَاتَّقُواْ اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ] (البقرة ٢٨٢)،وقال مالك بن أنس** (ليس العلم بكثرة الرواية ولكنه نور يجعله الله في القلوب)([2]).

رابعاً: مكانة الحديث في الإسلام : فلقد كان الصحابة الكرام يدركون أهمية الحديث النبوي في التشريع الإسلامي ، فقد كانوا يبحثون عن الحكم الشرعي في القرآن الكريم، فإذا لم يجدوا الحكم الشرعي في القرآن الكريم، بحثوا في السنة النبوية ، كما كانوا يطبقون السنة النبوية فكراً و سلوكاً ، مقتدين بالنبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– في أخلاقه و سلوكه ، و هذا دفعهم إلى مزيد من الاحتياط في حفظ الحديث النبوي من الضياع([3]).

المطلب الثاني : آداب الصحابة الكرام في التلقي والسماع .

أولاً :الحفظ والضبط:

لقد كان الصحابة الكرام يتناوبون على سماع حديث النبي– صلى الله عليه و سلم – وحضور مجلس النبي– صلى الله عليه و سلم – ،لأنه كان يعسر عليهم الحضور دائماً ، لانشغالهم بأعمالهم ومعاشهم،كما كان يفعل عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، **فقد قال ((كُنْتُ أَنَا وَجَارٌ لِي مِنَ الأَنْصَارِ فِي بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ وَهْيَ مِنْ عَوَالِي الْمَدِينَةِ وَكُنَّا نَتَنَاوَبُ النُّزُولَ عَلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه**

---

[1] البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح، كتاب فضائل أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم.، باب مَنَاقِبِ أَبِي بَكْرٍ.ج:٥، ص : ١٠،رقمه٣٦٧٣، أخرجه مسلم في فضائل الصحابة باب تحريم سب الصحابة رضي الله عنهم رقم ٢٥٤٠.

[2] الرامهرمزي: الحسن بن عبد الرحمن ، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ،تحقيق : محمد عجاج الخطيب ،ج:١،ص:٥٥٨.

[3] عتر ، نور الدين ، منهج النقد في علوم الحديث ، ص : ٣٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وسلم يَنْزِلُ يَوْمًا وَأَنْزِلُ يَوْمًا فَإِذَا نَزَلْتُ جِئْتُهُ بِخَبَرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ مِنَ الْوَحْيِ وَغَيْرِهِ ، وَإِذَا نَزَلَ فَعَلَ مِثْلَ))(١) .

وكانوا إذا سمعوا حديثاً من النبي– صلى الله عليه و سلم – جدّوا واجتهدوا وعمدوا إلى حفظه وضبطه بتعاهده وتكراره مرات عديدة بينهم وبين أنفسهم ، **يقول أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : ((جزّأت الليل ثلاثة أجزاء ثلثاً أصلي ، وثلثاً أنام ، وثلثاً أذاكر فيه حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم –))**(٢).

كما ساعدهم على الحفظ والضبط عدة أمور :

١. أسلوب النبي – صلى الله عليه و سلم – في التعليم والتبليغ.

٢. دعاء النبي – صلى الله عليه و سلم – لبعضهم بالحفظ والفهم والضبط، كابن عباس – رضي الله عنهما – الذي ضمه النبي – صلى الله عليه و سلم – ووضع يده على صدره ، ودعا له بالحفظ والفهم والضبط، ، لذلك كان من المكثرين من رواية الحديث، فعنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ ضَمَّنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى صَدْرِهِ وَقَالَ **((اللَّهُمَّ عَلِّمْهُ الْحِكْمَةَ))**(٣) .

كذلك أبو هريرة–رضي الله عنه– الذي كان يسمع الحديث فينساه ،حتى شكا ذلك إلى رسول الله – صلى الله عليه و سلم – فكانت بركته– صلى الله عليه و سلم – سبباً في حفظه وضبطه ،وجعله –رضي الله عنه– من المكثرين للحديث ، **فقد فقَالَ((قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنْسَاهُ قَالَ ابْسُطْ رِدَاءَكَ فَبَسَطْتُهُ قَالَ فَغَرَفَ بِيَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ ضُمَّهُ فَضَمَمْتُهُ فَمَا نَسِيتُ شَيْئًا بَعْدَهُ))**(٤).

---

١ البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح، كتاب العلم، باب التناوب في العلم. ج:١، ص : ٣٣، رقمه٨٩.

٢ الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع،ص:٤٦.

٣ البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح، كتاب فضائل أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم، باب ذِكْرُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا،ج:٥، ص : ٣٤، رقمه: ٣٧٥٦.

٤ البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح، كِتَاب العلم، باب حفظ العلم ج:١، ص : ٤٠، رقمه ١١٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعن أَبَي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَال ((**إِنَّكُمْ تَقُولُونَ إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يُكْثِرُ الْحَدِيثَ عَنْ رَسُولِ اللَّـهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَقُولُونَ مَا بَالُ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ لَا يُحَدِّثُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّـهِ صَلَّى اللَّـهُ عَلَيْـهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَإِنَّ إِخْوَتِي مِنْ الْمُهَاجِرِينَ كَانَ يَشْغَلُهُمْ صَفْقٌ بِالْأَسْوَاقِ وَكُنْتُ أَلْزَمُ رَسُولَ اللَّـهِ صَلَّى اللَّـهُ عَلَيْـهِ وَسَلَّمَ عَلَى مِلْءِ بَطْنِي فَأَشْهَدُ إِذَا غَابُوا وَأَحْفَظُ إِذَا نَسُوا وَكَانَ يَشْغَلُ إِخْوَتِي مِنْ الْأَنْصَارِ عَمَلُ أَمْوَالِهِمْ وَكُنْتُ امْرَأً مِسْكِينًا مِنْ مَسَاكِينِ الصُّفَّةِ أَعِي حِينَ يَنْسَوْنَ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّـهِ صَلَّى اللَّـهُ عَلَيْـهِ وَسَلَّمَ فِي حَدِيثٍ يُحَدِّثُهُ إِنَّهُ لَنْ يَبْسُطَ أَحَدٌ ثَوْبَـهُ حَتَّى أَقْضِيَ مَقَالَتِي هَذِهِ ثُمَّ يَجْمَعَ إِلَيْهِ ثَوْبَهُ إِلَّا وَعَى مَا أَقُولُ فَبَسَطْتُ نَمِرَةً عَلَيَّ حَتَّى إِذَا قَضَى رَسُولُ اللَّـهِ صَلَّى اللَّـهُ عَلَيْـهِ وَسَلَّمَ مَقَالَتَهُ جَمَعْتُهَا إِلَى صَدْرِي فَمَا نَسِيتُ مِنْ مَقَالَـةِ رَسُولِ اللَّـهِ صَلَّى اللَّـهُ عَلَيْـهِ وَسَلَّمَ تِلْكَ مِنْ شَيْءٍ**))([1]).

٣. انعـدام الواسـطة بيـنهم و بـين النبـي – صـلى الله عليـه و سـلم – أو علـو إسـنادهم .

إن تلقي الصحابة– رضوان الله عليهم– للحديث عن النبي – صلى الله عليه و سلم – مباشرة دون واسطة كان سبباً في دقة ضبطهم و حفظهم ، فعلو السند بقلة عدد الرواة سبب في قلة الوهم و ندرة الخطأ ،ولأنه كلما زاد عدد الرواة زاد الخطأ ، وانعدام السند يوفر مشقة حفظه بكثرة الرواة واختلاف أحوال الرواية ، فينصب جهدهم على حفظ المتون ([2]).

٤. اقتران تحملهم للحديث بوقائع حضروها أو أمور خارقة شاهدوها .

إن الخبر إذا اقترن بحادثة أو واقعة ،أو قرنه سامعه بزمان أو مكان حقيقيين ،كان ذلك أدعى لحفظه ، و سبباً لثباته في القلب ، وكان المتحمل له أبعد عن الوهم فيه أو نسيانه ، بل كان ذلك سبباً في استحضار وقائعه و تفصيلاته ،وامتاز تحمل الصحابة للحديث بهذه الميزة التي انفردوا بها على غيرهم

---

١ البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح، كتاب البيوع، باب مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللهِ تَعَالَى : {فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلاَةُ فَانْتَشِرُوا فِي الأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ، وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً ، أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ}.ج:٣، ص :٦٨، رقمه: ٢٠٤٧.

٢ العكايله، سلطان سند، والصاحب، محمد عيد : أسباب تفوق الصحابة في ضبط الحديث ، بتصرف ص٣٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

،ومثال ذلك ما رواه أبو هُرَيْرَةَ قَالَ ((بَيْنَمَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَجْلِسٍ يُحَدِّثُ الْقَوْمَ جَاءَهُ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ مَتَى السَّاعَةُ فَمَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحَدِّثُ فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ سَمِعَ مَا قَالَ فَكَرِهَ مَا قَالَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ بَلْ لَمْ يَسْمَعْ حَتَّى إِذَا قَضَى حَدِيثَهُ قَالَ أَيْنَ أُرَاهُ السَّائِلُ عَنْ السَّاعَةِ قَالَ هَا أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ فَإِذَا ضُيِّعَتْ الْأَمَانَةُ فَانْتَظِرْ السَّاعَةَ قَالَ كَيْفَ إِضَاعَتُهَا قَالَ إِذَا وُسِّدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرْ السَّاعَةَ))([1]).

فهذه الرواية اقترنت بقصة ، سؤال و حوار ، حيث حضر الأعرابي إلى مجلس رسول الله – صلى الله عليه و سلم – و حضوره مع كونه غريباً يشد الانتباه ، ثم في سؤاله و عدم التفات النبي – صلى الله عليه و سلم – سبب آخر في شد الانتباه، وزيادة الاهتمام حتى زاد التساؤل في نفوس الصحابة لعدم التفاته ، فقال بعضهم : سمع ما قال فعرفه ، وقال بعضهم بل لم يسمع ، ثم في سؤال النبي – صلى الله عليه و سلم – عن الأعرابي بعد الانتهاء من حديثه، والقيام بالإجابة عن سؤاله ،والحوار الذي دار بينه و بينه عن ذلك يلفت الأنظار، و يشد الانتباه ويستحضر الفهوم والأذهان ، ويكون سبباً في استقرار المعاني والألفاظ بصورة يصعب ضياعها([2]).

٥. صفاء أذهانهم و نقاء فطرتهم :

امتازت حياة العرب ببساطة العيش والبعد عن تعقيد الحضارة و مشاكلها ،واقتصروا في عيشهم على الضروريات التي تقوم بها هذه الحياة ،وأكسبتهم تلك البساطة قوة الذاكرة ، و زاد تلك القوة قوة حبهم للرسول – صلى الله عليه و سلم – ، وحبهم لهديه، فكانوا يرقبون سكناته و حركاته ([3]).

---

[1] البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح، كتاب العلم ، باب من سئل علما وهو مشتغل في حديثه فأتم الحديث ثم أجاب السائل ج:١، ص ٢٣رقمه:٥٩.

[2] الأهدل ،حسن محمد مقبولي ،مصطلح الحديث و رجاله، اليمن، صنعاء–، مكتبة الجيل الجديد ، ط ٢ ، ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م ، ص ٣٥–٤٢ .

[3] العكايله، سلطان سند، والصاحب، محمد عيد : أسباب تفوق الصحابة في ضبط الحديث ، بتصرف ص:٤٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٦. تطبيقهم ما أخذوه من الحديث قولاً وعملاً :

فالعمل بالحديث يقرره في النفس أبلغ تقرير ، و يؤكده فيها أقوى تأكيد ،وينقشه في صحيفة الفكر أثبت نقش، **فعَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ : حَدَّثَنَا مَنْ كَانَ يُقْرِئُنَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَنَّهُمْ كَانُوا يَقْتَرِئُونَ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَشْرَ آيَاتٍ ، فَلاَ يَأْخُذُونَ فِي الْعَشْرِ الأُخْرَى حَتَّى يَعْلَمُوا مَا فِي هَذِهِ مِنَ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ ، قَالُوا : فَعَلِمْنَا الْعِلْمَ وَالْعَمَلَ**([1]).

ثانياً :المراجعة والعرض:

لقد كان الصحابة الكرام من حرصهم على حفظ حديث النبي – صلى الله عليه و سلم – وضبطه يراجعون النبي – صلى الله عليه و سلم – حتى يبين لهم ما أشكل عليهم فهمه ، ومن ثم يتمكنون من حفظه ، فكان أحدهم إذا وصله عن رسول الله – صلى الله عليه و سلم – خبر عاد إليه لينهل من معينه و يتزود من علمه([2]) ،**ومن ذلك ما رواه ابْن أَبِي مُلَيْكَةَ((أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–كَانَتْ لَا تَسْمَعُ شَيْئًا لَا تَعْرِفُهُ إِلَّا رَاجَعَتْ فِيهِ حَتَّى تَعْرِفَهُ، وَأَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– قَالَ: ((مَنْ حُوسِبَ عُذِّبَ قَالَتْ :عَائِشَةُ فَقُلْتُ أَوَلَيْسَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى:{ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا }(الانشقاق:٨)، قَالَتْ فَقَالَ :إِنَّمَا ذَلِكِ الْعَرْضُ وَلَكِنْ مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ يَهْلِكْ))**([3]).

---

[1] ابن حنبل، أحمد بن محمد : مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق : شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد ، وآخرون ، ،ج:٥،ص:٤١٠،رقمه: ٢٣٤٨٢ ،أخرجه أحمد من طريق محمد بْن فُضَيْلٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، إسناده حسن من أجل عطاء: وهو ابن السائب صدوق اختلط مات سنة ست وثلاثين،(ابن حجر تقريب التهذيب ،ج:١،ص:٣٩١،أبو عبد الرحمن: هو السُّلَمي، واسمه عبد الله بن حبيب، من كبار التابعين.

وأخرجه ابن أبي شيبة ١٠/٤٦٠–٤٦١ عن محمد بن فضيل، بهذا الإسناد، وأخرجه ابن سعد ١٧٢/٦ من طريق حماد بن زيد، والطبري في "تفسيره" ٣٦/١ من طريق جرير بن عبد الحميد، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٤٥١) من طريق سفيان، و (١٤٥٢) من طريق همام بن يحيى، أربعتهم عن عطاء بن السائب، به.

[2] الخطيب ، محمد عجاج ، أصول الحديث ، علومه و مصطلحه، ص:٧٣.

٣ البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح، كتاب العلم ،بَاب مَنْ سَمِعَ شَيْئًا فَلَمْ يَفْهَمْهُ فَرَاجَعَ فِيهِ حَتَّى يَعْرِفَهُ، بيروت ، دار الجيل ، ط:١، ٢٠٠٥م–١٤٢٦هـ، ص ٣٢، رقمه :١٠٣، أخرجه مسلم في الجنة وصفة نعيمها وأهلها باب إثبات الحساب رقم ٢٨٧٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و كان الصحابة الكرام من شدة حرصهم على حفظ حديث النبي – صلى الله عليه و سلم – يعرضونه بين يدي النبي– صلى الله عليه و سلم – ويرددونه أمامه ليتأكدوا من حفظهم وضبطهم ، كما كان يفعل البَرَاءُ بنُ عازِبٍ – رضي الله عنه– ،حينما علمه – النبي صلى الله عليه وسلم– الدعاء عند النوم، فقد قال الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ– رضي الله عنه– أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– قَالَ « **إِذَا أَخَذْتَ مَضْجَعَكَ فَتَوَضَّأْ وُضُوءَكَ لِلصَّلاَةِ ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الأَيْمَنِ ثُمَّ قُلِ اللَّهُمَّ إنى أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ لاَ مَلْجَأَ وَلاَ مَنْجَا مِنْكَ إِلاَّ إِلَيْكَ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ وَاجْعَلْهُنَّ مِنْ آخِرِ كَلاَمِكَ فَإِنْ مُتَّ مِنْ لَيْلَتِكَ مُتَّ وَأَنْتَ عَلَى الْفِطْرَةِ** ». **قَالَ فَرَدَّدْتُهُنَّ لأَسْتَذْكِرَهُنَّ فَقُلْتُ آمَنْتُ بِرَسُولِكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ قَالَ « قُلْ آمَنْتُ بِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ »**([1]).

ثالثاً :مذاكرة الحديث:

لقد كان الصحابة الكرام يتذاكرون الحديث فيما بينهم حتى يثبت في قلوبهم وعقولهم ، فما أن ينتهوا من المذاكرة إلا والحديث قد ثبت وانغرس في قلوبهم وعقولهم ،فهذا أبو هريرة– رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – قد قسم ليله ثلاثة أقسام ، وجعل قسماً لمذاكرة حديث النبي– صلى الله عليه وسلم – ، **فقد قال ((جزّأت الليل ثلاثة أجزاء ثلثاً أصلي ، وثلثاً أنام ، وثلثاً أذاكر فيه حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم –))**([2]).

واعتنى الصحابة بمذاكرة الحديث لتثبيت ما تعلموه ،و ضبط ما سمعوه و حفظ العلم الذي تلقوه عن رسول الله – صلى الله عليه و سلم – ، و قد وردت في ذلك آثار عنهم ، فعن أنس بن مالك ،

---

[1] البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح، ، كتاب الوضوء ، باب فَضْلِ مَنْ بَاتَ عَلَى الْوُضُوءِ.، بيروت ، دار الجيل ، ط:١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، ص ٥٨، رقمه:٢٤٧، أخرجه مسلم في الذكر والدعاء والتوبة باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع رقم ٢٧١٠.

٢ الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع،ص:٤٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قال : « **كنا نكون عند النبي صلى الله عليه وسلم فنسمع منه الحديث ، فإذا قمنا تذاكرناه فيما بيننا حتى نحفظه** » ([1]).

وهذا علي – رضي الله عنه– يوصي بمذاكرة حديث النبي– صلى الله عليه وسلم – ، كي يضبط ولا ينسى ،**قال علي، رضي الله عنه: ((تزاوروا وتذاكروا هذا الحديث، فإنكم ألا تفعلوا يدرس علمكم))**([2]).

رابعاً :كتابة الحديث .

إن الكتابة من أوثق وسائل الضبط ، ولها أثر كبير في سرعة الحفظ ودقته ، لذلك كان بعض الصحابة الكرام، الذين كانوا يتقنون الكتابة ، يكتبون ما يسمعونه من النبي– صلى الله عليه وسلم – كما كان يفعل عَبْد اللهِ بْنِ عَمْرٍو، **قَالَ: ((كُنْتُ أَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ أَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُرِيدُ حِفْظَهُ، فَنَهَتْنِي قُرَيْشٌ، فَقَالُوا: إِنَّكَ تَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ تَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَرَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَشَرٌ يَتَكَلَّمُ فِي الْغَضَبِ وَالرِّضَا، فَأَمْسَكْتُ عَنِ الْكِتَابِ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَقَالَ:"اكْتُبْ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا خَرَجَ مِنِّي إِلَّا حَقٌّ"**([3]).

فقول عبد الله بْنِ عَمْرٍو –رضي الله عنهما– يدل على أثر الكتابة في الحفظ، وأهميتها في تثبيت العلم ، ثم إن ما كتبه عبد الله بْنِ عَمْرٍو –رضي الله عنهما– كان من أعز ما يملك في الدنيا ،

---

١ الخطيب البغدادي، الخطيب: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع،ج:٢،ص:٢٦.

٢ابن عبد البر القرطبي ، يوسف بن عبد الله النمري ، جامع بيان العلم وفضله، دراسة وتحقيق: أبو عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي ،،مؤسسة الريان – دار ابن حزم،ط:١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣ م،ج:١،ص:٢٠١.

٣أبو داود السجستاني : سليمان بن الأشعث،سنن أبي داود، كتاب العلم، باب بَابٌ فِي كِتَابَةِ الْعِلْمِ،ج:٣،ص:٣١٨،رقمه٣٦٤٦ قال أبو داود :حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالاَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ الأَخْنَسِ ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي مُغِيثٍ ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ مَاهَكَ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو ، إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين، غير الوليد بن عبد الله، وهو ابن أبي مغيث العبدري، فمن رجال أبي داود وابن ماجه، ، و الوليد ابن عبد الله ابن أبي مغيث: قال عنه ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي ،تقريب التهذيب، ثقة (ج:٢، ص:٥٨٢)،وأخرجه الإمام أحمد، بهذا الإسناد رقمه: ٦٥١٠،ج:١١،ص:٥٧.

وأخرجه ابن أبي شيبة ٤٩/٩-٥٠، والدارمي ١٢٥/١، وابن عبد البر في "جامع بيان العلم" ص ٨٩-٩٠، عن مُسدد، كلاهما عن يحيى، به. وأخرجه الحاكم ١٠٥/١-١٠٦ عن يحيى به.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لأن ما كتبه عن النبي – صلى الله عليه و سلم – ليس بينه و بين النبي – صلى الله عليه و سلم – فيه أحد ([1])، فعن مجاهد ، **قال : ((أتيت عبد الله بن عمرو فتناولت صحيفة من تحت مفرشه ، فمنعني ، قلت : ما كنت تمنعني شيئاً ، قال : هذه الصادقة ، هذه ما سمعت من رسول الله –صلى الله عليه وسلم ، ليس بيني وبينه أحد ، إذا سلمت لي هذه وكتاب الله تبارك وتعالى ، والوهط فما أبالي ما كانت عليه الدنيا))**([2]).

المطلب الثالث : مزايا مرحلة نشوء علم مصطلح الحديث في بداية عصر الصحابة الكرام .

انتقل النبي – صلى الله عليه وسلم – إلى الرفيق الأعلى ، وخلف وراءه صحابته – رضوان الله عليهم – الذين كانوا حريصين أشد الحرص على حفظ سنته – صلى الله عليه وسلم – لمكانتها في الدين ، وكان الناس في بداية عصر الصحابة على أصل العدالة فلم يكن حاجةً إلى الجرح والتعديل ، ولكن كان هناك حاجة لحفظ الحديث النبوي من الوهم والخطأ الذي قد يقع من الراوي ، لذلك وضع الصحابة قواعد تكفل ضبط الراوي وصحة النقل تميزت بها هذه المرحلة من مراحل علم مصطلح الحديث بمزايا هي :

.أولاً : التقليل من الرواية والإمساك عنها .

لقد احتاط الصحابة الكرام في رواية الحديث خشية الوقوع في الخطأ ، و خوفاً من أن يتسرب إلى السنة الكذب أو التحريف ، فعملوا على الإقلال من الرواية ، و بعضهم كان يمسك عنها، لأن المرء إذا حدث بكل ما سمع فإنه يقع في الكذب لا محالة ،فهو يسمع في العادة الصدق والكذب ،فإذا

---

١ الخطيب ، محمد عجاج ، أصول الحديث ، علومه و مصطلحه، ص:٧٧.

٢الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ،تقييد العلم، تحقيق : يوسف العش ،دار إحياء السنة النبوية ،ط:٢ ، ١٩٧٤م،ج:١،ص:١٧٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حدث بكل ما سمع فقد كذب لإخباره بما لم يكن([1])، **فعن أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– « كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ ».))([2]).**

فلقد كان عمر شديد الإنكار على من أكثر الرواية ، و كان يأمرهم بأن يقللوا الرواية ، خوفاً من وقوع الكذب ، و كان كثير من جلة الصحابة كأبي بكر و الزبير و أبي عبيدة يقللون الرواية عن النبي – صلى الله عليه و سلم – ، بل كان بعضهم لا يكاد يروي شيئاً كسعيد بن زيد، و كان بعضهم تأخذه رعدة و يقشر جلده و يتغير لونه ورعاً واحتراماً لحديث النبي – صلى الله عليه و سلم – ، ومن هذا ما روي عن **عمرو بن ميمون قَالَ :((مَا أَخْطَأَنِي ابْنُ مَسْعُودٍ عَشِيَّةَ خَمِيسٍ إِلاَّ أَتَيْتُهُ فِيهِ ، قَالَ : فَمَا سَمِعْتُهُ يَقُولُ لِشَيْءٍ قَطُّ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وسَلَّمَ ، فَلَمَّا كَانَ ذَاتَ عَشِيَّةٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وسَلَّمَ ، قَالَ : فَنَكَسَ ، قَالَ : فَنَظَرْتُ إِلَيْهِ وَهُوَ قَائِمٌ مُحَلَّلَةً أَزْرَارُ قَمِيصِهِ ، قَدِ اغْرَوْرَقَتْ عَيْنَاهُ ، وَانْتَفَخَتْ أَوْدَاجُهُ ، قَالَ : أَوْ دُونَ ذَلِكَ ، أَوْ فَوْقَ ذَلِكَ ، أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ ، أَوْ شَبِيهًا بِذَلِكَ))([3])..**

وكان إمساكهم و تقليلهم الرواية ،لأن كثرتها مظنة الوقوع في الخطأ، والكذب على رسول الله – صلى الله عليه و سلم – ،وخشية الاشتغال بالسنة عن القرآن([4])، فعن أَنَسَ بْنَ مَالِك ٍقال:((**لَوْلاَ أَنْ أَخْشَى أَنْ أُخْطِئَ لَحَدَّثْتُكُمْ بِأَشْيَاءَ سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لَكِنَّهُ قَالَ : مَنْ**

---

[1] أبو شهبة ، محمد محمد ، الوسيط في علوم مصطلح الحديث ، ص ٦٣.

[2] مسلم بن الحجاج القشيري، الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، ،مقدمة صحيح مسلم، باب النَّهْيِ عَنِ الْحَدِيثِ بِكُلِّ مَا سَمِعَ.ج:١، ص : ٩، رقمه :٥.

٣ابن ماجة، ، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجة، مكتبة أبي المعاطي ،،د:ط ، بَابُ التَّوَقِّي فِي الْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وسَلَّمَ،.ج:١، ص : ١٧ق.

[4] الخطيب ،محمد عجاج ،السنة قبل التدوين ، بيروت – لبنان – دار الفكر – ط ٣ ، ١٤٤٠ هـ ١٩٨٠م ،ص:٩٣ ، مقبول ،صديق، علوم الحديث النبوي الشريف ،المفرق ،دار المسار ، ط:٢٠٠٢،١،ص:١٠٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ))[١].

ثانياً : توثيق الرواية بشاهد أو يمين .

لقد كان الصحابة الكرام يحتاطون في قبول الأخبار، فطلبوا لتوثيق الرواية شاهداً أو يمين ،ولقد كان أبو بكر الصديق – رضي الله عنه– أول من احتاط في قبول الأخبار ، **فعَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُؤَيْبٍ ، قَالَ : ((جَاءَتِ الْجَدَّةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا ، فَقَالَ : مَا أَعْلَمُ لَكِ فِي كِتَابِ اللهِ شَيْئًا ، وَلاَ أَعْلَمُ لَكِ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ شَيْءٍ ، حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ ، فَسَأَلَ فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَعَلَ لَهَا السُّدُسَ ، فَقَالَ : مَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ ؟ أَوْ مَنْ يَعْلَمُ مَعَكَ ؟ فَقَامَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ فَقَالَ : مِثْلَ ذَلِكَ ، فَأَنْفَذَهُ لَهَا))**[٢].

ولقد احتاط عمر بن الخطاب – رضي الله عنه– في قبول الأخبار ، فطلب لتوثيق الرواية شاهداً، فعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ **((كُنْتُ فِي مَجْلِسٍ مِنْ مَجَالِسِ الْأَنْصَارِ إِذْ جَاءَ أَبُو مُوسَى كَأَنَّهُ مَذْعُورٌ فَقَالَ اسْتَأْذَنْتُ عَلَى عُمَرَ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي فَرَجَعْتُ فَقَالَ مَا مَنَعَكَ قُلْتُ اسْتَأْذَنْتُ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي فَرَجَعْتُ وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فَلْيَرْجِعْ فَقَالَ وَاللَّهِ لَتُقِيمَنَّ عَلَيْهِ بِبَيِّنَةٍ أَمِنْكُمْ أَحَدٌ سَمِعَهُ مِنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ**

---

١ ابن حنبل، أحمد بن محمد : مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق : شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد ، وآخرون ، قال شعيب الأرنؤوط : حديث صحيح ، وهذا إسناد حسن،،ج:٣،ص:١٧٢.

٢ أخرجه ابن حنبل، أحمد بن محمد : مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق : شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد ، وآخرون ج:٤،ص:٢٢٥، رقمه : ١٧٩٨٠، من رواية مالك عن الزهري، عن عثمان بن إسحاق بن خرشة، عن قبيصة بن ذؤيب. ورواه عن مالك ثلاثة شيوخ، في الإسناد الأول رواه الإمام أحمد عن إسحاق بن سليمان الرازي، عن مالك، وقال في إسناده: عثمان بن خرشة. وفي الإسناد الثاني رواه عن إسحاق بن عيسى ابن الطباع عن مالك، وقال: عثمان بن إسحاق بن خرشة. والإسناد الثالث زاده عبد الله بن أحمد، فرواه عن مصعب الزبيري، عن مالك. وقال: عثمان بن إسحاق بن خرشة من بني عامر بن لؤي.
والحديث صحيح بشواهده، وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين غير عثمان بن إسحاق بن خرشة، فلم يرو عنه غير الزهري، ووثقه ابن معين،(ابن حجر التقريب ،ج:١،٣٨٢.
وأخرجه أبو داود (٢٨٩٤) ، والترمذي (٢١٠١) ، وابن ماجه (٢٧٢٤) ، والنسائي في "الكبرى" (٦٣٤٦) ، وابن الجارود في "المنتقى" (٩٥٩) ، وأبو يعلى (١١٩) ، وابن حبان (٦٠٣١) ، والطبراني في "الكبير" ١٩/ (٥١١) و٢٠/ (١٠٦٨) ، ، والبيهقي ٢٣٤/٦، والبغوي في "شرح السنة" (٢٢٢١) ، من طرق عن مالك، به.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وَاللَّهِ لَا يَقُومُ مَعَكَ إِلَّا أَصْغَرُ الْقَوْمِ فَكُنْتُ أَصْغَرَ الْقَوْمِ فَقُمْتُ مَعَهُ فَأَخْبَرْتُ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ذَلِكَ))[١].

وفعل عمر – رضي الله عنه – كان كغيره من الصحابة الكرام احتياطاً للدين ، و حسن نظر للمسلمين ، لأنه خاف أن يتكلوا عن الأعمال، و يتكلوا على ظاهر الأخبار ، و ليس حكم جميع الأحاديث على ظاهرها، ولا كل من سمعها عرف فقهها ، و في تشديده حفظ حديث النبي – صلى الله عليه و سلم – و ترهيب لمن لم يكن من الصحابة أن يدخل في السنن ما ليس منها[٢] .

ولقد احتاط علي بن أبي طالب – رضي الله عنه– في قبول الأخبار ، فطلب لتوثيق الرواية يميناً، فعنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : **((كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا نَفَعَنِي اللَّهُ بِمَا شَاءَ مِنْهُ وَإِذَا حَدَّثَنِي عَنْهُ غَيْرِي اسْتَحْلَفْتُهُ فَإِذَا حَلَفَ لِي صَدَّقْتُهُ))**[٣].

---

١ البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح، كتاب الاستئذان، باب التسليم والاستئذان ثلاثا،ج:٨، ص :٦٧، رقمه:٦٢٤٥، أخرجه مسلم في الآداب باب الاستئذان رقم ٢١٥٣.

٢ العوني ،حاتم بن عارف ، المنهج المقترح لفهم المصطلح ، السعودية دار الهجرة ، ط : ١، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م ، ص ١٨ ، الأدلبي ، صلاح الدين ، منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي ، بيروت ، لبنان ،دار الآفاق الجديدة ، ط :١ – ١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٣ م ، ص ٧٠ – ٧٣ .

٣ أخرجه ابن حنبل، أحمد بن محمد : مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق : شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد ، وآخرون ، ،ج:١،ص:٢، رقمه٢، قال حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، قَالَ حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ وَسُفْيَانُ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ الثَّقَفِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ الْوَالِبِيِّ، عَنْ أَسْمَاءَ بْنِ الْحَكَمِ الْفَزَارِيِّ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، إسناده صحيح، عثمان بن المغيرة الثقفي من رجال البخاري، وباقي رجاله ثقات رجال الشيخين غير أسماء بن الحكم الفزاري، فقد روى له أصحاب السنن، قال الحافظ في " التقريب ": صدوق، وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة، وذكره ابن سعد ٦ / ١٥٧ في طبقة التابعين الذين رووا عن علي رضي الله عنه، وقال: كان قليل الحديث، وصحح حديثه هذا ابن حبان، وكيع: هو ابن الجراح بن المليح الرؤاسي، ومسعر: هو ابن كدام، وسفيان: هو ابن سعيد بن مسروق الثوري.

وأخرجه الحميدي (٤) ، وابن أبي شيبة ٢ / ٣٨٧، وعنه ابن ماجه (١٣٩٥) ، عن وكيع، بهذا الإسناد.

وأخرجه ابن ماجه (١٣٩٥) ، والبزار (٩) ، وأبو يعلى (١٢) ، من طرق عن وكيع، به.

وأخرجه الحميدي (١) ، والنسائي في " عمل اليوم والليلة " (٤١٥) ، والطبراني في " الدعاء " (١٨٤٢) من طرق عن مسعر، به.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وغاية الصحابة هو التثبت العلمي ، وحمل المسلمين على الحفاظ على دينهم، و هذا يتبين من قول عمر– رضي الله عنه – عندما قيل له يَا ابْنَ الْخَطَّابِ فَلَا تَكُونَنَّ عَذَابًا عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: قَالَ: سُبْحَانَ اللهِ إِنَّمَا سَمِعْتُ شَيْئًا، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَتَثَبَّتَ. ([1]).

و هذا لا يعني اشتراطهم لقبول الحديث ذلك ،بل كان للتأكيد والتثبت ، بل الأخبار التي قبلوها من مخبرٍ واحدٍ أكثر من ذلك ، فأبو بكر الصديق – رضي الله عنه– قد قبل خبر عائشة – رضي الله عنها– في مقدار كفن النبي – صلى الله عليه و سلم – ،ولم يطلب شاهداً ([2])، وقبل عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – خبر عبد الرحمن بن عوف– رضي الله عنه – في الطاعون ولم يطلب شاهداً([3]) ، وقبل علي بن أبي طالب – رضي الله عنه– خبر المقداد بن عمرو– رضي الله عنه – في طهارة المذي ولم يطلب شاهداً([4])، فدل ذلك على أن فعلهم كان من باب الاستظهار والاستيثاق([5]).

ثالثاً :نقد المرويات :

لقد نشأ نقد المتن مبكراً في زمن الصحابة الكرام ، فكان الصحابة الكرام يهتمون بنقد المرويات من خلال عرضها على ما حفظوه من نصوص القرآن الكريم ،أوثبت عندهم من حديث النبي – صلى الله عليه و سلم – ، ومن ثم يقومون ببيان الصواب للمخطئ ، مع علمهم ويقينهم بعدم كذبه ، واستحالة تعمده التحريف والتغير ، لكنه قد يخطئ الراوي ويقل ضبطه وحفظه ،وممن اشتهر من

١مسلم بن الحجاج القشيري، الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، ، كتاب الْآدَابِ، بَابُ الِاسْتِئْذَانِ ج:٣، ص :١٦٩٦ رقمه :٢١٥٤.

٢ البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح، كتاب الجنائز باب الكفن ولا عمامة ج:٢، ص :٩٧،رقمه :١٢٧٣.

٣ البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح، كتاب الطب، باب مَا يُذْكَرُ فِي الطَّاعُونِ ،ج:٧، ص :١٦٩،رقمه٥٧٢٩.

٤ المصدر السابق ، كتاب العلم ، باب من استحيا فأمر غيره بالسؤال،ج:١، ص :٤٥،رقمه:١٣٢، أخرجه مسلم في الطهارة باب المذي رقم ٣٠٣.

٥ الخطيب ،محمد عجاج ،السنة قبل التدوين،ص:١٢٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصحابة بنقد المرويات أم المؤمنين عائشة – رضي الله عنها– ،وعمر بن الخطاب – رضي الله عنه – (١).

ومثال ذلك : نقد أم المؤمنين عائشة – رضي الله عنها– الحديث الذي رواه عمر – رضي الله عنه – ((إِنَّ اللَّهَ لَيُعَذِّبُ الْمُؤْمِنَ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ))، بعد عرضها له على ظاهر القرآن الكريم ،فعن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ **((صَدَرْتُ مَعَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ مَكَّةَ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْبَيْدَاءِ إِذَا هُوَ بِرَكْبٍ تَحْتَ ظِلِّ سَمُرَةٍ فَقَالَ اذْهَبْ فَانْظُرْ مَنْ هَؤُلَاءِ الرَّكْبُ قَالَ فَنَظَرْتُ فَإِذَا صُهَيْبٌ فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ ادْعُهُ لِي فَرَجَعْتُ إِلَى صُهَيْبٍ فَقُلْتُ ارْتَحِلْ فَالْحَقْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فَلَمَّا أُصِيبَ عُمَرُ دَخَلَ صُهَيْبٌ يَبْكِي يَقُولُ وَا أَخَاهُ وَا صَاحِبَاهُ فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَا صُهَيْبُ أَتَبْكِي عَلَيَّ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ))، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ((فَلَمَّا مَاتَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقَالَتْ رَحِمَ اللَّهُ عُمَرَ وَاللَّهِ مَا حَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ اللَّهَ لَيُعَذِّبُ الْمُؤْمِنَ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِنَّ اللَّهَ لَيَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ وَقَالَتْ حَسْبُكُمْ الْقُرْآنُ{ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى }(فاطر: ١٨))(٢).**

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

١ العمري ،محمد علي قاسم ، دراسات في منهج النقد عند المحدثين ، الأردن ، دار النفائس ، ط:١، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م ، ص:١٣، الأدلبي ، صلاح الدين ، منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي ، بيروت ، لبنان ،دار الآفاق الجديدة ، ط :١ – ١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٣ م ، ص :١١٣.

٢ البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح، كتاب الجنائز ،بَاب قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعَذَّبُ الْمَيِّتُ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ النَّوْحُ مِنْ سُنَّتِهِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى { قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا }،ج:٢، ص :١٠١،رقمه:١٢٨٧–١٢٨٨.

المطلب الرابع : مزايا مرحلة نشوء علم مصطلح الحديث في أواخر عصر الصحابة إلى نهاية القرن الأول الهجري.

إن افتراق الأمة في أواخر عصر الصحابة بعد فتنة مقتل عثمان – رضي الله عنه – إلى فرق شتى ،وأخذ كل فرقة منها تبحث عما يؤيدها فيما ذهبت إليه من كتاب الله و سنة نبيه– صلى الله عليه و سلم – ، فإذاأعياها الطلب، و لم تجد فيهما ما يؤيدها ،عمدت إلى اختلاق ما ترى أنه يؤيدها و نسبته إلى رسول الله – صلى الله عليه و سلم –، فظهرت الأحزاب السياسية والعقائدية التي وضعت الحديث المكذوب نصرة لمذهبها ، وكان ذلك سبباً في وضع العلماء من الصحابة والتابعين قواعد لحفظ السنة النبوية من الكذب والضياع ، إضافة إلى الزندقة والطعن في الإسلام ، فقد أدرك الزنادقة وأعداء الإسلام أن قوة الإسلام لا تُقاوم ، فلجئوا إلى وضع الأحاديث التي تُنفّر الناس من الإسلام ، وتُشكك المسلمين بدينهم ، قال ابن سيرين :(لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الإِسْنَادِ فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ قَالُوا سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدَعِ فَلاَ يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ)([1])، وقد روي عن حذيفة أنه قال : " أول الفتن قتل عثمان وآخر الفتن خروج الدجال"([2])، وهي من أعظم الفتن لأن الأمة لم تجتمع على خليفة بعد عثمان –رضي الله عنه–وفيما يلي بيان مزاياهذه المرحلة :

أولاً :الدعوة إلى أخذ الحديث عن الثقات .

لقد ظهر في أواخر عصر الصحابة وخصوصاً بعد فتنة مقتل عثمان – رضي الله عنه – الحديث عن الرواة بتعديلهم أو تجريحهم ، وترتب على ذلك الدعوة لأخذ حديث الثقات ، ورد حديث الضعفاء والمجروحين ، فقد دعا بعض الصحابة إلى أخذ الحديث عن الثقات، والتفتيش والتدقيق في أحوال الرواة قبل قبول الرواية، وخصوصاً بعد أن وقعت الفتنةُ ، فقد أوصى عقبةُ بن عامر(٥٨هـ)–

---

[1] مسلم بن الحجاج القشيري، الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، ،مقدمة صحيح مسلم، باب فِى أَنَّ الإِسْنَادَ مِنَ الدِّينِ ،ج:١، ص :

[2] السيوطي ،عبد الرحمن بن أبي بكر ، تاريخ الخلفاء، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ،مصر، مطبعة السعادة – ط:١، ١٣٧١هـ – ١٩٥٢م، ج:١، ص:١٤٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رضي الله عنه – بَنِيهِ عند وفاتِه بثلاثة أمور ومنها ،قَالَ:" لا تَقْبَلُوا الْحَدِيثَ عنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا مِنْ ثِقَةٍ"(١).

وعن مُجَاهِدٍ قَالَ((جَاءَ بُشَيْرٌ الْعَدَوِيُّ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَجَعَلَ يُحَدِّثُ وَيَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم– قَالَ رَسُولُ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– فَجَعَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ لاَ يَأْذَنُ لِحَدِيثِهِ وَلاَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ فَقَالَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ مَا لِي لاَ أَرَاكَ تَسْمَعُ لِحَدِيثِي أُحَدِّثُكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– وَلاَ تَسْمَعُ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِنَّا كُنَّا مَرَّةً إِذَا سَمِعْنَا رَجُلاً يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– ابْتَدَرَتْهُ أَبْصَارُنَا وَأَصْغَيْنَا إِلَيْهِ بِآذَانِنَا فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ لَمْ نَأْخُذْ مِنَ النَّاسِ إِلاَّ مَا نَعْرِفُ))(٢).

لقد بيّن ابن عباس (٦٨هـ)– رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا– أنه كان في أوَّل أمره يحدِّثُ عن الصحابة ، ويأخذ عنهم ؛ لأنَّ سماعَهُ من رسول اللهِ – صلى الله عليه وسلم – كان قليلاً ؛ لصغر سنه ، فكان حاله مع الصحابة كما قال ، فلما ظهر الكذب والوضع بعد وقوع الفتنة ، لم يأخذْ عن كل أحد ؛ كما فعل مع بُشَير(٣).

وقوله : فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ ، لَمْ نَأْخُذْ مِنَ النَّاسِ إِلاَّ مَا نَعْرِفُ ، هذا مَثَلٌ ، وأصلُهُ في الإبل ، ومعناه : أن الناس تسامَحُوا في الحديثِ عن رسول اللهِ .،صلى الله عليه وسلم .، واجترأوا عليه ؛ فتحدَّثوا بالمرضيِّ منه الذي مثَّله بالذَّلُولِ من الإبل ، وبالمنكرِ منه الممثِّلِ بالصعبِ من الإبل(٤).

---

١ الطبراني، سليمان بن أحمد ،المعجم الكبير ،د:ن ،د:ط، ج:١٢، ص : ٢٣٢.

٢مسلم بن الحجاج القشيري، الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، ،مقدمة صحيح مسلم، باب النَّهْيِ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنِ الضُّعَفَاءِ وَالِاحْتِيَاطِ فِى تَحَمُّلِهَا ج:١، ص : ١٠.

٣ الخطيب ،محمد عجاج ،السنة قبل التدوين ، بيروت – لبنان – دار الفكر – ط ٣ ، ١٤٤٠ هـ ١٩٨٠م ،ص:٢٢١.

٤ القرطبي الأنصاري ، أحمَدُ بنُ عُمَرَ، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ،د:ن ،د:ط، ج:١، ص : ٤١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كما انتقد محمد بن سيرين ت(١١٠هـ)الرجال وميز الثقات من غيرهم ،ودعا إلى أخذ الحديث عن الثقات ،لأنه لا يتم حفظ الدين إلا بذلك ،فقد روي عنه من غير وجه أنه قال : ((إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم))(١).

و قال محمد بن سيرين : ((إن الرجل ليحدثني بالحديث لا أتهمه ولكن أتهم من حدثه ، وإن الرجل ليحدثني بالحديث عن الرجل فما أتهم الرجل ، ولكن أتهم من حدثني))(٢) .

ثانياً : الرحلة في طلب الحديث : فقد رحل الصحابة الكرام المسافات الشاسعة لأجل سماع الحديث من الراوي الذي سمع الحديث من النبي – صلى الله عليه وسلم – مباشرة دون واسطة ، والتثبت من الحديث وجمع الروايات المتعددة للحديث ، والنظر في طرقها ، ومقارنة بعضها ببعض ؛ لكشف ما عسى أن يكون في بعضها من عللٍ خفيةٍ أو ظاهرةٍ ، ولكشف مدى ضبط كل راوٍ لما يرويه على الرغم مما كان في مواصلاتهم من المشقة والتعب .

وربما سافر المحدِّث إلى بلادٍ عديدةٍ بحثاً عن صحة حديثٍ واحدٍ أو ضعفه ، فقد رحل جابر بن عبد الله (٧٨ هـ)إلى عبد الله بن أنيس الأنصاري فقال في ذلك : بلغني عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أسمعه منه : فابتعت بعيرا فشددت عليه رحلي فسرت إليه شهرا حتى أتيت الشام ، فإذا هو عبد الله بن أنيس الأنصاري ، قال : فأرسلت إليه أن جابرا على الباب ، قال : فرجع إلي الرسول فقال : جابر بن عبد الله ؟ ، فقلت : نعم ، قال : فرجع الرسول إليه ، فخرج إلي فاعتنقني واعتنقته ، قال : قلت : حديث بلغني أنك سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم في المظالم لم أسمعه فخشيت أن أموت أو تموت قبل أن أسمعه ، فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « يحشر الله العباد أو

---

١ مسلم بن الحجاج القشيري، الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، ،مقدمة صحيح مسلم، باب فِى أَنَّ الإِسْنَادَ مِنَ الدِّينِ ،ج:١، ص : ١١.

٢ ابن رجب الحنبلي ، شرح علل الترمذي ،المحقق : همام عبد الرحيم سعيد ، الرياض، مكتبة الرشد،ط:٢،١٤٢١هـ ، ٢٠٠١م، ج :١،ص:٣٦٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قال يحشر الله الناس قال وأومأ بيده إلى الشام عراة غرلا بهما قلت : ما بهما ؟ قال : ليس معهم شيء ، قال : فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب : أنا الملك أنا الديان لا ينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة ، وأحد من أهل النار يطلبه بمظلمة ، ولا ينبغي لأحد من أهل النار يدخل النار ، وأحد من أهل الجنة يطلبه بمظلمة حتى اللطمة ، قال : قلنا كيف هو ؟ وإنما نأتي الله تعالى عراة غرلا بهما قال بالحسنات والسيئات »([1]).

وقد خرج أبو أيوب الانصاري(٥١هـ) إلى عقبة بن عامر ، وهو بمصر يسأله عن حديث ، سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما قدم أتى منزل مسلمة بن مخلد الأنصاري ، وهو أمير مصر فأخبر به فعجل ، فخرج إليه فعانقه ، وقال : ما جاء بك يا أبا أيوب ؟ قال : حديث سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبق أحد سمعه غيري وغيرعقبة فابعث من يدلني على منزله ، قال : فبعث معه من يدله على منزل عقبة ، فأخبر عقبة به فعجل ، فخرج إليه فعانقه ، وقال : ما جاء بك يا أبا أيوب ؟ فقال : حديث سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبق أحد سمعه غيري وغيرك في ستر المؤمن . قال : نعم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من ستر مؤمنا في الدنيا على خربة ستره الله يوم القيامة » فقال له أبو أيوب : صدقت ، ثم انصرف أبو أيوب إلى راحلته فركبها راجعا إلى المدينة ([2]).

وقال أبو العالية (٩٠هـ)كنا نسمع الرواية عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم ونحن بالبصرة فما نرضى حتى نركب الى المدينة فنسمعها من أفواههم([3]).

وقال سعيد بن المسيب (٩٣هـ) (إن كنت لأسير في طلب الحديث الواحد مسيرة الليالي والأيام)([1]) ، وقال الشعبي(١٠٤هـ) في حديث رواه (إن كان الراكب ليركب الى المدينة فيما دونه([2])

---

[1] الخطيب البغدادي : الرحلة في طلب الحديث : ج:١، ص:٣٥،رقمه :٣١.

[2] الخطيب البغدادي : الرحلة في طلب الحديث : ج:١، ص:٣٤،رقمه :٣٨.

[3] الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، الكفاية في علم الرواية ، ج :١،ص:٤٠٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثاً البحث عن الأسانيد والتفتيش عن الرواة :

لم يكن المسلمون في صدر الإسلام منذ عهد النبي – صلى الله عليه و سلم – إلى زمن فتنة مقتل عثمان – رضي الله عنه – يكذب بعضهم بعضاً ،بل كانت الثقة تملأ صدورهم ،والإيمان يفيض من قلوبهم حتى إذا ما وقعت الفتنة ، وقف التابعون وقفةً عظيمةً، للحفاظ على الحديث الشريف من الدس والكذب ، و أصبحوا يتشددون في طلب الإسناد من الرواة والتزموه في الحديث ،ووضعوا قواعد لمكافحة الوضع والكذب ([٣]).

فقد ظهر الاهتمام بالسند عند الإمام محمد بن سيرين ت(١١٠هـ)جلياً ، فطلب ابن سيرين الإسناد ، ولم يأخذ حديثاً إلا مسنداً ، ولعل السبب في ذلك كثرة الفتن ،وانتشار الأهواء التي أخذ أصحابها بوضع الحديث في نشرها وترويجها ، فعدم طلب السند يسهل مهمة الوضاعين ، الذين تصدى لهم أمثال ابن سيرين ،الذي قال (لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الإِسْنَادِ فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ قَالُوا سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدَعِ فَلاَ يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ)([٤])، فهو أول من فتش عن الإسناد كما قال ابن المديني ،فعن يعقوب بن شيبة قال : ((وسمعت علي بن المديني يقول : ((كان ممن ينظر في الحديث ويفتش عن الإسناد لا نعلم أحداً أول من محمد بن سيرين))([٥]).

وابن سيرين– رضي الله عنه – هو أول من فتش في أحوال الرواة ، ودعا إلى معرفة كل ما يتصل بهم من أسمائهم وألقابهم ورحلاتهم وبلادهم ، والبلاد التي نزلوا بها ،وسنة وفاة كل منهم ،

---

[١] الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، الكفاية في علم الرواية ، ج :١،ص:٤٠٢.

[٢] الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، الكفاية في علم الرواية ، ج :١،ص:٤٠٢.

[٣] الخطيب ،محمد عجاج ،السنة قبل التدوين ، بيروت – لبنان – دار الفكر – ط ٣ ، ١٤٤٠ هـ ١٩٨٠م ،ص:٢٢١.

٤ مسلم بن الحجاج القشيري، الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، ،مقدمة صحيح مسلم، باب فِى أَنَّ الإِسْنَادَ مِنَ الدِّينِ ،ج:١، ص : ١١.

٥ابن رجب الحنبلي : ،شرح علل الترمذي ،المحقق : همام عبد الرحيم سعيد ، الرياض، مكتبة الرشد،ط:١٤٢١،٢هـ ، ٢٠٠١م، ج :١،ص:٣٦١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومدى ضبطه وحفظه ، وكل ما يتعلق بروايته ، فقد قال يعقوب بن شيبة : قلت ليحيى بن معين:(تعرف أحداً من التابعين كان ينتقي الرجال كما كان ابن سيرين ينتقيهم ؟ فقال برأسه ، أي : لا)([1]).

وعند دراسة وتحليل كلام الإمام محمد بن سيرين– رحمه الله تعالى – نجد أن هناك قواعد للرواية تؤخذ من كلامه ، وتبين مدى تطور نشأة علم مصطلح الحديث في زمنه ، وهذه القواعد هي :

١. إسناد الحديث إلى النبي – صلى الله عليه وسلم– شرطٌ أساسي في قبول الرواية ، والأخذ بها ، ليتميز بذلك الرواية الصحيحة من الموضوعة والمكذوبة ، وهذا يفهم من كلامه، عندما قال (لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الإِسْنَادِ فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ قَالُوا سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ).

٢. قبول رواية الثقات، وترك رواية الضعفاء والمجهولين وأصحاب البدع ،وهذا يظهر من خلال قوله :(وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدَعِ فَلاَ يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ)، وقوله (إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم)، قال الشافعي: كان ابن سيرين وغير واحد من التابعين يذهبون إلى أن لا يقبلوا الحديث الا عمّن عُرف وحفظ([2]).

كما أنه رد حديث من كان يرسل عن ضعيف ، ومن كان يأخذ الحديث عن كل أحد ،ولا يبحث عن حاله،فقَدْ رَوَى عَاصِمٌ الأَحْوَلُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ – وَكَانَ عَالِمًا بِأَبِي الْعَالِيَةِ وَبِالْحَسَنِ – فَقَالَ (لاَ تَأْخُذُوا بِمَرَاسِيلِ الْحَسَنِ ، وَلاَ أَبِي الْعَالِيَةِ فَإِنَّهُمَا لاَ يُبَالِيَانِ عَمَّنْ أَخَذَا)([3]).

٣. منع الرواية بالمعنى، والحفاظ على ألفاظها كما أخذت عند التحمل ، قاعدةٌ كان ابن سيرين يشترطها في رواية الحديث ، حتى إنه كان يؤدي الرواية كما سمعها ، وإن كان فيها بعض اللحن ، عن ابن عون قال:لقيت منهم من كان يحب أن يحدث كما سمع ومنهم من لا يبالي إذا أصاب المعنى

---

[1] ابن رجب الحنبلي : شرح علل الترمذي ،المحقق : همام عبد الرحيم سعيد ، الرياض، مكتبة الرشد،ط:١٤٢١،٢هـ ، ٢٠٠١م، ج :١،ص:٣٦١.

[2] الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، الكفاية في علم الرواية ، تحقيق : أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني ، المدينة المنورة ، المكتبة العلمية ، د : ط، ج :١،ص:١٣٢.

[3] الدارقطني، علي بن عمر، سنن الدارقطني، مؤسسة الرسالة ،د:ط،ج:١،ص:٢١٤.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

قال ومن الذين كانوا يحبون أن يحدثوا كما سمعوا محمد بن سيرين ([1])، وعن ابن عون قال : أدركت ثلاثة يرخصون في الحروف وثلاثة يشددون فيها فالذين يشددون محمد بن سيرين ([2]).

٤. يشترط لأداء الحديث السماع من الثقة ،أو العرض على الشيخ ،ولا يجيز الإجازة والوجادة والوصية ، فعن بن عون قال:(قلت لابن سيرين ما تقول في رجل يجد الكتاب يقرؤه أو ينظر فيه قال لا حتى يسمعه من ثقة)([3])، وعن سفيان قال سمعت عاصماً يقول:(أردت أن أضع عند بن سيرين كتاباً من كتب العلم فأبى أن يقبل وقال لا يبيت عندي كتاب)([4])، وعن أيوب عن ابن سيرين أنه كان يجيز العرض([5]).

وكان يراعي ألفاظ التحمل بدقة فلا يكتفي مثلاً بتأدية أي صيغ تدل على السماع، بل لا بد من اللفظ الذي سمعه من شيخه،ويراعي التفرقة بين "حدثنا" و"حدثني" قَالَ ابنُ عون:((كَانَ ابنُ سيرين يقول تارةً حدثني أبو هُرَيرة، وتارةً حدثنا، فقلتُ له: كيف هذا يا أبا بكر؟ فَقَالَ: أكون وحدي فأقول: حدثني، وأكون مع غيري فأقول: حدثنا))([6]) .

رابعاً: ظهوربعض المصطلحات في عصر التابعين :

لقد استخدم الإمام محمد بن سيرين– رحمه الله تعالى – عدة مصطلحات في علم الحديث ،كانت تلبيةً لحاجة الرواية في زمنه ،وكانت كفيلة بحفظ حديث النبي – صلى الله عليه وسلم– من الكذب والدخيل عليه ، وتبين مدى تطور علم مصطلح الحديث في زمنه ، وهذه المصطلحات هي :

---

١ الرامهرمزي: الحسن بن عبد الرحمن ، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ،تحقيق : محمد عجاج الخطيب ، بيروت، دار الفكر،ط:٣،١٤٠٤هـ،ج:١،ص:٥٣٥.

٢ الرامهرمزي: الحسن بن عبد الرحمن ، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ،تحقيق : محمد عجاج الخطيب ، بيروت، دار الفكر،ط:٣،١٤٠٤هـ،ج:١،ص:٥٣٥.

٣ الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، الكفاية في علم الرواية ، تحقيق : أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني ، المدينة المنورة ، المكتبة العلمية ، د : ط، ج :١،ص:٣٥٢.

٤ الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، الكفاية في علم الرواية ، ج :١،ص:٣٥٢.

٥ابن رجب الحنبلي ، شرح علل الترمذي ،المحقق : همام عبد الرحيم سعيد ، الرياض، مكتبة الرشد،ط:٢،١٤٢١هـ ، ٢٠٠١م، ج :١،ص:٥١١.

٦ السخاوي ، محمد بن عبد الرحمن،فتح المغيث شرح ألفية الحديث، لبنان، دار الكتب العلمية ،ط:١ ١٤٠٣هـ ،ج٢، ص٤٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١. الإسناد : فقد قصد به رجال سند الحديث ، ومعرفة أحوالهم من العدالة والضبط ، وعدالة الرواة لم تطلب في بداية عهد الصحابة ، لأن الصحابة عدولٌ، ولم يتجرأ أحدهم على الكذب ، أما في نهاية عهد الصحابة وبداية عهد التابعين ، فقد تطلب الأمر السؤال على رجال سند الحديث ، ومعرفة عدالتهم وضبطهم لوقوع الكذب في حديث النبي – صلى الله عليه وسلم– وهذا يظهر من قول ابن سيرين : (لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الإِسْنَادِ فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ قَالُوا سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ).

٢.الحديث المرسل : وقصد به ما رفعه التابعي إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وهذا يظهر من قول ابن سيرين : (لاَ تَأْخُذُوا بِمَرَاسِيلِ الْحَسَنِ ، وَلاَ أَبِي الْعَالِيَةِ فَإِنَّهُمَا لاَ يُبَالِيَانِ عَمَّنْ أَخَذَا).

٣. الحديث المرفوع : وقصد به ما رفعه الصحابي إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وهذا يظهر من قول ابن سيرين :(كل شيء حَدَّثْتُ به عن أبي هريرة فهو مرفوع)([1]).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١ القاري ،على بن سلطان ، شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، بيروت، دار الأرقم، ط:١،ج:١، ص:٥٦٠.

المبحث الثاني الدور الثاني : مرحلة تكامل علم مصطلح الحديث في القرن الثاني الهجري.

المطلب الأول : مزايا مرحلة تكامل علم مصطلح الحديث في القرن الثاني الهجري.

المطلب الثاني : أهم مصطلحات وفنون علم مصطلح الحديث في القرن الثاني الهجري.

المطلب الثالث أثر كتاب الرسالة في تدوين قواعد علم مصطلح الحديث في القرن الثاني الهجري.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الثاني الدور الثاني : مرحلة تكامل علم مصطلح الحديث في القرن الثاني الهجري.

لقد ظهرت في هذه المرحلة عدة أمور ،جعلت العلماء يضعون قواعد وأصول لحفظ الحديث النبوي من الضياع والكذب ، وهذه الأمور كانت سبباً لتكامل علوم الحديث ،وهذه الأمور والعوامل هي :

١. تشعب الأسانيد و طولها، بسبب طول العهد وكثرة حملة الحديث، فتعدّد الرواة للحديث الواحد عن الصحابي ، مما أدى إلى وقوع العلل القادحة والخفية في الأحاديث .

٢. انتشار السنة، حيث كثرت البلاد المفتوحة ، وكثر المسلمون ، وكثر حَمَلَةُ الحديث في أمصار الإسلام المختلفة .

٣. كثرة الفرق المنحرفة عن منهج السلف ، كالمعتزلة والجبرية والخوارج وغيرهم.

٤. ضعف ملكة الحفظ في الناس ،واختلاط الثقافة الإسلامية بالثقافات الأخرى.

٥. خطر الزنادقة الذين قاموا بوضع الحديث للطعن في الإسلام.

المطلب الأول : مزايا مرحلة تكامل علم مصطلح الحديث في القرن الثاني الهجري.

أولاً : جمع الحديث وتدوينه الرسمي :

لقد كان للإمام الزهري(**ت١٢٤هـ**) دورٌ كبير في علم مصطلح الحديث ، حيث أرسى قواعد كتابة الحديث النبوي وتدوينه ، التي أصبحت فيما بعد مناراتٍ يهتدي بها من أراد التصنيف في تدوين الحديث ، فقد كتب الخليفة عمر بن عبد العزيز – رضي الله عنه – إلى محمد بن شهاب الزهري الذي كان شغوفاً بجمع الأحاديث وروايتها وجمع المغازي والسير ، أن يجمع حديث أهل المدينة فجمعه ابن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شهاب الزهري و قدمه إلى عمر بن عبد العزيز – رضي الله عنه – ، قال ابن شهاب : "أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن فكتبناها دفتراً دفتراً، فبعث إلى كل أرض له عليها سلطانٌ دفتراً "(١) .

ويعد العلماء ما فعله ابن شهاب الزهري من جمع الأحاديث هو التدوين الرسمي للسنة النبوية، و تميز جمعه و تدوينه للسنة بالشمول والاستقصاء (٢)، فقد قال صالح بن كيسان: (كنت أنا وابن شهاب ونحن نطلب العلم فاجتمعنا على أن نكتب السنن، فكتبنا كل شيء سمعنا عن النبي –صلى الله عليه وسلم– ثم قال: اكتب بنا ما جاء عن أصحابه، فقلت: لا ليس بسنة، وقال هو: بل هو سنة، فكتب ولم أكتب فأنجح وضيعت)(٣).

كما تميز جمعه و تدوينه للسنة بتدوينه الأسانيد مع متونها ، فهو أول من نبه الناس إلى مزيد العناية بالأسانيد والاهتمام بها وعدم إرسالها وذكرها بدون إسناد(٤)، كما قال الإمام مالك :(أول من أسند الحديث ابن شهاب)(٥)، وضعف الإمام الزهري الحديث المرسل ، وذم من يرسل الحديث ولا يسنده، فعن عتبة بن أبي حكيم قال : ((سمع الزهري إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة وهو يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم . فقال الزهري : قاتلك الله يا ابن أبي فروة ! تجيئنا بأحاديث ليس لها خُطم ولا أزمّة))(٦)

وكان الزهري إذا حدث أتى بالإسناد ويقول :"لا يصلح أن يُرقى السطح إلا بدرجة " (٧) .

---

١ ابن عبد البر القرطبي ، يوسف بن عبد الله النمري ، جامع بيان العلم وفضله، دراسة وتحقيق: أبو عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي،،مؤسسة الريان – دار ابن حزم،ط:١، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٣ م،ج:١،ص:١٥٥.

٢ الضاري : حارث سليمان – الإمام الزهري و أثره في السنة ،– الموصل – العراق مكتبة بسام – ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م ، د : ط ، ص ٣٠٠ .

٣ ابن عبد البر القرطبي ، يوسف بن عبد الله النمري ، جامع بيان العلم وفضله،ج:١،ص:١٥٥.

٤ السباعي ، مصطفى ، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص:٢٣٨.

٥ ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن بن ابى حاتم (المتوفى ٣٢٧ هـ)، الجرح والتعديل ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ،ط:١ ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م، ج:٨، ص:٧٤.

٦ ابن رجب الحنبلي : شرح علل الترمذي ،المحقق : همام عبد الرحيم سعيد ، ج :١،ص:٥٣٥، شراب – محمد محمد حسن – الإمام الزهري عالم الحجاز والشام ١٢٤ هـ ،دمشق – دار القلم، ط ١ – ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م ،ص ٢٢٧ ..

٧ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن بن ابى حاتم (المتوفى ٣٢٧ هـ)، الجرح والتعديل ، ج:٢، ص:١٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد أرسل الزهري الحديث ، وأحجم عن ذكر أسماء بعض من يروي عنهم ، وقد كان يفعل ذلك اختصاراً أو تفنناً أو اختباراً لحرص تلاميذه ومدى ثقتهم فيه ([١])، فقد روي عن مالك أنه قال :(كنا نجلس الى الزهري والى محمد بن المنكدر فيقول الزهري قال ابن عمر كذا وكذا فإذا كان بعد ذلك جلسنا إليه فقلت الذي ذكرت عن ابن عمر من أخبرك به قال ابنه سالم)([٢]).

ثانياً :التوسع في تتبع الرواة ونقدهم : إن حكم جرح الرواة والكلام فيهم قضيةٌ من قضايا علم مصطلح الحديث ، كان لشعبة (١٦٠هـ)– رحمه الله– السبق فيها ، لأهميتها في حفظ حديث النبي – صلى الله عليه وسلم – من الضياع والكذب ،فشعبة يرى وجوب بيان المحدث لحال الراوي الذي يروي عنه إذا كان يعلم حاله ، خصوصاً إذا كان ضعيفاً أو كذاباً ، وذلك حتى لا يكتب عنه أحداً معتقداً ثقته، أو إنه من هذا الشأن ، فقد سأل يحيى بن سعيد شعبة عن الرجل يتهم في الحديث أو لا يحفظ ؟فقال : ((بين أمره للناس))([٣]) .

وكان شعبة من أكثر الناس تشدداً في وجوب بيان حال الراوي ، وعدم جواز السكوت عنه ، بل إن شعبة كان يسمي السكوت عن مثل هذا جنوناً ([٤])،فعن عبد الرحمن بن مهدي قال :(مررت مع شعبة برجل يعنى يحدث فقال كذب والله لولا أنه لا يحل لي أن أسكت عنه لسكت أو كلمة معناها) ([٥])، وعن أبي داود الطيالسي قال :سمعت شعبة يقول (ألا تعجبون من هذا المجنون جرير بن حازم وحماد بن زيد أتياني يسألاني أن أسكت عن الحسن بن عمارة ولا والله لا سكت عنه ثم لا والله لا سكت عنه)([٦]).

---

[١] الضاري : حارث سليمان – الإمام الزهري و أثره في السنة ، ص ٤٢٠.

[٢] الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، الكفاية في علم الرواية ، ج :١،ص:٢١٢.

[٣] الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، الكفاية في علم الرواية ، ج :١،ص:٤٣.

[٤] القضاه ، أمين ، مدرسة الحديث في البصرة حتى القرن الثالث الهجري ، بيروت – لبنان ، دار ابن حزم ، ط:١، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م،ص:٣٦٧.

[٥] الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، الكفاية في علم الرواية ، ج :١،ص:٤٣.

[٦] الرامهرمزي: الحسن بن عبد الرحمن ، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ،تحقيق : محمد عجاج الخطيب ، ج :١،ص:٣٢١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكان شعبة يرى أنه من الواجب على المحدث أن يبذل كل ما في وسعه في منع انتشار رواية من اتهم في حديثه ،فقد قَالَ الشافعيُّ:((لولا شُعْبة ما عُرِفَ الحَدِيثُ بالعِراق، وَكَانَ يجيءُ إلى الرجلِ فيقولُ: لا تحدثْ، و إلاَّ استعديتُ عَليكَ السُّلطان)) ([1]).

ثالثاً : التوقف في أخذ الحدبث ممن لا يعرف به : فقد توقف علماء الحديث ونقاده في تحمل الحديث ممن ليس من أهله ، فعَنِ ابْنِ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنْ أَبِيهِ (١٣٠هـ)، قَالَ: " أَدْرَكْتُ بِالْمَدِينَةِ مِائَةً كُلُّهُمْ مَأْمُونٌ لَا يُؤْخَذُ عَنْهُمُ الْعِلْمُ ، كَانَ يُقَالُ: لَيْسَ هُمْ مِنْ أَهْلِهِ "([2])، وقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدالقطان(١٩٨هـ): «مَا رَأَيْتُ الصَّالِحِينَ فِي شَيْءٍ أَشَدَّ فِتْنَةً مِنْهُمْ فِي الْحَدِيثِ»،وسئل يحْيَى بْنَ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ عَنْ عِمْرَانَ الْعَمِّيِّ ، قَالَ: " لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ ، قَالَ يَحْيَى: وَقَدْ كَتَبْتُ عَنْهُ أَشْيَاءَ فَرَمَيْتُ بِهَا " ([3]) .

كما دعا المحدثين إلى تَرْكِ الِاحْتِجَاجِ بِمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الضَّبْطِ وَالدِّرَايَةِ ، وَإِنْ عُرِفَ بِالصَّلَاحِ وَالْعِبَادَةِ، فعن مَالِك بْن أَنَسٍ(١٧٩هـ) ، قال: «لَا يُؤْخَذُ الْعِلْمُ مِنْ أَرْبَعَةٍ ، وَيُؤْخَذُ مِمَّنْ سِوَى ذَلِكَ ، لَا يُؤْخَذُ مِنْ رَجُلٍ صَاحِبِ هَوًى يَدْعُو النَّاسَ إِلَى هَوَاهُ ، وَلَا مِنْ سَفِيهٍ مُعْلِنٍ بِالسَّفَهِ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَرْوَى النَّاسِ ، وَلَا مِنْ رَجُلٍ يَكْذِبُ فِي أَحَادِيثِ النَّاسِ ، وَإِنْ كُنْتَ لَا تَتَّهِمُهُ أَنْ يَكْذِبَ فِي حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَا مِنْ رَجُلٍ لَهُ فَضْلٌ وَصَلَاحٌ وَعِبَادَةٌ لَا يَعْرِفُ مَا يُحَدِّثُفقد قيل لوكيع(١٩٧هـ) وَسَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا سُفْيَانَ ، تَعْرِفُ حَدِيثَ سَعِيدِ بْنِ عُبَيْدٍ الطَّائِيِّ عَنِ الشَّعْبِيِّ ، فِي رَجُلٍ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ ، ثُمَّ حَجَّ عَنْ نَفْسِهِ؟ قَالَ: مَنْ يَرْوِيهِ؟ قَالَ: وَهْبُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، قَالَ: «ذَلِكَ رَجُلٌ صَالِحٌ ، وَلِلْحَدِيثِ رِجَالٌ»([4]).

---

[1] ابن ابى حاتم الرازي، عبد الرحمن بن ابى حاتم (المتوفى ٣٢٧ هـ)، الجرح والتعديل ،ج:٤،ص:٣٧٠.

[2] الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، الكفاية في علم الرواية ، ج :١،ص:١٥٩.

[3] الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، الكفاية في علم الرواية ، ج :١،ص:١٥٩.

[4] الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، الكفاية في علم الرواية ، ج :١،ص:١٥٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رابعاً : دراسة الأحاديث والكشف عن عللها : فقد ظهر في هذا العصر اهتمام المحدثين والنقاد بالأحاديث لتمييز صحيحها من سقيمها ،والوقوف على عللها ، ومن هذه العلل ،علة الانقطاع في الحديث ، فمن شدة اهتمام سفيان الثوري(ت١٦١ هـ) باتصال السند،أنه كان يوقف الراوي عند كل حديث ، ليتبين سماعه للحديث من عدمه، فعن عبدالرحمن بن مهدي قال: "كنت مع سفيان عند عكرمة ، فجعل يوقفه على كل حديث على السماع"([1]).

وكان شعبة يرى أن كل حديث ليس فيه سماع الراوي ممن فوقه مباشرةً لا فائدة فيه ، فهو لا يقبله ، فعن شعبة قال " كل حديث ليس فيه حدثنا وأخبرنا فهو خل وبقل " ([2]) ، وقد عُرف شعبة بتنقيبه عن السماع فيما أخذ عن شيوخه المدلسين، فإذا قال شيخه حدثنا كتب عنه ، وإذا لم يقل حدثنا أو ما لا يدل على السماع لم يكتب عنه ،فعن يحيى القطان قال : **سمعت شعبة يقول "كنت أجلس إلى قتادة فإذا سمعته يقول سمعت فلانا وحدثنا فلان " كتبت وإذا قال قال فلان وحديث فلان لم أكتب "([3])، لذلك قال تلميذه يحيى بن سعيد القطان :" كل شيء يحدث به شعبة عن رجل ، فلا تحتاج أن تقول عن ذاك الرجل : إنه سمع فلاناً ، قد كفاك أمره "([4]) .**

ويشترط ابن المبارك في الحديث المقبول أن يتوافر في الراوي العدالة والضبط ،كما يشترط اتصال السند في الحديث من أوله إلى منتهاه ، فقد قال إِبْرَاهِيمَ بْنَ عِيسَى الطَّالَقَانِىَّ قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَدِيثُ الَّذِى جَاءَ « إِنَّ مِنَ الْبِرِّ بَعْدَ الْبِرِّ أَنْ تُصَلِّىَ لأَبَوَيْكَ مَعَ صَلاَتِكَ وَتَصُومَ لَهُمَا مَعَ صَوْمِكَ ». قَالَ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ يَا أَبَا إِسْحَاقَ عَمَّنْ هَذَا قَالَ قُلْتُ لَهُ هَذَا مِنْ حَدِيثِ شِهَابِ بْنِ خِرَاشٍ.

---

١ ابن أبى حاتم الرازي، عبد الرحمن بن ابى حاتم (المتوفى ٣٢٧ هـ)، الجرح والتعديل ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ،ط:١ ١٢٧١ هـ ١٩٥٢م،ج:١،ص:٦٨.

[2] الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، الكفاية في علم الرواية ، ج :١،ص:٢٨٣.

[3] الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، الكفاية في علم الرواية ، ج :١،ص:١٦٤.

[4] ابن ابى حاتم الرازي، عبد الرحمن بن ابى حاتم (المتوفى ٣٢٧ هـ)، الجرح والتعديل ،ج:٤،ص:١٦٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فَقَالَ ثِقَةٌ عَمَّنْ قَالَ قُلْتُ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ. قَالَ ثِقَةٌ عَمَّنْ قَالَ قُلْتُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم–. قَالَ يَا أَبَا إِسْحَاقَ إِنَّ بَيْنَ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ وَبَيْنَ النبي –صلى الله عليه وسلم– مَفَاوِزَ تَنْقَطِعُ فِيهَا أَعْنَاقُ الْمَطِيِ وَلَكِنْ لَيْسَ فِي الصَّدَقَةِ اخْتِلاَفٌ([1]).

فهو لا يقبل الحديث إلا بإسناد صحيح ومتصل، وقوله مفاوز هذه عبارة استعملها هنا استعارة حسنة ، وذلك لأن الحجاج بن دينار هذا من تابعي التابعين ، فأقل ما يمكن أن يكون بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم اثنان :التابعي والصحابي ، فلهذا قال بينهما مفاوز :أي انقطاع كثير، مبيناً علة الانقطاع في هذا الحديث ، وأما قوله ليس في الصدقة اختلاف فمعناه أن هذا الحديث لا يحتج به لانقطاع سنده ، ولكن من أراد برّ والديه فليتصدق عنهما، فإن الصدقة تصل إلى الميت وينتفع بها بلا خلاف بين المسلمين([2])،كما أنهم لم يقبلوا حديث سيء الحفظ ،فعن يحيى بن سَعِيدٍ قال: «إِذَا حَدَّثَكُمُ الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ بِشَيْءٍ فَاعْرِضُوهُ ، فَإِنَّهُ سَيِّءُ الْحِفْظِ([3]).

خامساً : **التَّشَدُّدِ فِي أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ ، وَالتَّجَوُّزِ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ** : فَقَدْ وَرَدَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ المحدثين أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَمْلُ الْأَحَادِيثِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالتَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ إِلَّا عَمَّنْ كَانَ بَرِيئًا مِنَ التُّهْمَةِ ، بَعِيدًا مِنَ الظِّنَّةِ،مشهوراً بالعلم ،عالماً بمعانيه ، وَأَمَّا أَحَادِيثُ التَّرْغِيبِ وَالْمَوَاعِظِ وَنَحْوُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَجُوزُ كَتْبُهَا عَنْ سَائِرِ الْمَشَايِخِ، فعن رَوَّاد بْن الْجَرَّاحِ ، قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ ، يَقُولُ: «لَا تَأْخُذُوا هَذَا الْعِلْمَ فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ إِلَّا مِنَ الرُّؤَسَاءِ الْمَشْهُورِينَ بِالْعِلْمِ ، الَّذِينَ يَعْرِفُونَ الزِّيَادَةَ وَالنُّقْصَانَ ، وَلَا بَأْسَ

---

١ مسلم بن الحجاج القشيري، الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، ،مقدمة صحيح مسلم، باب فِى أَنَّ الإِسْنَادَ مِنَ الدِّينِ ،ج:١، ص :١٢.

٢ النووي ،يحيى بن شرف ، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، بيروت : دار إحياء التراث العربي – ط:٢ ، ١٣٩٢هـ،ج:١،ص:٨٩، المحتسب / عبد المجيد، عبد الله بن المبارك المروري، وزارة الأوقاف ، عمان ، ط : ١ / ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢ م ،ص:٧٥.

٣ الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، الكفاية في علم الرواية ، ج :١،ص:٢٢٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بِمَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الْمَشَايِخِ»،وعن يَحْيَى بْنَ الْمُغِيرَةِ ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُيَيْنَةَ(١٩٨هـ)، يَقُولُ: «لَا تَسْمَعُوا مِنْ بَقِيَّةَ مَا كَانَ فِي سُنَّةٍ ، وَاسْمَعُوا مِنْهُ مَا كَانَ فِي ثَوَابٍ وَغَيْرِهِ»(١).

سادساً : تدوين قواعد ومصطلحات علم مصطلح الحديث في نهاية القرن الثاني الهجري .

المطلب الثاني : أهم مصطلحات وفنون علم مصطلح الحديث في القرن الثاني الهجري.

١ . **الحديث الموضوع** : وهو المختلق المصنوع، ولا تحل روايته مع العلم به إلا مقرونا ببيان وضعه ، وهذا المعنى قد ذكره الزهري وبين أن الوضع هو تعمد الزيادة في الحديث ما ليس منه ، وأشار إلى من كان يفعل ذلك وهم أهل العراق لكثرة الفرق والفتن عندهم ، فعن ابن شهاب، قال: (إذا شرق الحديث، زيد فيه وحسن)وقال: (إن الحديث ليخرج من عندنا شبرا، فيرجع من عندهم ذراعاً ،قال الصوفي: من العراق ذراع)(٢).

كما قال برد حديثهم ،وحذر من الرواية عن أهل العراق ، وقال "إذا سمعت بالحديث العراقي فاردد به ثم اردد"(٣).

وقد ظهر في كلام الإمام ابن المبارك استخدام مصطلح الموضوع ، فقد قيل لعبد الله بن المبارك : هذه الأحاديث المصنوعة ؟ قال : " يعيش لها الجهابذة "(٤).

كما بين ابن المبارك أن الوضع قد تصدى له النقاد ، وأن العلماء قد فضحوا الوضاعين والكذابين ، كما كان ابن المبارك ينبه على الأحاديث الموضوعة ، فعن ابنِ المباركِ قال : لو هَمَّ رجلٌ في السَّحرِ أنْ يكذبَ في الحديثِ ، لأصبحَ والناسُ يقولون فلانٌ كذّابٌ(٥) ، وقال ابن المبارك في

---

١ الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، الكفاية في علم الرواية ، ج :١،ص:١٣٤.

٢ الجرجاني ،عبد الله بن عدي ،الكامل في ضعفاء الرجال ، د:ن ،د:ط ، ج:١،ص:٥٦.

٣ السيوطي ، جلال الدين: تدريب الراوي شرح تقريب النووي ، ج:١،ص:٨٥.

٤ الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، الكفاية في علم الرواية ، ج :١،ص:١٣٧.

٥ العراقي، شرح التبصرة والتذكرة ،تحقيق: ماهر ياسين الفحل،د:ن ،د:ط ، ج :١،ص:٩٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حديث أبى بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم " من قرأ سورة كذا فله كذا " قال : أظن الزنادقة وضعته([1]).

٢.**التدليس** : كان شعبة من أشد الناس إنكاراً للتدليس ، وأكثرهم ملاحقةً للمدلسين ، و قد بين شعبة خطورة التدليس فقال : (التدليس في الحديث أشد من الزنا ولأن أسقط من السماء أحب إلي من أن أدلس)([2]).

والتدليس عنده أن يروي الراوي عن شيخه مالم يسمعه منه موهماً أنه سمعه منه ، قال شعبة : (لأَنْ أَخِرَّ مِنَ السَّمَاءِ، أَوْ مِنْ فَوْقِ هَذَا القَصْرِ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَقُوْلَ: قَالَ الحَكَمُ، لِشَيْءٍ لَمْ أَسْمَعْه مِنْهُ)([3]).

وقد كرهه ابن المبارك و ذمه ،وقال ابن المبارك(لأن نخر من السماء أحب إلي من أن ندلس حديثا)([4]) ، وقد ذكر تدليس الشيوخ ، وهو تسمية الراوي شيخه أو تكنيته بما لا يشتهربه ، فقد قال ابن المبارك في بقية بن الوليد: " نِعْمَ الرَّجُلُ بَقِيَّةُ لَوْلَا أَنَّهُ كَانَ يُكَنِّي الْأَسَامِيَ ، وَيُسَمِّي الْكُنَى ، كَانَ دَهْرًا يُحَدِّثُنَا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْوُحَاظِيِّ فَنَظَرْنَا فَإِذَا هُوَ عَبْدُ الْقُدُّوسِ " وَقَالَ : عَبْدَ الرَّزَّاقِ: مَا رَأَيْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ يُفْصِحُ بِقَوْلِهِ كَذَّابٌ إِلَّا لِعَبْدِ الْقُدُّوسِ ، فَإِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ لَهُ : " كَذَّابٌ "([5]).

٣.**الحديث المقلوب:** لقد استخدم الإمام شعبة مصطلح المقلوب ، وكان شعبة يقلب الروايات اختباراً للرواة ، والقلب عنده في السند والمتن ، فعن شعبة بن الحجاج قال : (أفادني ابن أبي ليلى

---

[1] ابن الجوزي، أبو الفرج، الموضوعات ،دار الكتب العلمية،د:ط ، ج :١،ص:٢٤١.

[2] الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، الكفاية في علم الرواية ، ج :١،ص:٣٥٦.

[3] الذَهَبي، محمد بن أحمد ، سير أعلام النبلاء، ج :١٣،ص:٢٥٤.

[4] الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، الكفاية في علم الرواية ، ج :١،ص:٣٥٦.

[5] ابن رجب الحنبلي ، شرح علل الترمذي ،المحقق : همام عبد الرحيم سعيد ، ج :١،ص:٣٧٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أحاديث ، فإذا هي مقلوبة)([١]) ، كما بين أن من أسباب القلب عند الراوي هو سوء الحفظ ،فعن شعبة بن الحجاج قال : (ما رأيت أحدا أسوأ حفظا من ابن أبي ليلى).([٢]).

٤. **العلو في السند** : لا يرى ابن المبارك طلب العلو في الإسناد إلا إذا كانوا ثقات ،فهو يرى أن صحة الحديث ونزول سنده خير من ضعف الحديث وعلو سنده ([٣]) فقد قال ابن المبارك " بعد الإسناد أحب إلي إذا كانوا ثقات ؛ لأنهم قد تربصوا به ، وحديث بعيد الإسناد صحيح ، خير من قريب الإسناد سقيم "([٤])، فجودة الحديث في صحة رجاله وليس في علو سنده ،فقد قال ابن المبارك:(ليس جودة الحديث قرب الإسناد بل جودة الحديث صحة الرجال)([٥]).

٥.**الحديث المقبول وشروطه: لقد بيّن الأوزاعي(٨٨هـ – ١٥٧ هـ)** المراد بالحديث المقبول ، فهو عنده ما يرويه الثقة عن الثقة موافقاً لكتاب الله و ليس مخالفاً له .

و شروط الحديث المقبول عنده أن يرويه الثقة (العدل الضابط)عن الثقة ، و يكون موافقاً لكتاب الله ، لأنه لا يوجد تعارض بين القرآن الكريم والحديث الصحيح عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ، لأن الرسول – صلى الله عليه وسلم – لا ينطق عن الهوى ([٦])، فقد روي عن الهيثم بن عمران قال: سمعت الأوزاعي، وسأله منيب فقال: (أكل ما جاءنا عن النبي صلى الله عليه وسلم نقبله ؟ فقال: نقبل منه ما صدق كتاب الله عز وجل، فهو منه، وما خالفه فليس منه ، قال له منيب: إن الثقات جاؤوا به. قال: فإن كان الثقات حملوه عن غير الثقات ؟([٧])

---

[١] ابن ابى حاتم الرازي، عبد الرحمن بن ابى حاتم (المتوفى ٣٢٧ هـ)، الجرح والتعديل ،ج:١،ص:١٥٢.

[٢] ابن ابى حاتم الرازي، عبد الرحمن بن ابى حاتم (المتوفى ٣٢٧ هـ)، الجرح والتعديل ،ج:١،ص:١٥٢.

٣ جمال / محمد عثمان / عبد الله بن المبارك الإمام القدوة / دمشق دار القلم / ط : ٢ / ١٣٩٩ – ١٩٧٩ م / ص ١٤٠ .

٤ ابن ابى حاتم الرازي، عبد الرحمن بن ابى حاتم (المتوفى ٣٢٧ هـ)، الجرح والتعديل ، ج:٢،ص:٢٥.

٥ السيوطي ، جلال الدين: تدريب الراوي شرح تقريب النووي ، ج : ٢ ، ص :١٧٢ .

٦ الملاح ،حسين محمد، الإمام الأوزاعي محدثاً وحافظاً ، بيروت، المكتبة العصرية ، ط : ١ – ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م ،ص: ٢٤٢.

٧ أبو زرعة الدمشقي /عبد الرحمن بن عمرو ، تاريخ أبي زرعة الدمشقي ، د:ن،د:ط ،ج:١،ص:٢٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٦. صفات من تقبل روايته ومن يترك حديثه .

لقد بين الإمام شعبة(ت : ١٦٠ هـ) – رحمه الله – أن الحديث لا يقبل إذا كان راويه يتصف بصفات هي :

أ. أن يكون ضعيفاً يخالف الثقات في روايته ، ويكثر من تفرده بأحاديث ليس لها أصلٌ، وهذا إشارةً منه إلى الشذوذ والنكارة ، وإن قصد منهما المعنى اللغوي السائد عند المتقدمين ، وهو المخالفة ، فعن عبد الرحمن بن مهدي قال: قيل لشعبة : متى يترك حديث الرجل ؟ قال : " إذا حدث عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون ، وإذا أكثر الغلط ، وإذا اتهم بالكذب ، وإذا روى حديثاً غلطاً مجتمعاً عليه فلم يتهم نفسه فيتركه لذلك طرح حديثه ، وما كان غير ذلك فاروا عنه "([1])، وعن شعبة قال: "لا يجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ'([2]).

وهذا يوجب رد رواية من عرف بذلك من كثرة المخالفة ، فعن أبي داود الطيالسي قال، قال شعبة : " ائت جرير بن حازم ، فقل له : لا يحل لك أن تروي عن الحسن بن عمارة ؛ فإنه يكذب " ، قلت لشعبة : ما علامة ذلك ؟ قال : " روى عن الحكم أشياء لم نجد لها أصلاً "([3]) .

ب. كما صرح – رحمه الله – بشرطين للحديث المقبول، يرد الحديث إذا لم يتوافرا في الراوي وهما: العدالة والضبط ،فكثرة الغلط تنافي الضبط ، والتهمة بالكذب ، أو الكذب في الحديث تنافي العدالة ، وهذا يظهر من قوله :(وإذا أكثر الغلط ، وإذا اتهم بالكذب ، وإذا روى حديثاً غلطاً مجتمعاً عليه فلم يتهم نفسه فيتركه لذلك طرح حديثه)([4]).

---

[1] الرامهرمزي: الحسن بن عبد الرحمن ، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ،تحقيق : محمد عجاج الخطيب ، ج :١،ص:٣٢٠.

[2] السيوطي ، جلال الدين: تدريب الراوي شرح تقريب النووي ، ج:١،ص:٣٣٩.

٣ الرامهرمزي: الحسن بن عبد الرحمن ، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ،تحقيق : محمد عجاج الخطيب ، ج :١،ص:٤١٠.

٤ الحاج علي ، عصام محمد ، الإمام شعبة بن الحجاج سيد المحدثين،بيروت – لبنان ، دار الكتب العلمية ،ط:١، ١٤١٣هـ–١٩٩٣م ،ص:١٢٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كما بيّن ابن المبارك _ رحمه الله _ صفات من يترك حديثه ، فعن ابن المبارك قال : ((يكتب الحديث إلا عن أربعة : غلاّط لا يرجع ، وكذاب ، وصاحب هوى يدعو إلى بدعته ، ورجل لا يحفظ فيحدث من حفظه)) ([١]).

فالذي يترك حديثه من خلال كلام ابن المبارك ما يلي :

أ. من يغلط و يبين له غلطه فلا يرجع عنه .

ب. الكذاب : فهو يوجب رد حديثه وإن تاب فاعله ، وإن كذب في رواية واحدة وأقر بها ترد عليه رواياته التي صدق بها ، فقد قال ابن المبارك : (من عقوبة الكذب أن يرد عليه صدقه)([٢])، و كذلك لا يجوز الرواية عن المتهمين بالكذب عنده،فقد قال أبو إسحاق الطالقاني : سألت ابن المبارك عن حديث لإبراهيم الخوزي ، فأبى أن يحدثني به ، فقال له عبد العزيز بن أَبي رزمة : حدثه يا أبا عبد الرحمن ، فقال : تأمرني أن أعود في ذنب قد تبت منه ؟ ([٣]).

ج. صاحب بدعة يدعو إليها : من لا يستحل الكذب ولا يدعو إلى بدعته يقبل حديثه ، ومن كان يستحل الكذب و يدعو إلى بدعته لا يقبل حديثه، فعن علي بن الحسن بن شقيق قال قلت لعبد الله بن المبارك(سمعت من عمرو بن عبيد فقال بيده هكذا أي كثرة قلت فلم لا تسميه وأنت تسمى غيره من القدرية قال لأن هذا كان رأسا)([٤]).

د. ورجل لا يحفظ فيحدث من حفظه: لأن مظنة وقوعه في الخطأ والغلط كبيرة.

---

[١] الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، الكفاية في علم الرواية ، ج :١،ص:١٤٣.

٢ الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، الكفاية في علم الرواية ، ج :١،ص:١١٧.

٣ ابن ابى حاتم الرازي، عبد الرحمن بن ابى حاتم (المتوفى ٣٢٧ هـ)، الجرح والتعديل ، وَقَال صالح بن أحمد بن حنبل عَن أبيه :متروك الحديث،ج:٢،ص:٢٤٣.

[٤] الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، الكفاية في علم الرواية ، ج :١،ص:١٢٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد بيّن عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ أن الراوي لا يترك حديثه إلا إذا كان متهماً بالكذب أو غلب عليه الخطأ والغلط ، فعن أَحْمَد بْن سِنَانٍ ، قَالَ: كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ لَا يَتْرُكُ حَدِيثَ رَجُلٍ إِلَّا رَجُلًا مُتَّهَمًا بِالْكَذِبِ أَوْ رَجُلًا الْغَالِبُ عَلَيْهِ الْغَلَطُ "([1]).

٧. **صفات العدالة:** لقد بين ابن المبارك(ت : ١٨١ هـ) صفات العدالة التي إذا توافرت في الراوي أطلق عليه وصف العدالة ، فقد سئل ابن المبارك عن العدل فقال:(من كان فيه خمس خصال يشهد الجماعة ولا يشرب هذا الشراب ولا تكون في دينه خربة ولا يكذب ولا يكون في عقله شيء)([2]) ، وهو ما صار إليه الجمهور في تفسير العدالة الذي هو (أن يكون الراوي مسلماً بالغاً عاقلاً سليماً من أسباب الفسق و خوارم المروءة) ([3]) ،إلا أنه لم ير عدم سلامة الراوي من خوارم المروءة طعناً في عدالته ، و كذلك أدرج البلوغ في العقل لأنهما مدار التكليف ([4]).

كما بين ابن المبارك أن من اتصف بصفات العدالة لا بد أن تقبل روايته و شهادته ، فعن الوليد بن مسلم، قال: (اجتمعت أنا وابن المبارك ومروان الفزاري عند سفيان الثوري، وسعيد بن سالم القداح ، إذ جاء سفيان بن عيينة فتذاكرنا من العدل في الاسلام، فكلنا نظرنا إلى سفيان الثوري أن يتكلم، فبادر عبد الله بن المبارك، فقال: من رضيه أهل العلم فكتبوا عنه حديثه، فهو عدل جائز الشهادة، فتبسم سفيان الثوري، وقال: أحسن والله أبو عبد الرحمن)([5]).

---

١ الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، الكفاية في علم الرواية ، ج :١،ص:١٤٣.

٢ الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، الكفاية في علم الرواية ، ج :١،ص:٧٩.

٣ السيوطي ، جلال الدين: تدريب الراوي شرح تقريب النووي ، ج : ١ ، ص : ٣٠٠ .

٤ بخاري، محمد سعيد بن محمد ،الإمام عبد الله بن المبارك المروزي المحدث الناقد ت : ١٨١ هـ الرياض ، السعودية ، مكتبة الرشيد ، ابن المبارك ، ط : ١، ١٤٣٤ هـ – ٢٠٠٣ م ص : ٢١٧.

٥ الجرجاني ،عبد الله بن عدي ،الكامل في ضعفاء الرجال ، د:ن ،د:ط ، ج:١،ص:104.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٨. الرواية عن المبتدعة .

لقد رد أتباع التابعين رواية أهل الأهواء والمذاهب التي تخالف الحق ، وفيها دعوةٌ وترويجٌ لبدعهم ، فعن أبي مسلم الفزاري ، قال : ما سمعت الأوزاعي يقول في أحد من الناس إلا في ثور بن يزيد ومحمد بن إسحاق ، قال : وقلت له يا أبا عَمْرو حَدَّثَنَا ثور بن يزيد ، قال : فغضب علي غضبة ما رأيت مثلها ، ثور بن يزيد ، مكذب بقدر الله، وأما محمد بن إسحاق فكان يرى الاعتزال ، قال : فجئت إلى كتابي الذي سمعته من ثور ومحمد بن إسحاق فألقيته في التنور([1])، وعن مُحَمَّد بن أَبَانَ ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ (١٩٨هـ)، يَقُولُ: «مَنْ رَأَى رَأْيًا وَلَمْ يَدْعُ إِلَيْهِ احْتُمِلَ ، وَمَنْ رَأَى رَأْيًا وَدَعَا إِلَيْهِ فَقَدِ اسْتَحَقَّ التَّرْكَ»([2]).

٩:.ضبط الحديث وإصلاح لحنه :

لقد دعا الإمام الأوزاعي إلى ضبط الحديث وإصلاح لحنه ، لأن النبي –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– لم يكن يلحن ،وإنما اللحن من رواة الحديث، فلابد من إقامة الحديث على أصله الأول ،فقد قِيْلَ لِلأَوْزَاعِي:يَا أَبَا عَمْرٍو! الرَّجُلُ يَسْمَعُ الحَدِيْثَ عَنِ النَّبِيِّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– فِيْهِ لَحْنٌ، أَيُقِيْمُهُ عَلَى عَرَبِيَّتِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنَّ رَسُوْلَ اللهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– لاَ يَتَكَلَّمُ إِلاَّ بِعَرَبِيٍّ([3]).

وقَالَ الوَلِيْدُ بنُ مُسْلِمٍ: سَمِعْتُ الأَوْزَاعِيَّ يَقُوْلُ: لاَ بَأْسَ بِإِصلاَحِ اللَّحْنِ وَالخَطَأِ والتصحيف فِي الحَدِيْثِ([4])، وقال الوليد بن مسلم : سمعت الأوزاعي يقول : كانوا يعربون وإنما اللحن من حملة الحديث فأعربوا الحديث([5]) .

---

١ المزي ،يوسف بن الزكي عبدالرحمن: تهذيب الكمال ،ن تحقيق : د. بشار عواد معروف، بيروت ،مؤسسة الرسالة ،ط: ١ ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م ، ،ج:٤، ص:٤٢٥.

[2] الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، الكفاية في علم الرواية ، ج :١،ص:١٢٦..

[3] الذَهَبي، محمد بن أحمد ، سير أعلام النبلاء، ج :١٣،ص:١٣٤.

[4] الذَهَبي، محمد بن أحمد ، سير أعلام النبلاء، ج :١٣،ص:١٣٤.

[5] الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، الكفاية في علم الرواية ، ج :١،ص:١٩٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٠.أهمية معرفة الكنى والأنساب والأوطان.

وهذا علم عظيم ، قد ظهر تطبيقه في كلام ابن المبارك ، ففائدة معرفة الكنى أن لا يظن الشخص الواحد اثنين ، إذ ربما يذكر شخصٌ مرةً باسمه الحقيقي غير المشهور به ، و يذكر مرة أخرى بكنيته التي اشتهر بها ، فيشتبه الأمر على من لا معرفة له بذلك فيظنه شخصين و هو شخص واحد ([١]).

وفائدة معرفة نسب الراوي يعين على تعيين الرواة المتشابهين في أسمائهم وأسماء آبائهم ، وكذلك فائدة معرفة الأوطان تساعد على التمييز بين الاسمين المتفقين إذا كانا من بلدين مختلفين ([٢])

فمثال معرفته بالكنى ما روي عن محمد بن عمرو زنيج قال: كان ابن المبارك إذا حدث عن هارون بن المغيرة قال : " حدثنا أبو حمزة هارون بن المغيرة "([٣]) .

ومثال معرفته بأنساب الرواة قول ابن المبارك في الحسن بن حكيم أبو حكيم وأمه مولاة لأبي برزة، قال: هو الثقفي([٤]) .

ومثال معرفته بمواطن الرواة : قول ابن المبارك في عبد الله بن بجير التيمي ، التيمي يعد في البصريين([٥]).

١١. معرفة الموالي من الرواة والعلماء :وهذا علم عظيم ، قد برع به الإمام الزهري وأشار إليه، وعني العلماء بمعرفة الموالي حتى لا يختلط من ينسب إلى القبيلة بالولاء مع من ينسب إليها من صلبها، قال الزهري: (قدمت على عبد الملك بن مروان، فقال: من أين قدمت يا زهري؟ قال: قلت: من مكة.قال: فمن خلفت بها يسود أهلها؟ قلت: عطاء بن أبي رباح. قال: فمن العرب أم من

---

[١] بخاري، محمد سعيد بن محمد ،الإمام عبد الله بن المبارك المروزي المحدث الناقد ، ص : ٢٢٥.

[٢] بخاري، محمد سعيد بن محمد ،الإمام عبد الله بن المبارك المروزي المحدث الناقد ، ص : ٢٢٥.

٣ابن ابى حاتم الرازي، عبد الرحمن بن ابى حاتم (المتوفى ٣٢٧ هـ)، الجرح والتعديل ، ج:٩،ص:٩٥.

٤ البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير،تحقيق : السيد هاشم الندوي،د'ن ،د:ط ،ج:٢،ص:٢٩١.

٥ البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير،تحقيق : السيد هاشم الندوي ،ج:٥،ص:٥٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الموالي؟، قلت: من الموالي. قال: وبم سادهم؟ قلت: بالديانة والرواية!!. قال: إن أهل الديانة والرواية ينبغي أن يسودوا. قال: من يسود أهل الشام؟ قال: قلت: مكحول. قال: فمن العرب أم من الموالي قال: قلت: من الموالي، عبد نوبي أعتقته امرأة من هذيل. قال: فمن يسود أهل الجزيرة؟ قال: قلت: ميمون بن مهران. قال فمن العرب أم من الموالي؟ قال: قلت: من الموالي)([1]).

١٢.**معرفة التواريخ والوفيات** :وهو فنٌ مهم به يعرف اتصال الحديث وانقطاعه، و يكشف حقيقة تواصل الرواة بعضهم مع بعض بما يثبت أو ينفي إمكانية السماع المباشر ، ويكشف كذب افتراء الوضاعين ([2])، أشار إليه الثوري فقال : " **لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ** "([3]).

١٣. **رواية الحديث بالمعنى** : أجاز الإمام الزهري– رحمه الله تعالى – رواية حديث النبي – صلى الله عليه و سلم – بالمعنى إذا قطع بأداء المعنى ، كما جاء في جوازها ، ما روي عن أبي أويس ابن عم مالك بن أنس قال : سمعت الزهري يقول: « إذا أصبت المعنى فلا بأس »([4]).

كما أجاز الإمام الزهري التقديم والتأخير في الحديث ، بشرط إصابة المعنى ، وأن لا يؤدي ذلك التقديم والتأخير إلى جعل الحرام حلالاً أو العكس ، فقد روي عن أبي أويس أنه قال : (سَأَلْتُ الزُّهْرِيَّ عَنِ التَّقْدِيْمِ وَالتَّأْخِيْرِ فِي الحَدِيْثِ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا يَجُوْزُ فِي القُرْآنِ، فَكَيْفَ بِهِ فِي الحَدِيْثِ؟ إِذَا أُصِيْبَ مَعْنَى الحَدِيْثِ، وَلَمْ يُحِلَّ بِهِ حَرَاماً، وَلَمْ يُحَرِّمْ بِهِ حَلاَلاً، فَلاَ بَأْسَ، وَذَلِكَ إِذَا أُصِيْبَ مَعْنَاهُ)([5])، والمقصود بقوله التَّقْدِيْمِ وَالتَّأْخِيْرِ فِي القرآن أي في ترتيب السور وليس الأيات.

---

[1] الحاكم ، محمد بن عبد الله النيسابوري ، معرفة علوم الحديث،دراسة وتحقيق: زهير شفيق الكبي، دار إحياء العلوم ،د:ط ، ج:١،ص:٢٧٧.

٢ الدقر / عبد الغني / الإمام سفيان الثوري أمير المؤمنين في الحديث ، دمشق / دار القلم ط :١ / ١٤١٥ / ١٩٩٤ ، ص ٤٢ .

٣ الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، الكفاية في علم الرواية ، ج :١،ص:١١٩.

٤ الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، د:ن ،د:ط ، ج:٣،ص:٢٦٧.

[5] الذَهَبي، محمد بن أحمد ، سير أعلام النبلاء،تحقيق: مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ،د:ط، ج:٩،ص:٤٢٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كما أجاز الإمام الثوري – رحمه الله تعالى – رواية حديث النبي – صلى الله عليه و سلم – بالمعنى ، لأن رواية الحديث بنفس اللفظ عند التحمل أمرٌ يصعب على الراوي ، ويشق عليه تحصيله (١)، فعن عبد الرزاق قال : (قَالَ صَاحِبٌ لَنَا لِسُفْيَانَ: حَدِّثْنَا كَمَا سَمِعْتَ.فَقَالَ: لاَ وَاللهِ، لاَ سَبِيْلَ إِلَيْهِ، مَا هُوَ إِلاَّ المَعَانِي)(٢)،وقال :(إِنْ قُلْتَ: إِنِّي أُحَدِّثُكُم كَمَا سَمِعْتُ، فَلاَ تُصَدِّقُوْنِي)(٣).

١٤ .صيغ التحمل والأداء وحكمها :

أ. السماع والعرض على الشيخ في تحمل الحديث : إن من منهج الزهري في تحمل الحديث مساواته بين السماع من الشيخ والقراءة عليه ، فعن الزهري قال :(عرض الكتاب والحديث سواء)(٤)، وعَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ:(القِرَاءةُ عَلَى العَالِمِ وَالسَّمَاعُ مِنْهُ سَوَاءٌ – إِنْ شَاءَ اللهُ)(٥).

كما أن العرض ليس بسماع عند الأوزاعي ، فقد فرق الأوزاعي في العبارة عند الرواية بالعرض والسماع ، ويبدو ذلك حين سأله محمد بن كثير فقد قال : (سألت الأوزاعي عن الرجل يقرأ على المحدث أو العالم حديثه كيف يقول فيها أيقول فيها حدثني؟ فقال يقول كما كان)(٦)،وعن ابن معين قال: (كان الأوزاعي لا يقول في العرض إلا أخبرنا ولا يقول في السماع إلا حدثنا)(٧) .

وفرق الأوزاعي ويحيى بن سعيد القطان بين صيغ التحمل والأداء، وبين أن لكل طريقة من طرق التحمل ما يناسبها من الكلام (٨)،فعن الوليد بن يزيد قال قلت للأوزاعي (ما قرأته عليك وما أجزته لي ما أقول فيهما فقال ما أجزت لك وحدك فقل فيه خبرني وما أجزته لجماعة أنت فيهم فقل فيه

---

١ نوري / موفق سالم / الإمام سفيان الثوري / العراق / بغداد ،دار الشؤون الثقافية العامة . ط :١ / ٢٠٠٤ م . ص ٦٦ .

٢ الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، الكفاية في علم الرواية ، ج :١،ص:٢٠٩.

٣ الذَهَبي، محمد بن أحمد ، سير أعلام النبلاء، ج :١٣،ص:٢٩٥.

٤ الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، الكفاية في علم الرواية ، ج :١،ص:٢٦٢.

٥ الذَهَبي، محمد بن أحمد ، سير أعلام النبلاء، ج:٩،ص:٤١١.

٦ الرامهرمزي: الحسن بن عبد الرحمن ، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ،تحقيق : محمد عجاج الخطيب ، ج :١،ص:٤٣١.

٧ ابن معين ،يحيى ،معرفة الرجال ،تحقيق: محمد كامل القصار ، دمشق ، مجمع اللغة العربية، ط:١٤٠٥،١هـ ، ١٩٨٥م، ج :٢،ص:١٤٩.

٨ الشعار ،مروان محمد، الأوزاعي إمام السلف بيروت ،دار النفائس ، ط : ١، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م ،ص:٧٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

خبرنا وما قرأت علي وحدك فقل أخبرني وما قرئ علي في جماعة أنت فيهم فقل فيه أخبرنا وما قرأته عليك وحدك فقل فيه حدثني وما قرأته على جماعة أنت فيهم فقل فيه حدثنا)([١]).

وعن يحْيَى بْن مَعِينٍ ، قال: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ ، يَقُولُ: " يَنْبَغِي أَنْ يُحَدِّثَ الرَّجُلُ كَمَا سَمِعَ ، فَإِنْ سَمِعَ يَقُولَ: ثَنَا ، وَإِنْ عَرَضَ يَقُولُ: عَرَضْتُ ، وَإِنْ كَانَ إِجَازَةً يَقُولُ أَجَازَ لِي "([٢]).

وكان شعبة يرى أن القراءة على الشيخ أفضل من السماع ، فعن شعبة قال : (القراءة أثبت عندي من السماع وكان يقول قرأت على منصور وقرأت على هشام بن عروة)([٣])

ب.الإجازة والمناولة والمكاتبة : أجاز الإمام الزهري تحمل الحديث بالإجازة والمناولة والمكاتبة ، وهذه أنواعٌ لصيغ التحمل والأداء ، قد بينها علماء مصطلح الحديث ([٤])، فمما يبين إجازته لمعين في معين ،ما روي عن عبيد الله بن عمر بن حفص قال : (أشهد على ابن شهاب أنه كان يؤتي بالكتاب من كتبه فيتفحصه و ينظر فيه ثم يقول : هذا حديثي أعرفه خذه عني) ،وما روي عن سفيان بن عيية انه قال : (إن ابن جريج جاء إلى الزهري بأحاديث فقال : أريد أن أعرضها عليك فقال : كيف أصنع بشغلي ، قال فأرويها عنك ؟ قال : نعم)([٥]).

وكان شعبة لا يرى جواز الإجازة ، فعن قراد أبي نوح قال: سمعت شعبة يقول : (لو صحت الإجازة بطلت الرحلة)([٦]).

---

١ الرامهرمزي: الحسن بن عبد الرحمن ، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ،تحقيق : محمد عجاج الخطيب ، ج :١،ص:٤٣٢.

٢ الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، الكفاية في علم الرواية ، ج :١،ص:٩٩؟.

٣ الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، الكفاية في علم الرواية ، ج :١،ص:٢٧٥.

٤ الضاري : حارث سليمان – الإمام الزهري و أثره في السنة ، ص ٤٠٧.

٥ الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، الكفاية في علم الرواية ، ج :١،ص:٣١٨.

٦ الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، الكفاية في علم الرواية ، ج :١،ص:٣١٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومما يدل على تجويزه للعمل بالمناولة المقرونة بالإجازة ،و تسويته لها بالسماع ، ما روي عن عبيد الله بن عمر أنه قال :(دفع إلى ابن شهاب صحيفةً ،فقال : انسخ ما فيها و حدث به عني قلت : أو يجوز ذلك ؟ قال : نعم) ([1]).

ومما يدل على تجويزه للعمل بالمكاتبة: ما روي عن جعفر بن ربيعة :(أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ كَتَبَ إِلَيْهِ قَالَ حَدَّثَتْنِي هِنْدُ بِنْتُ الْحَارِثِ الْفِرَاسِيَّةُ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَتْ مِنْ صَوَاحِبَاتِهَا قَالَتْ كَانَ يُسَلِّمُ فَيَنْصَرِفُ النِّسَاءُ فَيَدْخُلْنَ بُيُوتَهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَنْصَرِفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)([2]).

المطلب الثالث أثر كتاب الرسالة في تدوين قواعد علم مصطلح الحديث في القرن الثاني الهجري.

أولا :أسباب عدم تدوين قواعد علم مصطلح الحديث حتى نهاية القرن الثاني الهجري.

هناك أسباب أدت إلى عدم تدوين قواعد علم مصطلح الحديث حتى نهاية القرن الثاني الهجري، وهذه الأسباب هي :

١. إن قواعد علم مصطلح الحديث كانت محفوظةً في صدور العلماء ، يتلقاها التلاميذُ عن الشيوخِ نظريّاً وعمليّاً ، فكانوا يهتمون بالجانب العملي أكثر من الجانب النظري في تطبيق قواعد علم مصطلح الحديث ، فلم تكن هناك حاجةٌ ماسةٌ إلى جمعها بين دفتي كتاب لشُيُوعِها ووضوحِها لدى طلابِ الحديثِ ورواتِه .

٢. كراهة كثير من التابعين وأتباعهم كتابة العلم خشيةً من ضعف الذاكرة ، كانت سبباً في عدم تدوين قواعد علم مصطلح الحديث ، فقد كان الزهري في بداية شهرته العلمية يكره كتابة العلم و

---

١ الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، الكفاية في علم الرواية ، ج :١،ص:٣٢٦.

٢ البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح، كتاب صفة الصلاة ، باب مكث الإمام في مصلاه بعد السلام.،ج:٣، ص :٣٥٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يمتنع عنه ([1])،وقد كَانَ الأَوْزَاعِيُّ يَقُوْلُ:(**كَانَ هَذَا العِلْمُ كَرِيْماً، يَتَلاَقَاهُ الرِّجَالُ بَيْنَهُم، فَلَمَّا دَخَلَ فِي الكُتُبِ، دَخَلَ فِيْهِ غَيْرُ أَهْلِهِ**)([2]).

والكتابة قد يعتريها الخلل خصوصاً في ذلك العصر، حيث لم يكن بعد نقط ولا شكل ، فيقع التصحيف في الكلمة و يحيل المعنى ، ولا يقع مثل ذلك في الأخذ من أفواه الرجال ([3]).

ثانياً : أهم المصطلحات والقواعد المدونة في كتاب الرسالة للشافعي .

١. خبر الآحاد و شروط الحديث الذي يحتج به .

فقد عرّف الشافعي – رحمه الله – خبر الواحد فقال: " **خبر الواحد عن الواحد حتى يُنتهى به إلى النبي – صلى الله عليه وسلم –، أو من انتهى به إليه دونه**".)([4]) . و شروط الحديث الذي يحتج به عنده هي : أن يكون من حدّث به ثقة في دينه معروفاً بالصدق في حديثه، عاقلاً لما يحدِّثُ به، و يحدث الحديث بلفظه وحروفه دون معناه؛ إلا إذا كان عالماً بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، ويكون حافظاً إذا حدَّث من حفظه، حافظاً لكتابه إذا حدَّث من كتابه، ولا يكون حديثه شاذاً،ولا يكون الراوي مدلّساً، ويكون الحديث متصل الإسناد ([5]).

فالشافعي قد بين في تعريفه لحديث الواحد شروط الحديث المقبول ، والتي قال بها العلماء من بعده ، وهي اتصال الإسناد ، وعدالة الراوي وضبطه ، والسلامة من الشذوذ ، وهذا يثبت تطور علم مصطلح الحديث في زمن الشافعي ، لما قام به الشافعي من ضبط وتحديد وتدوين لبعض المصطلحات الهامة في هذا العلم .

---

١ السباعي ، مصطفى ، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ،،ص:١٢٤.

٢ الذَهَبي، محمد بن أحمد ، سير أعلام النبلاء،تحقيق: مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، ج:١٣،ص:١٣٣.

٣ المصدر السابق : ج:١٣،ص:١٣٤.

٤ الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة ،تحقيق : أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية ، د:ط ، ج:١،ص:٣٧٠.

٥ الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة ، ج:١،ص:٣٧٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢. حكم رواية المدلس والرواية بالمعنى .

فقد عرّف الإمام الشافعي التدليس : بأن يحدث الراوي عمّن لقيه ما لم يسمع منه، وأشار – رحمه الله – إلى أنّ المدلّس لا يقبل حديثه حتى يصرّح بالسماع ممن فوقه بقوله: حدثني، أو سمعت، ونحوهما([١]).

كما أن الرواية بالمعنى عنده جائزةٌ، إذا كان الراوي عالماً بما يحيل معاني الحديث من اللفظ ،لأنه إذا حدث على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه لم يدر لعله يحيل الحلال إلى حرام([٢])

٣. حكم الحديث المرسل .

فقد ذهب الإمام الشافعي –رحمه الله– إلى قبول مراسيل كبار التابعين بشروطٍ في المُرْسَل والمُرْسِل، فقال : من شاهد أصحاب رسول الله من التابعين فحدث حديثاً منقطعاً عن النبي – صلى الله عليه وسلم – اعتبر عليه بأمورهي :

فقد اشترط في المُرسَل أَنْ يعتضد بأحد الأمور التالية :

أ. أن يسنده الحفاظ المأمونون من وجه آخر عن النبي – صلى الله عليه وسلم – بمعنى ذلك المرسَل.

ب. أو يوجد مرسَل آخر موافق له عن عالم يروي عن غير من يروي عنه المرسِل الأول.

ج. أن يوجد ما يوافقه من كلام بعض الصحابة، فهذه دلالةٌ على أنه لم يأخذ مرسله إلا عن أصل يصح .

د. أن يوجد عوام من أهل العلم يفتون بمثل معنى ما روى عن النبي– صلى الله عليه وسلم([٣]).

---

١ الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة ، ج:١،ص:٣٧٠.

[٢]الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة ج:١،ص:٣٧١.

[٣] الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة ج:١،ص:٤٦١–٤٦٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويَشتَرِطُ –رحمه الله– في المُرسِل ما يلي :

أ. أن يكون إذا سمى من روى عنه لم يسمي مجهولاً ، ولا مرغوباً عن الرواية عنه لجرحه وضعفه ، فيستدل بذلك على صحته فيما روى عنه .

ب.أن لا يكون المُرسِل لا يخالف الحفاظ فيما أسندوه من الحديث ، فإن خالف لم يقبل مُرْسَله .

أما مرسل صغار التابعين فلا يقبله لعدة أمور هي :

أ–أنهم أشد تجوزاً فيمن يروون عنه.

ب–أنهم يوجد عليهم الدلائل فيما أرسلوا بضعف مخرجه.

ج –كثرة الإحالة في رواياتهم، وإذا كثرت الإحالة كان أمكن للوهم ، وضَعُفَ من يُقبل عنه([1]).

٤. بيان من تقبل روايته و من تردّ .

تقبل رواية الراوي عند الإمام الشافعي إذا كان ثقةً في دينه معروفاً بالصدق في حديثه، عاقلاً لما يحدِّثُ به، و يحدث الحديث بلفظه وحروفه دون معناه؛ أو إذا كان عالماً بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، ويكون حافظاً إذا حدَّث من حفظه، حافظاً لكتابه إذا حدَّث من كتابه، ولا يخالف الثقات في حديثهم، ويقوم بالتصريح بالسماع ([2]).

وترد رواية الراوي عند الإمام الشافعي إذا لم يكن عالماً بما يحيل المعاني إن حدّث بالمعنى، لأنه بذلك يحمل ما لا يعقل، وإذا كثر غلطه ، ولم يكن له أصل كتاب صحيح ، وإذا خالف في حديثه من هو أوثق منه ،وإذا كان مدلساً ،ولم يصرح بالسماع ([3]).

---

[1] الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة ج:١،ص:٤٦١–٤٦٥.

٢ الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة ، ج:١،ص:٣٧٠.

[3] الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة ج:١،ص:٣٨٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثاً :أسباب تدوين الشافعي لقواعد علم مصطلح الحديث .

هناك عدة أسباب دفعت الإمام الشافعي لتدوين قواعد علم مصطلح الحديث ، و هذه الأسباب هي :

١.حاجة عصر الإمام الشافعي إلى كتاب يجمع عدة أمور من بينها قواعد تكون ضابطةً لعلم الحديث ،فقد كتب الشافعي هذا الكتاب بناءً على طلب من الإمام عبد الرحمن بن مهدي (ت١٩٨هـ) ،الذي طلب منه أن يضع له كتاباً فيه معاني القرآن، ويجمع قبول الأخبار فيه، وحجة الإجماع، وبيان الناسخ والمنسوخ من القرآن والسنة، فأرسله الشافعي له إلى بغداد مع الحارث بن سريج النقال([1]).

٢.إن تدوين الشافعي لقواعد علم مصطلح الحديث كان نتيجةً لتطور تدوين السنة النبوية ، فقد أخذ علم مصطلح الحديث بالتبلور والبروز مع حركة التدوين ، مرافقاً لها جنباً إلى جنب ، فلا يعقل أن يرتقي تدوين السنة دون باقي علومها ، ودون نشوء مصطلحات جديدة واستقرارها .

٣. إن تدوين الشافعي لقواعد علم مصطلح الحديث كان نتيجةً لوجود أخطار و دواعي ، تستلزم حماية السنة النبوية منها ، ومن هذه الأخطار خطر الزنادقة الذين بلغوا ذروة نشاطهم ضد السنة النبوية ورواتها في هذا العصر ، و عملوا على معارضة السنة بعقولهم القاصرة والمتناقضة ،ومن رؤوس البدعة والضلال في زمنه بشر بن غياث المريسي الجهمي المعتزلي، والذي كان ينازع – ضلالاً– في حجية خبر الواحد في مسائل الإيمان.، كما وجد خطر الوضاعين، فاستدعى ذلك وضع قواعد تحفظ الحديث النبوي من هذه الأخطار ([2]).

---

[1] الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة ، ج:١،ص:١١.

٢ العوني ،حاتم بن عارف ، المنهج المقترح لفهم المصطلح ، ص:٣٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رابعاً :أثر كتاب الرسالة في علم مصطلح الحديث .

إن لكتاب الرسالة آثاراً كثيرةً في تطور علم مصطلح الحديث عبر القرون ، و من هذه الآثار ما يلي :

١. إنّ كتاب الرسالة للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ) أول تدوين غير مستقل لقواعد علم مصطلح الحديث ، حيث جمعت فيه قواعد هذا العلم و ضوابطه، و حددت فيه المصطلحات الرئيسية لهذا العلم ، و حظيت فيه بالتأصيل والتقعيد ، فقد كانت هذه القواعد معروفةً قبل الإمام الشافعي ،ولكنها كانت محفوظةً في الصدور غير مدونة في كتاب، فلما جاء الإمام الشافعي أخرج ما في الصدور إلي السطور، ووضعها في كتابه الرسالة .

٢. كان لكتاب الرسالة دورٌ كبير في توضيح مصطلحات هذا العلم ، كالتدليس والشاذ والمرسل ، وخبر الواحد والأدلة على حجيته ، والفرق بين الرواية والشهادة ،واتصال السند ، و صيغ الأداء وغيرها من المصطلحات ، التي امتلأت بها كتب مصطلح الحديث في القرون اللاحقة لعصر الشافعي ، فقد سار العلماء على نهج الشافعي ومنواله ، و توسعوا في شرح الأصول والقواعد التي دونها في كتابه([1]) .

[1] العوني ،حاتم بن عارف ، المنهج المقترح لفهم المصطلح ، ص:٣٥.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الفصل الثالث : الدور الثالث :التدوين لعلوم الحديث مفرقة في القرن الثالث الهجري إلى منتصف القرن الرابع الهجري،وتحته مبحثان.

يعد القرن الثالث الهجري أخصب القرون بالنسبة لتدوين السنة وأزهاها ، ففيه ظهر أصحاب الكتب الستة المشهورة التي تعد أهم دواوين السنة وأشملها للأحاديث النبوية. إذ إن هذه الكتب لم تدع من الأحاديث إلا القليل الذي تداركه من جاء بعدهم من الأئمة.

وفيه ظهر كبار أئمة الحديث في الحفظ والرواية والنقد والتعديل والتجريح والعلم بتواريخ الرجال، وعلل الأحاديث ولا سيما أصحاب الصحاح.

وقد نهج التأليف في هذا القرن منهج التأليف على الأبواب الفقهية، ومن هؤلاء من اقتصر على الأحكام، ومنهم من لم يقتصر على ذلك فعرض للوحي وللعلم وللتفسير وللمغازي والسير وغير ذلك.

المبحث الأول : جهود علماء القرن الثالث الهجري في تقعيد قواعدعلم مصطلح الحديث.

المبحث الثاني: مزايا مرحلة تدوين علوم الحديث مفرقة في القرن الثالث الهجري إلى منتصف القرن الرابع الهجري.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الأول : جهود علماء القرن الثالث الهجري في تقعيد قواعدعلم مصطلح الحديث.وتحته ثلاثة مطالب .

المطلب الأول:جهود الإمام علي بن المديني (ت٢٣٤هـ) في تقعيد علم مصطلح الحديث.

المطلب الثاني: جهود الإمام البخاري(ت ٢٥٦ هـ) في تقعيد قواعدعلم مصطلح الحديث .

المطلب الثالث : المطلب الثالث : جهود الإمامين أبي زرعة الرازي.(ت ٢٦٤هـ) وأبي حاتم الرازي (ت ٢٧٧هـ) في تقعيد قواعد علم مصطلح الحديث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الأول:جهود الإمام علي بن المديني (ت٢٣٤هـ) في تقعيد علم مصطلح الحديث.

إن المتتبع لآثار الإمام ابن المديني –رحمه الله – يجد أن له آثاراً كثيرةً في علم مصطلح الحديث ،واستخدامات لمصطلحات متعددة في علوم الحديث ، وهي في جملتها تعتبر اللبنات الأولى في تطور علم مصطلح الحديث في القرن الثالث الهجري ،ومما يثبت ذلك أنه أفرد بعض فنون وعلوم مصطلح الحديث بالتأليف كعلله مثلاً ، وأشار صراحةً إلى مصطلحات هذا العلم ،وأبدى رأيه في جملة قضايا مهمة منه، وبعد كلامه على بعض المصطلحات تأسيساً وتقعيداً وتأصيلاً لها ،ومن هذه المصطلحات والقضايا ما يلي :

أولا :مصطلح الحسن عند ابن المديني :

إن الإمام علي بن المديني قد سبق الترمذي في استخدام مصطلح الحسن ، وإطلاقها على الراوي والمروي([1]) ، مع أن الترمذي هو المنوه بذكر الحسن والمكثر منه في جامعه كما قال السخاوي([2]).

فقد عُرف عن علي بن المديني بأنه وصف بعض رجال الحديث بحسن الحديث، كما أنه وصف بعض الأحاديث بأنها حسنة، فقد قال في أبي معاوية الضرير ([3]): ((كان أبو معاوية حسن الحديث عن الأعمش حافظاً عنه))([4]) .

ومثال إطلاقه الحسن على الحديث ، حديث محمد بن أبي القاسم الطويل الكوفي عن عبد الملك بن سعيد بن جبير عن أبيه عن ابن عباس في قصة تميم الداري وعدي بن بداءّ ([1]) ، فقد قَال البُخارِيُّ : قال علي : لا أعرف محمد بن أَبي القاسم. وَقَال علي : هو حديث حسن ([2]) .

---

١ امداد الحق ، إكرام الله ، الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال/ دار البشائر الإسلامية،د:ط ، ص ٦١٨ – ٦٢٥ .

٢ قال السخاوي :(إن الترمذي هو المنوه به والمكثر من ذكره في جامعه مع وقوعه في كلام من قبله كشيخه البخاري الذي كان كما قال شيخي اقتفى في شيخه ابن المديني لوقوعه في كلامه أيضا)، السخاوي ، فتح المغيث شرح ألفية الحديث،ج:١،ج:٧٥.

٣ محمد بن خازم ،أبو معاوية الضرير الكوفي ثقة ،أحفظ الناس لحديث الأعمش وقد يهم في حديث غيره (ت١٩٥هـ) ،تقريب التهذيب ،ج:٢ ،ص: ٤٧٥.

٤ ابن رجب الحنبلي ، شرح علل الترمذي ،المحقق : همام عبد الرحيم سعيد ، ج :٢،ص:١٦١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فيتبين مما سبق أن علي بن المديني كان من أوائل من استعمل هذا اللفظ في وصف الأحاديث (٣)، يريد من الحسن في الغالب المعنى الاصطلاحي المعروف عند المتأخرين، وذلك في الاحتجاج به إما ابتداءً أو مع وجود المتابعات والشواهد(٤)، وفي هذا قال ابن حجر: "وأما علي بن المديني فقد أكثر من وصف الأحاديث بالصحة والحسن في مسنده وعلله، فظاهر عبارته قصد المعنى الاصطلاحي وكأنه الإمام السابق لهذا الاصطلاح، وعنه أخذ البخاري ويعقوب بن شيبة وغير واحد"(٥).

وقال السخاوي : ووجد للشافعي إطلاقه في المتفق على صحته ، ولابن المديني في الحسن لذاته ، وللبخاري في الحسن لغيره(٦).

ثانياً : التدليس عند ابن المديني :

يفصل ابن المديني في حكم التدليس ويتوسط فيه ، فيقبل تدليس الراوي إذا كان نادراً ، أما إذا كان كثيراً لا يقبله حتى يقول حدثنا(٧)، فقد قال يعقوب بن شيبة : سألت علي بن المديني عن الرجل يدلس أيكون حجةً فيما لم يقل : حدثناً ؟ فقال : إذا كان الغالب عليه التدليس فلا حتى يقول : حدثنا (٨).

---

١ قَالَ ابن عباس: خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَهْمٍ مَعَ تَمِيمٍ الدَّارِيِّ وَعَدِيِّ بْنِ بَدَّاءٍ فَمَاتَ السَّهْمِيُّ بِأَرْضٍ لَيْسَ بِهَا مُسْلِمٌ فَلَمَّا قَدِمَا بِتَرِكَتِهِ فَقَدُوا جَامًا مِنْ فِضَّةٍ مُخَوَّصًا مِنْ ذَهَبٍ فَأَحْلَفَهُمَا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم ثُمَّ وُجِدَ الْجَامُ بِمَكَّةَ فَقَالُوا ابْتَعْنَاهُ مِنْ تَمِيمٍ وَعَدِيٍّ فَقَامَ رَجُلَانِ مِنْ أَوْلِيَائِهِ فَحَلَفَا لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا وَإِنَّ الْجَامَ لِصَاحِبِهِمْ قَالَ وَفِيهِمْ نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ}، صحيح البخاري ، كتاب الوصايا ،باب قَوْلِ اللهِ تَعَالَى : {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ}،ج:٤،ص:١٦.

٢ المزي ،يوسف بن الزكي: تهذيب الكمال ج:١٨ ،ص:٣١٢.

٣ ادريس، خالد منصور ، الحديث الحسن لذاته ولغيره ، السعودية أضواء السلف ، ط١ ، ١٤١٦ هـ – ٢٠٠٥ م ، ج١ ، ص ٩٦ .

٤ امداد الحق ، إكرام الله ، الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال/ دار البشائر الإسلامية،د:ط ، ص ٦١٨ – ٦٢٥

٥ ابن حجر العسقلاني : النكت على مقدمة ابن الصلاح ١ / ١٤٤.

٦ السخاوي ، فتح المغيث شرح ألفية الحديث،ج:١،ج:٧٢.

٧ امداد الحق ، إكرام الله ، الإمام علي عبد الله بن المديني ومنهجه في نقد الرجال ،ص : ٦٢٥ .

٨ الخطيب البغدادي ، الكفاية في علم الرواية ، ج :١،ص:٣٦٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال علي : والناس يحتاجون في صحيح حديث سفيان إلى يحيى القطان، يعني علي: أن سفيان كان يدلس وأن يحيى القطان كان يوقفه على ما سمع مما لم يسمع([١]) .

قال السخاوي : وممن فصل في التدليس ابن المديني بل ظاهر كلامه قبول عنعنة المدلس إذا كان تدليسه نادراً ([٢]).

ثالثاً :معرفة الصحابة عند ابن المديني :

معرفة الصحابة فنٌ عظيم تظهر فائدته عند تمييز المرسل من غيره ، وقد سبق ابن المديني غيره في تحديد اصطلاح الصحابي([٣]) ، فالصحابي عند ابن المديني : " من صحب النبي – صلى الله عليه وسلم – أو رآه ولو ساعة من نهار فهو من أصحاب النبي – صلى الله عليه وسلم – " ([٤])، وتبعه على ذلك تلميذه البخاري وغيره .

رابعاً : الرواية عن أهل الأهواء والبدع :

كان ابن المديني من شدة حرصه على الحديث والحفاظ على السنة يتجوّز في الأخذ عن أهل الأهواء الذين لا يكذبون في حديثهم ،وكان مرناً في التعامل معهم، فيقبل حديث الراوي منهم إذا لم يكن داعياً إلى بدعته ،فقد قال ابن المديني : ((لو تركت أهل البصرة لحال القدر ، ولو تركت أهل الكوفة لذلك الرأي يعني التشيع خربت الكتب ، يعني لذهب الحديث))([٥]) .

---

١ الخطيب البغدادي ، الكفاية في علم الرواية ، ج :١،ص:٣٦٢.

٢ السخاوي ، فتح المغيث شرح ألفية الحديث،ج:١،ج:١٨٦.

[٣] امداد الحق ، إكرام الله ، الإمام علي عبد الله بن المديني ومنهجه في نقد الرجال ،ص : ٦٣٠ .

٤ المصدر السابق ،ج:١، ص:٩٣.

٥ الخطيب البغدادي ، الكفاية في علم الرواية ، ج :١،ص:١٢٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

خامساً : اشتراط ثبوت اللقاء في أصل الصحة :

فقد رجع السخاوي أن ابن المديني يشترط ثبوت اللقاء في أصل الصحة فقال : "ومن صرح باشتراط اللقاء علي بن المديني والبخاري ، وجعلاه شرطاً في أصل الصحة ، وإن زعم بعضهم أن البخاري إنما التزم ذلك في جامعه فقط "([1]) .

سادساً : مصطلح المعضل عند علي بن المديني:

المعضل في اصطلاح المحدثين : ما سقط من إسناده اثنان فصاعداً [٢]،

واصطلاح المحدثين مستمدٌ من رأي ابن المديني ،وهو أول من حدده وفرق بينه وبين المرسل ، وهو السابق لهذا التعريف كما قال العلماء ، واعتمده الحاكم في تعريف المعضل، فقال: فقد ذكر إمام الحديث علي بن عبد الله المديني فمن بعده من أئمتنا أن المعضل من الروايات: أن يكون بين المُرسل إلى رسول الله أكثر من رجل ، وأنه غير المرسل فإن المراسيل للتابعين دون غيرهم ([٣]).

وقال ابن حجر: فإن قيل : فمن سلف المصنف في نقله أن هذا النوع يختص بما سقط من إسناده اثنان فصاعداً ؟ قلنا : سلفه في ذلك علي بن المديني ومن تبعه ([٤]).

---

١ السخاوي ، فتح المغيث شرح ألفية الحديث،ج:١،ص:١٦٥.

٢ ابن الصلاح ،عثمان بن عبدالرحمن ، مقدمة في علوم الحديث، بيروت – لبنان ، دار الكتب العلمية ، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م ، د:ط ،ص:٢٨ .

٣ الحاكم ، معرفة علوم الحديث، ج:١،ص:٨٠.

٤ ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي ، النكت على كتاب ابن الصلاح ٢ / ٣٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الثاني: جهود الإمام البخاري(ت ٢٥٦ هـ) في تقعيد قواعدعلم مصطلح الحديث .

لقد تفرد الإمام البخاري– رحمه الله – بمزايا عديدةٍ في مصطلح الحديث ، تفرد بها عن غيره من المحدثين ، و يظهر فيها مدى الإبداع والتطور الذي وصل إليه هذا العلم على يد هؤلاء العلماء الأفذاذ ، فمن هذه المزايا ما يلي :

أولاً : المرونة عند الإمام البخاري في شرط الصحة:

فالبخاري لا يقبل رواية المُعنعِن بمجرد المعاصرة وإمكان اللقي ، حتى يثبت اللقاء بين الراوي والمروي عنه ، وهو لا يشترط ذلك في أصل صحة الحديث ، ولكن التزم ذلك في كتابه الصحيح ([1]).

ثانياً : ضبط قواعد علم مصطلح الحديث عند الإمام البخاري :

لقد اهتم الإمام البخاري بضبط قواعد علم مصطلح الحديث وبينها بأدلة من القرآن الكريم والسنة النبوية ، فقد عرض الإمام البخاري هذه المسائل كفنٍ مستقلٍ ومنظم ، فأحكم هذه القواعد وقام بتنظيمها كفنٍ كاملٍ في كتابه (الجامع الصحيح)، حيث قام بإرجاع هذه القواعد إلى أصول الإسلام الرئيسة الكتاب والسنة ، مع بيان أقوال العلماء في هذه المسائل ، وترجيح الأقرب إلى الدليل من هذه الأقوال، وهذه طريقة متقدمة في التأسيس والتأصيل لعلم مصطلح الحديث ، ومن هذه القواعد ما يلي ([2]):

١. **القراءة والعرض على المحدث :** فقد أثبت الإمام البخاري أن هذه الطريقة في التحمل والأداء جائزةٌ ، بعد عرضه أقوال المحدثين في هذه القضية ،وعقد لذلك باباً وهو (القراءة والعرض على

---

١ ابن كثير ، إسماعيل بن عمر ، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ،د: ن ، د:ط ،ج:١،ص:٧. ، المباركفوري ، عبد السلام ١٢٨٩ هـ – ١٣٤٢ م ، سيرة الإمام البخاري ، مكة المكرمة ، السعودية ، دار عالم الفوائد ، ط : ١ ، ١٤٢٢هـ .ج : ٢ ، ص ٥٧٩ .

٢ المباركفوري ، عبد السلام ١٢٨٩ هـ – ١٣٤٢ م ، سيرة الإمام البخاري ،ج: ٢، ص ٥٩٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المحدث)([1]) ،واستدل على ذلك بحديث ضمام بن ثعلبة – رضي الله عنه – عندما جاء إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – يسأله عن الإسلام .

كما أثبت البخاري عدم التفريق بين صيغ التحمل والأداء([2]) وهي : حدثنا وأخبرنا وأنبأنا ، وبيّن أنها واحدةٌ ، ولا فرق بينهما .

٢. **مسألة سماع الصغير** : اختلف العلماء في هذه المسألة ، هل يصح سماعه أم لا ؟ وإن صح ففي أي سنة ؟ فقد أشار البخاري إلى قبول سماعه بحديث صحابيين جليلين ، وهما ابن عباس و محمود بن الربيع ([3])، وعقد مع ذلك باباً آخر وهو (الفهم في العلم) ([4])، أشار به إلى أن الفهم هو الشرط الأساسي في تحمل العلم ، والفهم له مدارج ومراحل مختلفة([5]) .

٣. **المناولة المقرونة بالإجازة** : لقد أثبت البخاري هذه المسألة التي كانت رائجةً بين المحدثين ، و بيّن رجحان هذه الطريقة في تحمل الحديث وأدائه ، وأثبتها بأدلةٍ عديدةٍ ، وعقد لذلك باباً سماه (باب ما يذكر في المناولة وَكِتَابِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْعِلْمِ إِلَى الْبُلْدَانِ)([6]) .

٤. **كتابة الحديث** : حيث بيّن البخاري هذه القضية وأثبت جواز كتابة الحديث بأدلة متعددة ، وعقد لذلك باباً وهو (باب كتابة العلم) ([7]).

٥. **حجية خبر الآحاد** :وهي مسألةٌ مهمة من حيث هل يصح الاستدلال بخبر الواحد أم لا ؟ وإن كان صحيحاً متى يصح الاستدلال به ؟ حيث عقد البخاري لهذا باباً ، وهو(باب ما جاء في إجازة

---

١ البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح، كتاب العلم ، ج:١، ص :٣٤.

٢ البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح: كتاب العلم باب قَوْلِ الْمُحَدِّثِ ، حَدَّثَنَا ، أَوْ ، أَخْبَرَنَا وَأَنْبَأَنَا.ج:١،ص: ١٠٦.

٣ البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح: كتاب العلم باب متى يصح سماع الصغير ج:١،ص: ٢٩، الحديثان هما الأول: عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ (أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ أَتَانٍ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الِاحْتِلاَمَ وَرَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي بِمِنًى إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ وَأَرْسَلْتُ الأَتَانَ تَرْتَعُ فَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ فَلَمْ يُنْكَرْ ذَلِكَ عَلَيَّ)، والثاني: عَنْ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ قَالَ (عَقَلْتُ مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مَجَّةً مَجَّهَا فِي وَجْهِي وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ سِنِينَ مِنْ دَلْوٍ).

٤ البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح: كتاب العلم باب الفهم في العلم ،ج:١،ص: ٢٨.

٥ المباركفوري ، عبد السلام ١٢٨٩ هـ – ١٣٤٢ م ، سيرة الإمام البخاري ،ج: ٢، ص ٥٩٤ .

٦ البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح، كتاب العلم ، ج:١، ص :٢٥.

٧ البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح، كتاب العلم ، ج:١، ص ٣٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام) ([1]) ، كما أنه رد الشبهات والأوهام التي يقول بها من يعترض على خبر الآحاد ويرده ، حيث أقام الأدلة من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية على حجية خبر الآحاد ، وهذه الأحاديث بكثرتها تصل إلى حد التواتر المعنوي .

وقد أيد البخاري استدلاله على حجية خبر الواحد ببعض الأبواب التي تتضمن معانٍ كثيرة كلها تصب في حجية خبر الواحد ، وهذه الأبواب هي (باب ما كان يبعث النبي – صلى الله عليه وسلم – من الأفراد والرسل واحداً بعد واحد)([2]) ، و (باب خبر المرأة الواحدة)([3]) ، وغيرها من الأبواب.

٦. **آداب المحدث وكيفية أداء الحديث :** ذكر البخاري عدة أبواب تتضمن آداباً كثيرةً للمحدث ،وكيفية أدائه للحديث مثل ، تكرار الحديث ثلاث مرات([4]) ، التحديث باعتبار مستوى الطلبة ([5])، التحديث راكباً ([6]) ، اختبار الفهم ([7])، الرحلة لطلب الحديث ([8])، أهمية فقه الحديث([9]) ، التحديث على ما لا يحمل السآمة والملل([10]) وغيرها من الآداب والأصول ([11]).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

١ البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح، كتاب أخبار الآحاد ، ج:٩، ص ١٠٧.

[2] البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح كتاب أخبار الآحاد ، ج:٩، ص ١١١.

٣ البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح كتاب أخبار الآحاد ، ج:٩، ص ١١٢.

[4] البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح كتاب العلم ،باب مَنْ أَعَادَ الْحَدِيثَ ثَلاَثًا لِيُفْهَمَ عَنْهُ، ج:١، ص ٣٤.

٥ البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح كتاب العلم باب مَنْ خَصَّ بِالْعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ كَرَاهِيَةَ أَنْ لاَ يَفْهَمُوا، ج:١، ص ٤٤.

٦ البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح كتاب العلم ، باب الفتيا وهو واقف على الدابة وغيرها ،ج:١، ص ٣١.

[7] البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح كتاب العلم ، ج:١، ص ٢٢.

٨ البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح: كتاب العلم باب الْخُرُوجِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ ،ج:١،ص: ٢٩،

٩ البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح: كتاب العلم، باب قَوْلِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم رُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ، ج:١،ص:٢٦.

١٠ البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح: كتاب العلم باب مَا كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَتَخَوَّلُهُمْ بِالْمَوْعِظَةِ وَالْعِلْمِ كَيْ لاَ يَنْفِرُوا، ج:١،ص:٢٧.

١١ البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح: كتاب العلم ،ج:١،ص: ٢٣١،١٤٠.

المطلب الثالث : جهود الإمامين أبي زرعة الرازي.(ت ٢٦٤هـ) وأبي حاتم الرازي (ت ٢٧٧هـ) في تقعيد قواعد علم مصطلح الحديث.

أولاً : جهود الإمام أبي زرعة الرازي في تقعيد قواعد علم مصطلح الحديث.(ت ٢٦٤هـ) :

لقد كان لأبي زرعة الرازي أقوالٌ في قضايا من علم مصطلح الحديث ، تثبت تطور علم مصطلح الحديث في القرن الثالث الهجري ، ومن جملة القضايا مايلي :

١. **الاحتجاج بالمرسل** : فقد بيّن أبو زرعة الرازي أنه لا يُحتج إلا بالحديث المتصل ، ولا تقوم الحجة بالمراسيل ، قال ابن أبي حاتم: "سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: لا يحتج بالمراسيل ولا لقوم الحجة إلا بالأسانيد الصحاح المتصلة" (١).

٢. **رواية الثقة عن رجل غير معروف أو ضعيف** : فرواية الثقة عن راوٍ ضعيف ليس تعديلاً له عند أبي زرعة الرازي ، قال ابن أبي حاتم :وسألت أبا زرعة عن رواية الثقات عن الرجل مما يقوى حديثه ؟ قال : ((أي لعمري !)) .قلت : ((الكلبي روى عنه الثوري ؟)) . قال : ((إنما ذاك إذا لم يتكلم فيه العلماء ، وكان الكلبي(٢) يُتكلم فيه)) . قلت : فما معنى رواية الثوري عنه وهو غير ثقة عنده ؟)) . قال : ((كان الثوري يذكر الرواية عن الرجل على الإنكار والتعجب فيعقلون عنه روايته عنه ، ولم يكن روايته عن الكلبي قبوله له))(٣) . فتبين أنه لا يعتبر الرجل الضعيف معدلاً إذا روى عنه ثقة "

٣. **الحديث المعنعن عند أبي زرعة الرازي** : اشترط أبو زرعة الرازي لقبول الحديث المعنعن الذي يرويه الثقة غير المدلس ، ثبوت سماع الراوي ورؤيته لمن عاصره وأمكنه اللقاء به ، وقد ذكر ابن رجب أبا زرعة ضمن من اشترط ذلك ، قال الحافظ ابن رجب : وما قاله ابن المديني والبخاري هو

١ابن أبي حاتم الرازي المراسيل ج:١ ص ٧.

٢ محمد ابن السائب ابن بشر الكلبي الكوفي ،متهم بالكذب ورمي بالرفض،(ت ١٤٦هـ)ابن حجرالعسقلاني، ،تقريب التهذيب ج:٢ ص ٤٧٩.

٣ ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل ج :2 ، ص :. ٣٦ ، ابن رجب الحنبلي،شرح علل الترمذي ج : ١ ، ص : ٣٨٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مقتضى كلام أحمد ، وأبي زرعة ، وأبي حاتم ، وغيرهم من أعيان الحفاظ ،بل كلامهم يدل على اشتراط ثبوت السماع كما تقدم عن الشافعي رضي الله عنه ، فإنهم قالوا في جماعة من الأعيان ثبتت لهم الرؤية لبعض الصحابة ، وقالوا مع ذلك لم يثبت لهم السماع منهم ، فرواياتهم عنهم مرسلة . منهم: الأعمش ، ويحيى بن أبي كثير ، وأيوب ، وابن عون ، وقرة بن خالد ، رأوا أنساً ولم يسمعوا منه ، فرواياتهم عنه مرسله ، كذا قاله أبو حاتم ، وقاله أبو زرعة أيضاً في يحيى بن أبي كثير ، فلم يجعلوا روايتهم عنه متصلة بمجرد الرؤية ، والرؤية أبلغ من إمكان اللقي ([1]).

وقال ابن رجب : " وقال أبو زرعة في أبي أمامة بن سهل بن حنيف : ((لم يسمع من عمر)) . هذا مع أن أبا أمامة رأى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فدل كلام أبي زرعة على أن الاتصال لا يثبت إلا بثبوت التصريح بالسماع ، وهذا أضيق من قول ابن المديني والبخاري ، فإن المحكي عنهما : أنه يعتبر أحد أمرين : إما السماع وإما اللقاء([2]).

ثانياً : جهود الإمام أبي حاتم الرازي في تقعيد قواعد علم مصطلح الحديث. (ت ٢٧٧هـ) :

لقد كان القرن الثالث الهجري عصر الإبداع والتطور في علم مصطلح الحديث ، حيث ظهرت في هذا القرن كثير من مصطلحات الحديث ، و قعدت القواعد لهذا العلم ، وأصبحت هذه القواعد التي وضعها علماء القرن الثالث يستشهد بها من أتى من العلماء في القرون اللاحقة للقرن الثالث الهجري ، وكانت هذه القواعد متصورة نظرياً إلى جانب وجودها عملياً في كتب الحديث التي دونت في هذا العصر .

فأبو حاتم الرازي كان له أثر كبير في تطور علم مصطلح الحديث ،وظهور مصطلحات لم تظهر في سابق زمانه ، وقضايا علم مصطلح الحديث عنده على النحو التالي :

---

١ ابن رجب الحنبلي شرح علل الترمذي ج : ٢ ، ص : ٣٥.

٢ ابن رجب الحنبلي شرح علل الترمذي ج : ٢ ، ص : ٣٥، الهاشمي / سعدي ، أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية مع تحقيق كتابة الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي ، المدينة المنورة ، السعودية ، دار ابن حزم ط ٢، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م ،ج ١ ص ١٨٠ – ١٨٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١. **زيادة الثقة :** فقد قبل أبو حاتم الرازي الزيادة في الحديث من الثقة ، حيث قال :" والزيادة مقبولة من ثقة "([١]) .

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم : سمعت أبي وذكر حديث محمد بن سلمة عن أبي اسحاق عن يحيى بن سعيد عن أبي سلمة عن عائشة قالت : "إن كان ليكون عليّ الأيام من رمضان في عهد رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فما أقضيها إلا في شعبان من العام المقبل ، وكان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يصوم شعبان إلا قليلا "

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: قال أبي : " هذه الكلمة الأخيرة لم يزدها أحد غير ابن اسحاق كان يصوم شعبان إلا قليلا "([٢]).

٢. **الاعتبار عند أبي حاتم الرازي :** قد وجد علم الاعتبار في كلام أبي حاتم الرازي الذي ذكره علماء مصطلح الحديث فيما بعد ،ومن أقواله في ذلك :

قوله في جابر بن يزيد الجعفي الكوفي (يكتب حديثه على الاعتبار ولا يحتج به) ([٣]) .

فمعنى يكتب حديثه للاعتبار به، أي ليس هو للاحتجاج ،وليس في مقام الترك ،ولا هو في مقام القبول المطلق وهو الاحتجاج ،بل تصلح للاعتبار أي جعله شاهداً أو متابعاً لحديث رواه آخر، وهذه العبارة لا يطلقها أبو حاتم إلا على اللينين، وغالبيتهم من الضعفاء([٤]) .

٣. **الحديث الصحيح :** قال أبو حاتم : ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه ، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته ([٥]).

---

١ ابن أبي حاتم الرازي ، عبد الرحمن بن محمد ، ،علل الحديث ،د:ن،د:ط، ج ١، ص ١٣١.

٢ابن أبي حاتم الرازي ، عبد الرحمن بن محمد ، ،علل الحديث ١ / ٢٣٩ ، خروبات ، محمد ، أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية ، د : ن ، ط : ١ ، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م ، ص٢٨.

٣ ابن أبي حاتم الرازي : الجرح والتعديل ٢ / ٤٩٨، خروبات ، محمد ، أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية ، د : ن ، ط : ١ ، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م ، ص ٢٩.

٤ خروبات ، محمد ، أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية ، د : ن ، ط : ١ ، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م ، ص ٣٠.

٥ ابن أبي حاتم الرازي : الجرح والتعديل :ج:١، ص:٣٥١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فقد عرّف أبو حاتم الرازي الصحيح تعريفاً قريباً من تعريف المحدثين ، فهو قد وقف موقفاً وسطاً بين تعريف المحدثين للحديث الصحيح وتعريف الفقهاء له ، وذلك لعدم تنصيصه صراحةً على شرط عدم الشذوذ والعلة .

فقوله : " بعدالة ناقليه" : هو باعتبار سلسلة السند ، أي بنقل العدل عن العدل إلى منتهى السند ، ولم يذكر الضبط لدخوله في عموم العدالة عنده ، فحق العدالة من كان ضابطاً ، لأن المغفل المستحق للترك لا يصلح أن يقال في حقه عدّله أصحاب الحديث ، وإن كان عدلاً في دينه([١]).

وقوله : " تعلم صحة الحديث بعدالة ناقليه " يشير إلى سلامة سند الحديث لا إلى متنه "([٢]).

وكان للمتن نصيبٌ في كلامه عن الحديث الصحيح فقال : " أن يكون كلاماً يصلح أن يكون من كلام النبوة " فيشترط في المتن أن لا يكون رديئاً ولا ركيكاً ولا ضعيفاً في المعنى ([٣]).

٤. **الاتصال عند أبي حاتم الرازي** : لا يثبت الاتصال عنده إلا بثبوت التصريح بالسماع ، أما مجرد اللقي أو احتماله بمعاصرة الراوي لمن روى عنه فغير كافٍ في إثبات الاتصال ، وكل رواية لم يصرح الراوي فيها بالسماع فهي مرسلة لا تقوم بها الحجة ، وإنما تقوم الحجة بالأسانيد الصحاح المتصلة [٤].

وهذا الشرط هو أضيق من شرط علي بن المديني ومحمد بن اسماعيل البخاري فإن المحكي عنهما هو اعتبار السماع أو اللقاء ([٥]).

قال ابن رجب : وما قاله ابن المديني والبخاري هو مقتضى كلام أحمد وأبي زرعة وأبي حاتم وغيرهم من أعيان الحفاظ ، بل كلامهم يدل على اشتراط ثبوت السماع كما تقدم عن الشافعي ، فإنهم

---

[١] خروبات ، محمد ، أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية ، ص ٥٨ .

٢ خروبات ، محمد ، أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية : ص ٥٨ .

٣ خروبات ، محمد ، أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية : ص ٥٨ .

٤ ابن أبي حاتم الرازي المراسيل ج:١ ص ٧..

٥ابن رجب الحنبلي: شرح علل الترمذي ج:١، ص ٢٠٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قالوا في جماعة من الأعيان ثبت لهم الرؤية لبعض الصحابة ، وقالوا مع ذلك لم يثبت لهم السماع منهم ، فروايتهم عنهم مرسلة منهم الأعمش ويحيى بن أبي كثير وغيرهم رأوا أنساً ولم يسمعوا منه فروايتهم عنه مرسلة كذا قال أبو حاتم ([1]).

٥. استخدم أبو حاتم الرازي مصطلحات المرفوع والموقوف ، فالمرفوع: ما أضيف إلى – النبي صلى الله عليه و سلم – خاصة من قول أو فعل أو تقرير سواء أكان متصلا أو منقطعا ،والموقوف : ما أسند إلى صحابي من قوله أو فعله أو نحو ذلك متصلاً كان أو منقطعاً ([2])، فقد سئل أبو حاتم عن حديث أبي هريرة عن النبي – صلى الله عليه وسلم – " من غسل ميتاً فليغتسل ،ومن حمله فليتوضأ " فقال : " هذا خطأ ، إنما هو موقوف عن أبي هريرة لا يرفعه الثقات " ([3]).

٦. **الحديث الموضوع عند أبي حاتم الرازي** : فقد كان أبو حاتم الرازي له طرق في الكشف عن الوضع في الحديث ، جعلها العلماء من بعده أساساً في تعاملهم مع الأحاديث المكذوبة والموضوعة ، ومن هذه الطرق :

أ. أن تكون علامة الوضع ظاهرة في الحديث لمخالفته الأصول ،أو لركاكة المعنى وضعفه وبعده عن كلام النبوة ، فمثال الأول ما رواه بقِيّةُ ، عن مُحمّدِ بنِ الحجّاجِ ، عن ميسرة بنِ عَبدِ ربِّهِ ، عن جابان ، عن أنسِ بنِ مالِكٍ ، عنِ النّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ، قال :(خمسٌ يُفطِرن الصّائِم ، وينقُضن الوُضُوء : الغِيبةُ ، والنّمِيمةُ ، والكذِبُ والنّظرُ بِالشّهوةِ ، واليمِينُ الكاذِبةُ ورأيتُ رسُول اللهِ صلى الله عليه وسلم يعُدُّها كما يعُدُّ.)..

---

[1] ابن رجب الحنبلي شرح علل الترمذي ج:١، ص ٢٠٥.

[2] ابن جماعه : المنهل الروي ج:١ص ٤٠ .

[3] ابن أبي حاتم الرازي العلل ١ / ٣٥١ فقرة ١٠٣٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قال ابن أبي حاتم : سمِعتُ أبِي يقُولُ : هذا حدِيثُ كذِبٍ ، وميسرةُ بنُ عَبدِ ربِّهِ كان يفتعِلُ الحدِيث([1]).

ومثال الثاني : ما رَوَاهُ سَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ الْعَسْكَرِيُّ ، عَنِ ابْنِ الْعَذْرَاءِ ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : مَنْ لَبِسَ نَعْلا صَفْرَاءَ لَمْ يَزَلْ فِي سُرُورٍ مَا دَامَ لابِسَهَا ، وَذَلِكَ قَوْلُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ :{ فاقِعٌ لونها تسر الناظرين }(البقرة ٦٨) قَالَ أَبِي : هَذَا حَدِيثٌ كَذِبٌ مَوْضُوعٌ([2]).

ب. أن يشير أبو حاتم إلى سبب الوضع ، وهو الإدخال على الراوي و تلقينه ، منها حديث رواهُ أبُو عقِيلِ بنِ حاجِبٍ ، عن عَبدِ الرّزّاقِ ، عن سعِيدِ بنِ قُماذِين ، عن عُثمان بنِ أبِي سُليمان ، عن سعِيدِ بنِ مُحمّدِ بنِ جُبيرِ بنِ مُطعِمٍ ، عن عَبدِ اللهِ بنِ حبشِيٍّ ، قال : سمِعتُ رسُول اللهِ صلى الله عليه وسلم ، يقُولُ : لا تطرقُوا الطّير فِي أوكارِها ، فإنّ اللّيل أمانٌ لها.

قال أبِي : يُقالُ : إنَّ هذا الحدِيث مِمّا أُدخِل على عَبدِ الرّزّاقِ ، وهُو حدِيثٌ موضُوعٌ. ([3]) .

كما كان أبو حاتم ينبه على الحديث الموضوع و يحذر منه ، ويأمر بالضرب عليه : فقد سئل عن حديث رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ السِّجْزِيُّ ، عَنْ جَامِعِ بْنِ مَخْلَدٍ ، الْوَلِيدُ بْنُ الْفَضْلِ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُبَيْدٍ ، يَعْنِي : ابْنَ نَافِعٍ الْعِجْلِيَّ ، عَنْ حَمَّادٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم : أَتَانِي جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلامُ آنِفًا ، فَقُلْتُ : يَا جِبْرِيلُ حَدِّثْنِي بِفَضَائِلِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي السَّمَاءِ ، فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، لَوْ حَدَّثْتُكَ بِفَضَائِلِ عُمَرَ فِي السَّمَاءِ ، مِثْلَ مَا لَبِثَ نُوحٌ فِي قَوْمِهِ أَلْفَ سَنَةٍ إِلاَّ خَمْسِينَ عَامًا مَا نَفَدَتْ فَضَائِلُ عُمَرَ ، وَإِنَّ عُمَرَ حَسَنَةٌ مِنْ حَسَنَاتِ أَبِي بَكْرٍ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطُولِهِ.

قَالَ أَبِي : هَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ مَوْضُوعٌ ، اضْرِبْ عَلَيْهِ. ([4]).

---

[1] ابن أبي حاتم الرازي العلل : ١/ ٢٥٩ ، خروبات ، محمد ، أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية ص ١١٣ .

[2] ابن أبي حاتم الرازي العلل ٢ / ٣١٩، خروبات ، محمد ، أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية ص ١١٤ .

[3] المصدر السابق ٢ / ٤٨.

[4] ابن أبي حاتم الرازي :العلل ٢ / ٣٨٥. خروبات ، محمد ، أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية ص ١١٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٧. الحديث المضطرب عند أبي حاتم الرازي : لقد كان كتاب العلل مليئاً بالجانب العملي لمصطلحات علم مصطلح الحديث عند أبي حاتم الرازي ، والتي استقرت فيما بعد عند العلماء وأصبحت متعارفة بينهم ، فالمضطرب : الحديث الذي يروى على أوجه مختلفة ومتقاربة وسببه الضعف ،وقد استخدم أبو حاتم ذلك في حكمه على حديث رواه مُحمّدِ بنِ الخلِيلِ ، عن إِسماعِيل بنِ عيّاشٍ ، عن ثعلبة بنِ مُسلِمٍ ، عن قيسِ بنِ خالِدِ بنِ حبتر ، عن أبِي هُريرة ، عنِ النّبِيِّ صلى الله عليه وسلم : إِذا سقط الذُّبابُ فِي شرابِ أحدِكُم فليغمِسهُ ، ثُمّ لِيطرحهُ ، فإِنّ أحد جناحيهِ داءٌ ، والآخر دواءٌ.

قال أبو حاتم : هذا حدِيثٌ مُضطرِبُ الإِسنادِ. ([1]).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[1] ابن أبي حاتم الرازي :العلل ١ / ٣٨ فقرة ٧٩ / خروبات ، محمد ، أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية ص ١١٦ .

المبحث الثاني: مزايا مرحلة تدوين علوم الحديث مفرقة في القرن الثالث الهجري إلى منتصف القرن الرابع الهجري.

المطلب الأول :التدوين الموضوعي والشامل لعلوم الحديث في القرن الثالث الهجري إلى منتصف القرن الرابع الهجري.

المطلب الثاني : الكتابات التنظيريّة لعلم مصطلح الحديث في القرن الثالث الهجري إلى منتصف القرن الرابع الهجري.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الثاني: مزايا مرحلة تدوين علوم الحديث مفرقة في القرن الثالث الهجري إلى منتصف القرن الرابع الهجري.

فقد أصبح التصنيف في هذا العصر أمراً متبعا لا ينفك عنه إمام في الحديث، والأئمة أصحاب الكتب السنة كلهم لهم تآليف كثيرة في علوم الحديث، وكذلك فعل غيرهم ، وكانت تآليفهم تحمل اسم العلم الذي دونت فيه. حتى شمل التدوين كل نوع من أنواع علوم الحديث وجعل في كتاب مفرد، وصار يقال لهذه العلوم المتفرقة "علوم الحديث" ، واستوفى العلماء المتون والأسانيد دراسة وبحثا، واشتهرت الاصطلاحات الحديثية لكل نوع من أنواع الحديث واستقرت بين العلماء.

المطلب الأول :التدوين الموضوعي والشامل لعلوم الحديث : ففي هذا العصر أصبح كل نوع من أنواع الحديث علماً خاصاً مثل علم الحديث الصحيح، وعلم المرسل، وعلم الأسماء والكنى،وعلم العلل وهكذا، فأفرد العلماء كل نوع منها بتأليف خاص، وفيما يلي بيان ذلك :

أولاً :التأليف في علم العلل: حيث أفردت علل الحديث بتأليف خاص ،ومن أشهر المؤلفات في ذلك مايلي :

١. كتاب العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١ هـ).

إن كتاب العلل للإمام أحمد بن حنبل يمثل التدوين المستقل لنوع معين من علوم مصطلح الحديث ، وهو الحديث المعلول ، يثبت التطور والإبداع الذي وصل إليه علم مصطلح الحديث في القرن الثالث الهجري ، على يد أحد علماء الحديث الكبار وهو الإمام أحمد بن حنبل – رحمه الله – حيث كان هذا الكتاب تدويناً مستقلاً في موضوع علل الحديث ، ومادةً تطبيقيةً في هذا الموضوع ، إضافةً إلى كونه قد تطرق إلى عدة موضوعات في علم مصطلح الحديث ، وهذا بيان لما تميز به هذا الكتاب فيما يلي :

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أ. الشمول والاستيعاب في هذا الكتاب : حيث شمل هذا الكتاب جميع أنواع العلة التي تختص بعلوم مصطلح الحديث من إرسالٍ وانقطاعٍ وشذوذ و نكارة وتفرد واضطراب وإدراجٍ و تصحيفٍ و تحريفٍ و غيرها من أنواع العلة ، كما اشتمل على الكلام عن بعض علوم مصطلح الحديث التي تختص بالرواة ، حيث تناول الكتاب موضوعات مواليد الرواة ووفياتهم وتعديلهم و تجريحهم واختلاطهم و تدليسهم وعقيدتهم كالتشيع والقدر والنصب ، وكنى الرواة وأنسابهم و قبائلهم وعلوم المؤتلف والمختلف والمتشابه والمبهم و غير ذلك من العلوم التي تختص بالحديث عن رواة الحديث ورجاله ، و هذا يقدم مادةً تطبيقية لعلم مصطلح الحديث ، و يساعد في تفصيل وتقعيد قواعد هذا العلم ([1]).

ب. هذا الكتاب يثبت مدى تصور قضايا علم مصطلح الحديث الخاصة بالسند والمتن عند علماء القرن الثالث الهجري من خلال حديثه عن علل الحديث الخاصة بالسند والمتن ، فجزء كبير من الكتاب عبارة عن سؤال وجواب ، وجه السؤال عبد الله بن الإمام أحمد و غيره إلى الإمام أحمد في المسائل اليومية التي كادت تعترض لهم في الرواة وأحاديثهم ، وأجاب عليها الإمام أحمد و قيدها ابنه ، واستفاد من هذه المسائل وما روي عن الإمام أحمد في مناسبات مختلفة من جاء بعده من العلماء كالبخاري في التاريخ الكبير وأبي حاتم الرازي في علله والخطيب البغدادي الذي أكثر من النقل عنه في كتبه كتقييد العلم و تاريخ بغداد والموضح لأوهام الجمع والتفريق والجامع وغيرها ، و ابن ماكولا في الإكمال و ابن رجب في شرحه لعلل الترمذي ([2]) .

٢.كتاب التمييز للإمام مسلم (٢٠٦ هـ – ٢٦١ هـ) :

إن كتاب التمييز للإمام مسلم – رحمه الله – له أهميةٌ في التدوين والتأليف الموضوعي لعلم مصطلح الحديث ، حيث تناول مؤلفه نوعاً معيناً من أنواع مصطلح الحديث، وهو أنواع العلل الواقعة

---

[1] ابن حنبل ، أحمد بن محمد ، العلل ومعرفة الرجال ، تحقيق و صي الله بن محمد عباس ، الرياض ، دار الخاني ، ط : ٢ ، ١٤٢٢ ، ٢٠٠١ م ج: ١ ، ص ٢٠٩ – ١١٠ ،انظر ابن رجب الحنبلي ، ت ٧٩٥ هـ ، شرح علل الترمذي ، تحقيق همام عبد الرحيم سعيد ، الرياض ، السعودية ، مكتبة الرشد ، ط :٢ ، ١٤٢١ هـ ، ٢٠٠١ م ، ج :١ ، ص ٧٣ .

[2] ابن حنبل ، العلل ومعرفة الرجال ، ج: ١ ، ص ٢٠٩ – ١١٠ ، ابن رجب الحنبلي شرح علل الترمذي ، ج :١ ، ص ٩٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في الحديث النبوي بأحسن أسلوب وأوضح عبارة ، ويمكن بيان أهمية هذا الكتاب في علم مصطلح الحديث فيما يلي :

أ. الكتاب تناول بحث العلل في الأحاديث النبوية سواءً أكانت في السند والمتن ،والتي من أجلها صارت الأحاديث معلولة وضعيفةً عند أهل العلم ، وشرحها وبيانها إفادةً لطلبة العلم ، فقد قال مسلم : وسنذكر إن شاء الله الأحاديث المنقولة الموسومة عند أهل العلم بالأغاليط فيها ، في أسانيدها ومتونها ، حديثاً حديثاً ، ونخبر فيها بالعلل التي من أجلها صارت أخبار أغاليط بشرح وجوهنا به وأشباهها لمن أراد معرفتها ([1]).

ب. هذا الكتاب قد حقق الغايات من علم مصطلح الحديث ، وهو تمييز صحيح الحديث من سقيمه ، فقد قصد الإمام مسلم من تأليفه كما قال تمييز خطأ المُخطئين من الرواة من صواب المُصيبين ، من خلال ذكر الروايات التي وقع فيها غلطٌ في السند أو المتن ، قال الإمام مسلم : وسألت أن أذكر لك في كتابي رواية أحاديث مما وهم قوم في روايتها ، فصارت تلك الأحاديث عند أهل العلم في عداد الغلط والخطأ ، ببيانٍ شافٍ أبينها لك ، حتى يتضح لك ولغيرك ، ممن سبيله طلب الصواب سبيلك غلط من غلط وصواب من أصاب منهم فيها ([2]).

ج. إن كتاب التمييز للإمام مسلم تضمن قضايا عديدة من علم مصطلح الحديث ، ومقدمات وأساسيات في علم العلل ، فقد تناول الإمام مسلم في مقدمة كتابه الحديث عن دقة علم العلل ، فهو لا يستطيع معرفته و تمييزه إلا الحذاق من أهل العلم ، كما أن الوهم والخطأ والعلة تقع في حديث الثقة وغيره ، قال مسلم : فليس من ناقل خبر وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا ، إن كان من

---

[1] مسلم بن الحجاج القشيري ، التمييز ، تحقيق صالح بن أحمد بن ثابت ، اليمن ، صنعاء ، مكتبة الإمام الألباني ، ط١ ، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م ، ص ٦٣ .

[2] مسلم بن الحجاج القشيري ، التمييز ،.ص ٤٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أحفظ الناس ، وأشدهم توقياً وإتقاناً لما يحفظ وينقل إلا الغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله ، فكيف بمن وصف بالغفلة والسهولة في ذلك ؟([1]).

ثم تحدث عن عدة قضايا من علوم الحديث وهي : مراتب الرواة في الحفظ وهي كما يلي :

- الحافظ المتقن الحفظ المتوقي لما يلزمه توقيه فيه .
- المتساهل المشيب حفظه بتوهم يتوهمه أو تلقين يلقنه من غيره فيخلطه بحفظه ، ثم لا يميزه عند أدائه إلى غيره .
- من همّه حفظ متون الأحاديث دون أسانيدها ، فيتهاون بحفظ الأثر ، ثم يتخرصها من بعد، فيحيلها بالتوهم على قوم غير الذي أدي إليه عنهم ([2]).

ثم ذكر أنواع العلل في السند والمتن وهي كما يلي :

- أن ينقل الناقل خبراً بإسناد فينسب رجلاً مشهوراً بنسب في إسناد خبره خلاف نسبته التي هي نسبته ، أو ما يسميه باسم سوى اسمه ، فيعرفه النقاد عند وروده عليهم ، ومثّل على هذا النوع من العلة وهو التصحيف في السند ، بحديث معمر بن راشد عن الزهري فقال : عن أبي الطفيل عمرو بن واثلة ، فقال ومعلوم عند عوام أهل العلم أن اسم أبي الطفيل : عامر لا عمرو .

ومثّل على تصحيف المتن : الرواية التي جاء فيها تصحيف أحد الرواة فقال : " نهى النبي – صلى الله عليه وسلم – عن التحير " أراد النجش .

- أن يروي نفرٌ من حفاظ الناس حديثاً عن مثل الزهري أو غيره من الأئمة بإسناد واحد ومتن واحد ، مجتمعون على روايته في الإسناد والمتن ، لا يختلفون فيه في معنى ، فيرويه آخر سواهم عمّن حدث عنه النفر الذين وصفناهم بعينه، فيخالفهم في

[1] مسلم بن الحجاج القشيري ، التمييز ص ٤٦.

[2] مسلم بن الحجاج القشيري ، التمييز ، ص ٤٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإسناد أو يقلب المتن فيخالف ما رواه الحفاظ ، فيعرف بذلك مخالفة الفرد للجماعة ، وإن كان ثقة و خطئه ، وصحة ما رواه الجماعة(١) .

ثم ذكر الإمام مسلم الأخبار الواردة عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في حثه على حفظ الحديث و تبليغه وأدائه كما سُمع ، ودعائه بالخير لمن فعل ذلك ، ثم الأخبار والآثار الواردة في التوقي في حمل الحديث وأدائه ، والتحفظ من الزيادة فيه والنقصان (٢).

د. إن الكتاب جاء تلبيةً لحاجة عصره ، حيث سأله أحد المهتمين بعلم الحديث أن يؤلف كتاباً يجمع فيه الأحاديث التي وقع فيها الوهم والعلة ، وبيانها وشرحها ، ولم يرتب الإمام مسلم كتابه ترتيباً معيناً ، فلم يجعله على المسانيد أو المتون ، فتجده يقول ومن الأخبار المنقولة على الوهم ثم يسوق الحديث كما في الحديث الثالث (٣)، وربما سمّى الواهم كما فعل في الحديث السادس فقال : " ومن فاحش الوهم لابن لهيعة "(٤).

وطريقة الإمام مسلم في هذا الكتاب أنه يذكر أولاً الرواية التي وقع فيها غلط وعلة ، ثم يذكر مكان الوهم فيها، ثم يذكر الدليل على أنه وهم إجمالاً ، ثم يسوق الروايات التي خالفت هذه الرواية ، وقد يبدأ بالرواية الصحيحة ثم يتبعها بالرواية التي وقع فيها غلط ، وهذا لم يفعله إلا في حديث واحد وهو الحديث السادس عشر(٥)

---

١ مسلم بن الحجاج القشيري ، التمييز ، ص ٤٩.

٢ مسلم بن الحجاج القشيري ، التمييز ، ص ٥٢.

٣ مسلم بن الحجاج القشيري ، التمييز ، ص ٧٤.

٤ مسلم بن الحجاج القشيري ، التمييز ، ص ٩٠.

٥ مسلم بن الحجاج القشيري ، التمييز ، ص ١٤ – ١٣٦.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ثانياً:التأليف في علم المرسل: حيث أفردت المراسيل بتأليف خاص ،ومن أشهر المؤلفات في ذلك مايلي : المراسيل لأبي داود([١]) (ت٢٧٥هـ).

لقد أبدع الإمام أبو داود في التأليف في نوع مستقل من أنواع علم مصطلح الحديث ، حيث كان عنوان كتابه المراسيل الذي اختلف العلماء في الاحتجاج به ، وكان الحديث المرسل من أكثر قضايا المصطلح التي عُنِيت بالتحليل والنقاش بين العلماء المسلمين من فقهاء ومحدثين وأصوليين ، لأهميتها ولكبر حجم المراسيل في كتب السنة النبوية ، لذلك اعتنى أبو داود بجمع الأحاديث المرسلة في كتاب معين ، تميز هذا الكتاب بعدة مزايا تثبت تطور علم مصطلح الحديث في القرن الثالث الهجري ، من خلال التصنيف في هذا الموضوع ، وهذه المزايا هي :

١. تفرد الإمام أبو داود من بين علماء عصره بجمع الأحاديث المرسلة ، حيث لم يسبقه لذلك أحدٌ ، وهذا تطبيقٌ عملي لعلم المرسل، كما اعتنى أبو داود بتخريج المراسيل بترتيب معين حيث رتبه على الأبواب الفقهية، كما تميز تأليفه باهتمامه بصحة السند إلى مرسله([٢]).

٢. حقق أبو داود في كتابه المراسيل الغايات من علم مصطلح الحديث ، وهي تمييز الحديث الصحيح من السقيم ، كما ساعد الفقهاء في الاستدلال على المسائل التي لا يوجد فيها حديث متصل يغني غناءها ، خصوصاً أنه يحتج بالمرسل إذا لم يكن في الباب غيره ، ويرجحه على القياس والرأي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[١] لم أتناول كتاب المراسيل لابن أبي حاتم الرازي (ت٢٤٠هـ –٣٢٧هـ)، لأن هذا الكتاب ليس في المرسل بمعناه الاصطلاحي التطبيقي كنوع من أنواع علم مصطلح الحديث ، وإنما هو في أسماء وتراجم المُرسلين من مختلف الطبقات ، وأهميته في علم الرجال تظهر أكثر منها في علم مصطلح الحديث ، فقد ترجم ابن أبي حاتم الرازي لصغار التابعين الذين ولدوا في أخريات حياة النبي – صلى الله عليه وسلم – وللمخضرمين وكبار التابعين ، وأواسطهم وصغارهم ،وأتباع التابعين ، كما بيّن الصنف فيه أحكام الإرسال وأراء الحفاظ فيه ، وميز ما سمع الرواة من شيوخهم مما لم يسمعوه منهم ، وما رووه من الكتب مما تلقوه من أصحابها ، وبلغت تراجم الكتاب أكثر من ٤٩٢ترجمة . ابن أبي حاتم الرازي ، عبد الرحمن بن أبي حاتم ، المراسيل ،اعتنى به شكر الله بن نعمة الله قوجاني ، سوريا ، مؤسسة الرسالة، ط:١، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م ، مقدمة المحقق، ص:١٧.

٢أبو داود السجستاني ت ٢٧٥ هـ ، سليمان بن الأشعث ، المراسيل ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط : ٣ ، ١٤٣٠ هـ ، ٢٠٠٩ م ، مقدمة المحقق ، ج : ١ ، ص ٥ – ٧ .

،فقد نبه على ذلك في رسالته إلى أهل مكة ، وإن كان المرسل ليس في قوة المتصل عنده ، لكنه يحتج به إذا لم يوجد مسندٌ ضده ([1]).

ثالثاً:**التأليف في الوحدان وفي الأسماء والكنى** : ومن أشهر المؤلفات في ذلك مايلي:

١.**كتاب المنفردات والوحدان للإمام مسلم:** لقد تميز الإمام مسلم في تأليفه لأنواع معينة وفنون مختلفة من مصطلح الحديث ، كعادته في مؤلفاته التي كانت دليلاً على إبداعه ، وتطور علم مصطلح الحديث في القرن الثالث الهجري ، فقد بلغت مؤلفاته غاية التميز والإبداع ، ويمكن إجمال ما اشتمل عليه كتابه من مزايا فيما يلي :

أ. **الاستقلالية والموضوعية في هذا الكتاب** : حيث تناول الكتاب قضية الوحدان ، وهي قضية من قضايا علم مصطلح الحديث ، فموضوع الرواة الذين لم يروِ عنهم إلا راوٍ واحد كان قضيةً اختلف العلماء فيها ، وبحثت كتب مصطلح الحديث هذه القضية بشكلٍ واضحٍ ، لما لهذه القضية من أثرٍ في تعديل الراوي أو تجريحه أو التوقف فيه

ب. أهمية الكتاب تنبع من ارتباطه بعلم الرجال: فكتب الرجال التي ألفت بعد هذا الكتاب قد أحالت على كتاب الإمام مسلم ، ككتاب إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٦٨٩ – ٧٦٢ هـ) وتهذيب التهذيب والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني ، كما أن البحث في قضية الوحدان تزيل الخلاف واللبس عن بعض الرواة الذين تشابهوا مع غيرهم في أسمائهم نتيجة التصحيف والتحريف والقلب وغير ذلك ([2]).

٢.**كتاب الكنى والأسماء للإمام مسلم:**:إن معرفة **الكنى والأسماء** علمٌ من علوم مصطلح الحديث المهمة ، التي تناولها الإمام مسلم في تأليفه بالشمول والاستيعاب ، وكان هذا الكتاب له أثرٌ

---

١ أبو داود السجستاني ، المراسيل: ج : ١ ، ص ٥ – ٧ .

٢مسلم بن الحجاج القشيري ، المنفردات والوحدان ، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري ، السعيد بن بسيوني زغلول ، بيروت ، لبنان ، دار الكتب العلمية ، ط :١ ، ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٨ م ، ص ٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فيما بعده من الكتب التي تناولت رواة الحديث بالبحث في أحوالهم ، ككتب معرفة الصحابة وكتب التراجم والتاريخ ، وتميز هذا الكتاب عن غيره بما يلي :

أ. **التنظيم وسهولة التناول** :فمعظم الكتاب في كنى من عُرفت أسماؤهم جمعها في صعيدٍ واحد ورتبها على حروف المعجم ، حيث يبدأ الترجمة بذكر الكنية وغالباً ما يردفها ذكر الاسم ، وقد يضيف النسبة ، وتارةً يذكر موضع إقامة المترجم له أو لقبه ، و يذكر بعض شيوخه و تلاميذه ، ويضيف لذلك حكمه النقدي فيه ([١]).

ب. **المعلومات التي يحتوي عليها الكتاب** :حيث تميز الكتاب بمادته العلمية التي تتضمن الحديث عن الرجال من حيث أسماؤهم و نسبتهم وتلاميذهم و شيوخهم و تعديلهم وتجريحهم .

رابعاً : التأليف في علم مختلف الحديث: يعد كتاب اختلاف الحديث للإمام الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) أول كتاب في هذا الفن ، ولم أتناوله بالدراسة التفصيلية في هذا الفصل ،لأنه خاص بدراسة القرن الثالث الهجري ، وكتاب اختلاف الحديث ضمن القرن الثاني الهجري ، فقد بيّن الشافعي قواعد دفع الاختلاف بين الأحاديث والتي استفاد منها من جاء بعده ، وهي : أولوية الجمع بين الدليلين ما أمكن ، وإلى الأخذ بهما ، وعدم إهمال أحدهما أو كليهما حيث قال : " كلما احتمل حديثان أن يستعملا معاً ، استعملا معاً ولم يعطل واحد منهما،([٢]) والجمع يكون على أساس اختلاف المقام بين الحديثين أو يكون الجمع بين الحديثين من عموم و خصوص ([٣]) فقد قال : " والحديث عن رسول الله على عمومه و ظهوره حتى تأتي دلالة عن النبي – صلى الله عليه وسلم – بأنه أراد به خاصاً دون عام([٤]).

---

١ مسلم بن الحجاج القشيري ، الكنى والأسماء، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الجامعة الإسلامية – المدينة النبوية،١٤٠٤ هـ،ط:١،ج:١،ص:٣٩ .

٢ الشافعي ، محمد بن ادريس ، اختلاف الحديث ، تحقيق : عامر أحمد حيدر ،مؤسسة الكتب الثقافية – بيرو ت ، ط:١ ، ١٤٠٥ – ١٩٨٥ ص ٤٨٧ .

٣ حماد ، نافذ حسين ، مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين ، دار النوادر ، سوريا ، ط١ ، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م ، ص ٧٥ .

٤ الشافعي ، محمد بن ادريس ، اختلاف الحديث ، ص ٤٨٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أو يكون الجمع بناءً على اختلاف الحديث لأجل الإباحة وتخيير المكلف للأخذ بأي منهما ، وجعل الشافعي عنواناً لذلك سماه (الاختلاف من جهة المباح) .([1])

كذلك يكون دفع الاختلاف عنده باستخدام النسخ ، فقد أثبت الشافعي وقوع النسخ في القرآن والسنة ، وإنه يؤخذ بالناسخ و يترك المنسوخ إذا ثبت النسخ ، وأورد الطرق التي يعرف بها النسخ

كذلك يدفع الشافعي الاختلاف بين الحديثين بترك الحديث الضعيف إذا تعارض مع الحديث الصحيح حيث قال : و جماع هذا أن لا يقبل إلا حديث ثابت ، كما لا يقبل من الشهود إلا من عُرف عدله ، فإذا كان الحديث مجهولاً أو مرغوباً عن حمله كان كما لم يأتِ لأنه ليس بثابت([2]).

والشافعي لم يقصد استيعاب المختلف من الحديث في هذا الكتاب ، وإنما ذكر نماذج منه على كيفيه التوفيق بين الأحاديث المختلفة مركزاً على المسائل الفقهية ، حيث خلا كتابه من المسائل العقائدية أو أحاديث الأخلاق أو الرقائق ، قال النووي : وصنف فيه الإمام الشافعي ولم يقصد رحمه الله استيفائه بل ذكر جملةً ينبه بها على طريقه ([3]).

كما أن الكتاب غير مرتب الترتيب الفقهي المعروف فأبوابه و مسائله غير مرتبطة ببعضها([4]).

وقد أفردهذا العلم بتأليف خاص في القرن الثالث الهجري، ومن أشهر المؤلفات في ذلك مايلي :

١.كتاب مختلف الحديث لابن قتيبة (٢١٣ هـ – ٢٧٦ هـ).

إن لكتاب تأويل مختلف الحديث أهميةً كبيرةً في علم مصطلح الحديث ، حيث عاش مؤلفه في القرن الثالث الهجري عصر الإبداع والتطور العلمي ، وقد كان الإبداع ظاهراً في هذا الكتاب ، ويمكن

---

[1] الشافعي ، محمد بن ادريس ، اختلاف الحديث ، ص ٤٨٧ .

[2] الشافعي ، محمد بن ادريس ، اختلاف الحديث ، ص ٤٨٧ .

[3] النووي ، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث ،د:ن ، د:ط، ج ١ ، ص ٢٠ .

[4] حماد ، نافذ حسين ، مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين ، ص ٧٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الوقوف على عدة قضايا في هذا الكتاب تبرز سمات التدوين الموضوعي لنوع معين من علم مصطلح الحديث في هذا القرن ، والتي تثبت مدى تطور هذا العلم في هذا القرن ، وهذه السمات هي :

أ. **التدوين التطبيقي العملي لعلم مختلف الحديث :** حيث قام ابن قتيبة بجمع الأحاديث التي نسب إليها التناقض والاختلاف مع كتاب الله – عز وجل – والحديث الشريف ، إضافةً إلى ما نسب إليه التناقض والتعارض مع الإجماع والعقل والحس ، فاحتوى الكتاب على مادة تطبيقية غزيرة في علم مختلف الحديث ، وإن لم تكن شاملة لكل قضايا الشريعة ، حيث ركز المؤلف على أحاديث العقيدة والرد على أهل الكلام ، وهذه المادة العظيمة تسهم مساهمةً كبيرة في إعطاء التصور الصحيح والدقيق لهذا العلم ، و تنفي التعارض والاختلاف عن نصوص الشرع ، وتحمي سنة النبي – صلى الله عليه وسلم – من الشبه وسوء الفهم والاختلاف والتناقض الظاهر ([1]).

ب..ظهرت في هذا الكتاب قواعد علم مصطلح الحديث في التوفيق والتأليف بين الأحاديث النبوية التي قد يوجد التعارض الظاهري بينها ، وهذه القواعد هي الجمع بين الأحاديث أو النسخ للنص المتقدم أو الترجيح بين الأحاديث ، حيث ظهرت هذه القواعد بصورة تطبيقية عملية واضحة في كتاب ابن قتيبة ([2]).

ج. هذا الكتاب قد حقق الغايات من علم مصطلح الحديث ، وهو حفظ قيمة السنة النبوية في نفوس المسلمين ، وحمايتها من الشبهات والخرافات ، من خلال ما قام به المؤلف من نفي التعارض بين الأحاديث ونصوص الكتاب والسنة ، وكذلك في الرد على أهل الكلام الذين نسبوا إلى الحديث النبوي التعارض والتناقض ، حيث قام المؤلف بالكشف عن معاني الأحاديث و إزالة الإشكال عنها معتمداً على براعته في اللغة العربية ، و قد استفاد العلماء الذين جاءوا من بعده من منهجه في إزالة

---

[1] ابن قتيبة ، عبد الله بن مسلم ، تأويل مختلف الحديث ، بيروت ، لبنان ، دار الجيل ، ١٣٩٣هـ –١٩٧٢ م ، د : ط ، ص ٨٧ ، حماد ، نافذ حسين ، مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين ، ص ٨٢.

[2] ربابعة ، محمد عودة ، مشكل الحديث بين ابن قتيبة والطحاوي دراسة منهجية نقدية ، رسالة دكتوراه ، جامعة اليرموك ، ١٤٢٧هـ ، ٢٠٠٦ م د : ن ، د : ط ، ص ٨٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التعارض والإشكال عن السنة النبوية ، واستخرجوا الأمور النظرية الخاصة بعلم مختلف الحديث من كتابه([1]) .

٢. كتاب بيان مشكل الآثار للطحاوي (ت : ٣٢١هـ).

لقد تميز الإمام الطحاوي في تأليفه كتاب مشكل الآثار ، الذي تناول فيه نوعاً معيناً من علم مصطلح الحديث ، شغل أذهان المحدثين ، لأهميته في حفظ السنة االنبوية المصدر الثاني للتشريع الإسلامي من الاختلاف والتناقض ، وهذا النوع والفن هو مشكل الحديث : الذي هو علم يبحث فيه عن التوفيق بين الأحاديث المتناقضة ظاهراً بوجه من وجوه التوفيق ، وقد أثبت ما اشتمل عليه كتابه من معان حسنة وغزيرة ،وفوائد جمة وصل إليه علم مصطلح الحديث من تطور وازدهار ، وهذه المعاني والمزايا تتمثل فيما يلي :

أ. طريقته ومنهجه في تحقيق الغرض من تأليفه كتابه : فالغرض الأساسي من تأليفه الكتاب هو إثبات التوافق والتآلف وعدم التعارض بين الأحاديث النبوية ، وبيان أن التعارض إنما يكون في فهم الناظر والقارئ لا في النص ولا في مدلوله ، وسببه قلة المعرفة أو الجهل ، ولتحقيق هذا الغرض اتبع الطريقة التالية في توضيح ذلك وبيانه ، وهو أن يدرج تحت كل باب أحاديث ظاهرها التعارض مما يتضمنها العنوان الذي وضعه لها ، فيورد أسانيدها ويسرد طرقها ورواياتها ،ثم يبسط القول في مواضع الخلاف والتعارض بينهما ، ثم يتناولهما بالشرح والبيان والتحليل حتى تأتلف معانيهما ، وينتفي عنهما الاختلاف و يزول التعارض ([2]).

ب. استخدم القواعد التي يقوم عليها علم مختلف الحديث في التوفيق بين الأحاديث النبوية ، وهي الجمع بين الأحاديث ، واشترط الصحة في هذه الأحاديث ،ثم النسخ للنص المتقدم ثم الترجيح ،

---

[1] ابن قتيبة ، عبد الله بن مسلم ، تأويل مختلف الحديث ، ص ٣ ، شرح مشكل الآثار ، الطحاوي ، مقدمة المحقق ، ص ٦ ، حماد ، نافذ حسين ، مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين ، ص ٨٣.

[2] الطحاوي ، أحمد بن محمد ، شرح مشكل الآثار ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، بيروت ، لبنان ، مؤسسة الرسالة ط : ١ ، ١٤١٥ هـ -١٩٩٤ م ج:١ ، ص : ٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

واعتمد في الترجيح قواعد علم الحديث فيقدم المتصل الإسناد على من خالفه ، والرواية التي تتضمن زيادة صحيحة الإسناد على غيرها ([١]).

ج. بناؤه على من سبقه من العلماء الذين اعتنوا بمختلف الحديث وزاد على جهودهم ، فقد أخذ طريقة عرض الشافعي للموضوع في كتابه اختلاف الحديث ، وزاد على من سبقه كابن قتيبة بالاعتناء بالحديث سنداً و متناً ،وذكر الشواهد والمتابعات، فابن قتيبة نادراً ما كان يذكر سند الحديث ودرجته صحةً وضعفاً ، واعتمد على براعته في علم اللغة العربية ([٢]).

د. الشمول والاستيعاب : حيث تميز كتابه بشمول مادته و غزارتها ، حيث تناول الكتاب الأحاديث التي رآها مشكلةً ، وخفية المعنى في العقيدة والفقه والفضائل ، في حين كان من قبله يقتصر على الأحاديث التي موضوعها الفقه العملي ، كما في كتاب الشافعي ، وكان كتاب ابن قتيبة في أحاديث العقيدة ([٣]).

خامساً: **سمات التدوين الموضوعي لعلم مصطلح الحديث في القرن الثالث الهجري .**

لقد كان للتدوين الموضوعي لعلم مصطلح الحديث في القرن الثالث الهجري عدة سمات و خصائص ، تثبت تطور علم مصطلح الحديث في هذا القرن ، وتوضح الصورة التي كان عليها التأليف الموضوعي في هذا القرن ، ويمكن إجمال هذه الخصائص فيما يلي :

١. الجانب التطبيقي لعلم مصطلح الحديث : حيث ركزت المؤلفات التي ألفت في موضوع معين من علم مصطلح الحديث على الجانب العملي الذي يوضح الجانب النظري لتلك الفنون والأنواع ، فمثلاً كتاب العلل و معرفة الرجال للإمام أحمد كان يوضح العلة ومواطنها وأنواعها وأسبابها بطريقة عملية ، كما أنه كان يبين قضايا من علم مصطلح الحديث لها تعلق بعلم العلل بطريقة عملية ، وهذا

---

[١] الطحاوي ، أحمد بن محمد ، شرح مشكل الآثار: ص ٩ ، حماد ، نافذ حسين ، مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين ، ص ٩٣.

[٢] حفيظي ، حكيمة ، الميسر في مختلف الحديث ، د : ن ، ط : ١ ، ٢٠١٠ م ، ص ٣٠ ، حماد ، نافذ حسين ، مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين ، ص ٦٢.

[٣] الطحاوي ، أحمد بن محمد ، شرح مشكل الآثار: ص ٣١ ، حماد ، نافذ حسين ، مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين ، ص ٩٣.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

يقـــاس علـــى غيـــره مـــن المؤلفـــات كالمراســـيل وتأويـــل مختلـــف الحـــديث .

٢. الشمول والاستيعاب في مادة هذه المؤلفات : حيث اشتملت هذه المؤلفات على كل ما يتعلق بموضوعها من أمور ، فمثلاً كتاب (الكنى والأسماء) كان في الرواة الذين عرفت أسماؤهم ، كما أنه قدم معلومات جليلة وعظيمة عن الرواة في الكتاب ، وكتاب الوحدان جمع الرواة الذين لم يرو عنهم إلا راوٍ واحد .

٣. حققت هذه المؤلفات الغايات من علم مصطلح الحديث ، وهو حفظ الحديث النبوي من الضياع ، و تحصينه و حمايته من الشبهات والخرافات ، و تمييز صحيحه من سقيمه ، فمثلاً كتاب تأويل مختلف الحديث رد على أهل البدع وأزال الإشكال الذي وضعه المتكلمون بين الحديث من ناحية وبين الكتاب والإجماع من ناحية أخرى ، وكتاب مشكل الآثار أزال التعارض الذي قد يحصل بين الأحاديث النبوية نتيجة سوء الفهم والجهل ، وحقق الفائدة بترجيح السنة المسندة الصحيحة على غيرها ، وكتاب المراسيل أفاد الفقهاء بأحاديث مسندة إلى من أرسلها في القضايا التي لا يوجد فيها أحاديث مسندة تغني غناءها .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الثاني : الكتابات التنظيريّة لعلم مصطلح الحديث :فقد ظهرت في القرن الثالث إلى منتصف القرن الرابع الهجري ،أجزاء ورسائل ومقدمات دوّنت فيها بعض علوم الحديث ومصطلحاته ويمكن بيان ذلك فيما يلي:

أولاً :أهمية رسالة الحميدي(ت : ٢١٩هـ). في تدوين قواعد علم مصطلح الحديث.

لقد كان لرسالة الحميدي ([1]) أهميةٌ كبيرة في علم مصطلح الحديث ، حيث كان لها إسهامات كثيرة في قضايا من علم المصطلح ، وهذه الرسالة جزءٌ صغير نفيس لأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي ، رواه عنه بشر بن موسى بن صالح الأسدي (ت ٢٨٨هـ)، ونثره الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) في كتابه (الكفاية في علم الرواية) ، من روايته عن أبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ) ، عن أبي علي محمد بن أحمد بن الحسن الصواف (ت ٣٥٩هـ) ، عن بشر بن موسى ، عن الحميدي([2])، وتتمثل أهميتها فيما يلي :

١. شروط قبول الحديث : لقد بين الحميدي في رسالته أن الحديث يكون حجةً ومقبولاً ، إذا كان متصلاً غير مقطوع ، ويكون الاتصال بأن يروي الحديث رجلٌ ثقة معروف عن مثله ، أو رجلٌ ثقة عن مجهول وعرفه الذي حدث عنه ، فهو يعدل المجهول إذا كان من روى عنه ثقة،وكذلك يكون الحديث مقبولاً إذا كان معروف الرجال،وبذلك يكون الحميدي قد ذكر ثلاثة شروط للحديث المقبول وهي اتصال السند مع عدالة وضبط الرواة ([3]).

قال الحميدي : فإن قال قائل : فما الحديث الذي يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويلزمنا الحجة به ؟ قلت : هو أن يكون الحديث ثابتاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، متصلاً

١إن رسالة الحميدي لم تصل إلينا ، الصويان ، أحمد بن عبد الرحمن ، الإمام عبد الله بن الزبير الحميدي وكتابه المسند ، الرياض ، السعودية ، دار المعراج ، ط : ١ ، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م ، ص : ٣٩ .

٢ العوني ،حاتم بن عارف ، المنهج المقترح لفهم المصطلح ، ص:٤١.

٣ الصويان ، أحمد بن عبد الرحمن ، الإمام عبد الله بن الزبير الحميدي وكتابه المسند ص : ٣٥ – ٣٩ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

غير مقطوع معروف الرجال ،أو يكون حديثاً متصلاً حدثنيه ثقة معروف عن رجل جهلته وعرفه الذي حدثني عنه فيكون ثابتاً يعرفه من حدثنيه عنه حتى يصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم([1]).

٢. الجرح والتعديل عند التعارض: إذا اجتمع في الراوي جرحٌ وتعديلٌ فإن الحميدي يرجح الجرح على التعديل ، والعلة في ذلك أن الجارح يخبر عن أمرٍ باطنٍ قد علمه ، وأخبار المعدل عن العدالة الظاهرة لا ينفي صدق قول الجارح فيما أخبر به ، فوجب لذلك أن يكون الجرح أولى من التعديل.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ الْحُمَيْدِيُّ : فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : لِمَ لَمْ تَقْبَلْ مَا حَدَّثَكَ الثِّقَةُ حَتَّى انْتَهَى بِهِ إِلَى النَّبِيِّ – صلى الله عليه وسلم – ، لِمَا انْتَهَى إِلَيْكَ مِنْ ذَلِكَ مِنْ جَرْحِهِ لِبَعْضِ مَنْ حَدَّثَ بِهِ ، وَتَكُونُ مُقَلِّدًا ذَلِكَ الثِّقَةَ مُكْتَفِيًا بِهِ ، غَيْرَ مُفَتِّشٍ لَهُ ، وَهُوَ حَمَلَهُ وَرَضِيَهُ لِنَفْسِهِ ؟ فَقُلْتُ : لِأَنَّهُ قَدِ انْتَهَى إِلَيَّ فِي ذَلِكَ عِلْمُ مَا جَهِلَ الثِّقَةُ الَّذِي حَدَّثَنِي عَنْهُ ، فَلَا يَسَعُنِي أَنْ أُحَدِّثَ عَنْهُ لِمَا انْتَهَى إِلَيَّ فِيهِ ، بَلْ يَضِيقُ ذَلِكَ عَلَيَّ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ وَاسِعًا لِلَّذِي حَدَّثَنِي عَنْهُ ، إِذَا لَمْ يَعْلَمْ مِنْهُ مَا عَلِمْتُ مِنْ ذَلِكَ ([2]).

٣ . صفات الحديث المردود : لقد بين الحميدي أن الحديث يرد إذا كان في إسناده كذاباً أو مجروحاً بفسق ، أو كان فيه من يتصف بالغلط الفاحش و كثرة الوهم ،أو من كان يصحف الحديث فيغير معناه ، أو من كان يقبل التلقين ، فإنه يرد حديثه ، فقد تعرض الحميدي في كلامه إلى أمور إذا لم توجد في الحديث يرد ولا يقبل ، و هذه الأمور تندرج تحت صفتين من صفات الحديث المقبول وإن لم تذكر صراحةً في كلامه وهما العدالة والضبط التي اشترطها العلماء لقبول الحديث ([3]).

---

١ الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، الكفاية في علم الرواية ، ج :١،ص:٢٤.

[2] ابن أبى حاتم الرازي، عبد الرحمن بن أبى حاتم (المتوفى ٣٢٧ هـ)، الجرح والتعديل ، ج:١،ص:١٠٦.

[3] ابن أبى حاتم الرازي، عبد الرحمن بن ابى حاتم (المتوفى ٣٢٧ هـ)، الجرح والتعديل ، ج:٢،ص:٣٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانياً: أهمية مقدمة سنن الدارمي (ت : ٢٥٥ هـ) في علم مصطلح الحديث .

كان للإمام الدارمي – رحمه الله – جهودٌ في خدمة علم مصطلح الحديث ، و يتبين ذلك من خلال ما وضعه في مقدمة كتابه السنن من أبواب ، حملت عناوينها قواعد لعلم مصطلح الحديث ووضع تحت هذه الأبواب نصوصاً تفصل هذه القواعد ، و يُستدل بها على مضمون هذه الأبواب من قواعد هامة في علم مصطلح الحديث ، ومن هذه القواعد ما يلي:

١. وجوب التثبت في حديث النبي – صلى الله عليه وسلم – وحرمة تعمد الكذب عليه – صلى الله عليه وسلم – :

عبّر الدارمي – رحمه الله – عن هذه القاعدة بعدة أحاديث ساقها تحت باب (اتقاء الحديث عن النبي – صلى الله عليه وسلم – والتثبت فيه) ، وهذه قاعدةٌ أساسية في علم المصطلح ، تثبت أهمية هذا العلم في الحفاظ على حديث النبي– صلى الله عليه وسلم – من الضياع والدخيل عليه ([١])

٢. جواز الرواية بالمعنى : بين الدارمي – رحمه الله – جواز الرواية والتحديث بالمعنى إذا كان المحدث يصيب المعنى دون زيادةٍ أو نقصان ، ففصل الدارمي ووضح ذلك من خلال عرض أقوال العلماء في هذه القضية ، وما استدل به من نصوص عنهم ([٢]).

٣. أخذ الحديث عن الثقات : بحث الدارمي هذه القضية من خلال ما وضعه في كتابه من أقوال عن المحدثين ، تبين وجوب الأخذ عن الثقات الذين جمعوا بين العدالة والضبط والحفظ ، دون غيرهم من الضعفاء والمتروكين ([٣]).

---

[١] الدارمي ، عبد الله بن عبد الرحمن ، سنن الدارمي ، تحقيق عبد الله هاشم ، فيصل آباد ، باكستان ، حديث أكادمي ، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤ م د ط ، باب اتقاء الحديث عن النبي – صلى الله عليه وسلم – والتثبت فيه ، ج : ١ ص ٦٦.

[٢] المصدر السابق ، باب من رخص في الحديث إذا أصاب المعنى ، ج : ١ ، ص ٧٩ .

[٣] الدارمي ، عبد الله بن عبد الرحمن ، سنن الدارمي ، باب الحديث عن الثقات، ج : ١ ، ص ٩٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤. كتابة الحديث : جمع الدارمي – رحمه الله – في مقدمة كتابه أقوال العلماء التي تؤيد أو تعارض كتابة الحديث ، والتي تبين الأسباب التي حملت كل فريق على قوله من الكتابة أو عدم الكتابة ، وقد تناول الدارمي ذلك تحت باب من لم ير كتابة العلم ، وباب من رخص في كتابة العلم ([١]).

٥. أهمية الرحلة في طلب الحديث : إن الرحلة في طلب الحديث لها أهميةٌ في التأكد من مدى صحة الحديث ، إضافةً إلى عدد من الفوائد التي عادت على علم الحديث بالنفع والتطور ، لذلك خص الدارمي مقدمته بالحديث عن هذه القضية تحت باب الرحلة في طلب العلم وتحمل العناء فيه ([٢]).

٦. مذاكرة الحديث : إن مذاكرة الحديث لها فوائدٌ كثيرة منها : ضبط الحديث و حفظه والكشف عن علله ، لذلك اعتنى المحدثون بها ، ولأجل هذا ذكرها هذه الدرامي في مقدمة كتابه تحت باب مذاكرة العلم ، موضحاً اهتمام المحدثين بها وتقديرهم لأثرها في حفظ الحديث بما سرده من أقوال تبين ذلك ([٣]).

٧. العرض بمنزلة السماع : لقد بين الدارمي منزلة العرض على المحدث بما ذكره من أقوال عن المحدثين تبين أهمية هذه الطريقة في تحمل الحديث وأدائه ، والتساوي بين العرض والسماع في المنزلة ، و تثبت صحة الرواية بهذه الطريقة ([٤]).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[١] الدارمي ، عبد الله بن عبد الرحمن ، سنن الدارمي: ج : ١ ، ص ٩٨ – ١٠٧ .

[٢] الدارمي ، عبد الله بن عبد الرحمن ، سنن الدارمي: ج : ١ ، ص ١١٤ .

[٣] الدارمي ، عبد الله بن عبد الرحمن ، سنن الدارمي: ج : ١ ، ص ١١٩.

[٤] الدارمي ، عبد الله بن عبد الرحمن ، سنن الدارمي: ج : ١ ، ص ١٢٢.

ثالثاً :أسس و قواعد علم مصطلح الحديث في مقدمة صحيح مسلم (ت : ٢٦١ هـ).

لقد وضع الإمام مسلم– رحمه الله – مقدمةً لكتابه الصحيح ، بين فيها بعض قواعد علم مصطلح الحديث بشكلٍ واضحٍ و دقيقٍ ، و فصل في عدة قضايا من علم مصطلح الحديث لم يأت أحد قبله بمثل صنيعه في مقدمات الكتب ، وجمع كلام علماء الحديث قبله في هذه القضايا ، وهذا إن كان يدل على شيء إنما يدل على إبداع هؤلاء العلماء في القرن الثالث الهجري ، و بنائهم على جهود السابقين لهم في هذا العلم ، وإضافتهم فنوناً و مصطلحات أخرى استفاد منها اللاحقون لهم ومن جاء بعدهم ، وهذه القضايا هي :

١. أقسام الرواة من حيث القبول والرد :

قسم الإمام مسلم رواة الحديث وحملته إلى ثلاثة أقسام ، ومثل لكل قسم من رواة الحديث بعدد من الرواة ، الذين وجد فيهم وصفٌ معينٌ ، وهذه الأقسام هي :

أ. الحفاظ الذين اتصفوا بالاستقامة في الحديث والإتقان في نقله ولا يوجد في روايتهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش .

ب. المتوسطون في الحفظ والإتقان ، وهم أهل الستر والصدق وتعاطي العلم ، وهم دون الطبقة السابقة ، وهؤلاء يحتج بهم .

ج. قوم متهمون عند أهل الحديث بالكذب والوضع ، أو غلب على حديثهم المنكر أو الغلط ، وهؤلاء هم الضعفاء والمتروكون الذين لا يحتج بهم ، ولا يتشاغلوا بتخريج حديثهم ([1]).

٢. المنكر من الحديث : لقد بيّن الإمام مسلم علامة و صفة المنكر من الحديث وكيفية معرفته ، وذلك إذا عرضت روايته على رواية غيره من أهل الحفظ والإتقان خالفت روايته رواياتهم ، وأنه غير مقبول ([1]).

---

[1] مسلم بن الحجاج القشيري ، صحيح مسلم ، الرياض ، السعودية ، مكتبة الرشد ، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م ، د : ط ، مقدمة صحيح مسلم ص ٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣. زيادة الثقة : الزيادة في الحديث : أن يروي الحديث جماعة من الرواة ويزيد بعضهم في الحديث زيادة ليست في رواية الآخرين سواء في السند أو المتن :

وهذه الزيادة في السند يرويها الإمام مسلم إذا ترجّح وصلها ورفعها لا ما ترجّح انقطاعه وإرساله ووقفه . ويكون الترجيح للأحفظ .

أما الزيادة في المتن : بأن يتفرد الراوي بزيادةٍ في الحديث عن بقية الرواة عن شيخٍ لهم ،وهذه لا يقبلها الإمام مسلم سواء أكانت من ثقة أو من ضعيف ([٢]).

قال مسلم : فأما ما تراه يعمد إلى مثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه ولحديث غيره ، أو لمثل هشام بن عروة ، وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك ، قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره ، فيروي عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحدٌ من أصحابهما ، فغير جائز قبول هذا الضرب من الناس ([٣]).

أما إذا تفرد المحدث بالزيادة التي لا توجد عند غيره من الرواة ، لكن ليس عن شيخهم، وهي أشبه ما يتفرد به المحدث من الحديث، فحكمها القبول مطلقاً سواء أنشأت حكماً أم لم تنشئ ، وسواء كانت الزيادة ممن رواه ناقصاً ثم رواه تاماً ، تقبل بشرط أن يكون المحدث قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا فإذا وجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئاً ليس عند أصحابه قبلت زيادته([٤]).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[١] مسلم بن الحجاج القشيري ، صحيح مسلم ص ٤ .

[٢] مسلم بن الحجاج القشيري ، صحيح مسلم ص ٤ ، الطوالبة ، محمد عبد الرحمن ، الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه ، الأردن ، دار عمار ، ط١ ، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م ، ص ٢٣ .

[٣] مسلم بن الحجاج القشيري ، الجامع الصحيح ، مقدمة الكتاب ص ١٤٠٧ .

[٤] مسلم بن الحجاج القشيري ، الجامع الصحيح ، مقدمة الكتاب ص ١٤٠٧ ، الطوالبة، محمد عبد الرحمن ، الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه ص ٢٣٤.

٤. وجوب الرواية عن الثقات وترك رواية أهل البدع والضعفاء والكذابين والتحذير منهم :

فقد أوجب الإمام مسلم الرواية والتحديث عن الثقات ، وحذر من أخذ الرواية عن الكذابين والمتهمين بالكذب وأهل البدع ، وأصّل لذلك بالنصوص الشرعية من كلام الله – عز وجل – وكلام نبيه – صلى الله عليه وسلم – وأقوال السلف –رحمهم الله– ([1]).

٥. وجوب جرح الرواة الضعفاء لصون الشريعة والذبّ عنها :

فقد ذكر أقوال العلماء في أحوال الرواة وجرحهم بما فيهم ، وعدم السكوت عنهم ، ذاكراً ذلك عن أصحاب هذه الأقوال بالأسانيد الصحيحة ، وهذا فيه خدمة جليلة لعلم مصطلح الحديث ، حيث تمكن من جاء بعده من دراسة هذه القواعد والبناء عليها ، فكتب علم المصطلح مليئة بهذه الأقوال لأهميتها في تطور هذا العلم ([2])، كما بين الإمام مسلم أن المحدثين جرحوا الضعفاء لعلمهم بخطرهم ، ولفساد تركهم يروون هذه الأحاديث دون بيان معاييهم ، واعتبارهم السكوت عن الضعفاء غشاً للمسلمين ، لأن أمر الحديث مهم ، ففيه الحلال والحرام والأمر والنهي ([3]).

٦. الحديث المعنعن :لقد بين الإمام مسلم – رحمه الله – في مقدمة كتابه منهجه في الحديث المعنعن ، فذكر أن الحديث المعنعن الذي يرويه رجل ثقة غير مدلس عن مثله يثبت ويكون حجةً ، إذا أمكن اللقاء والسماع بين الراوي ومن روى عنه ، لكونهما متعاصرين ، وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا أو تشافها بكلام ، إلا أن يكون هناك دلالةٌ بينةٌ أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه أو لم يسمع منه شيئا ، فلا يثبت الحديث ولا يكون حجة ([4]).

---

[1] مسلم بن الحجاج القشيري ، صحيح مسلم در السابق ، باب وجوب الروية عن الثقات وترك الكذابين ، والتحذير من الكذب على رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ج : ١ ، ص ٥ .

[2] المصدر السابق باب بيان أن الإسناد من الدين ، ص ٧ – ١٢ .

[3] مسلم بن الحجاج القشيري ، صحيح مسلم باب بيان أن الإسناد من الدين ، ص ٧ – ١٢.

[4] مسلم بن الحجاج القشيري ، صحيح مسلم باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن ، ص ١٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٧. الحديث المرسل : بين الإمام مسلم أن الحديث المرسل لا يحتج به ، لانعدام السماع والاتصال بين المرسِل ومن أرسل عنه ([١]).

رابعاً: أهمية رسالة أبي داود إلى أهل مكة في تدوين قواع علم مصطلح الحديث (ت٢٧٥هـ).

١. إن رسالة أبي داود السجستاني إلى أهل مكة لها أهميةٌ كبيرة في علم مصطلح الحديث ، فهي تظهر منهجية أبي داوود في سننه ، و تؤسس للحديث عن منهج وشروط العلماء في كتبهم ، وما اتصفت به الكتب من مزايا، وما تضمنته من قواعد مهمة في ميدان علومها ، وهذا الأمر قد ساهم إلى حد كبير في تأليف العلماء فيما بعد كتباً في شروط الأئمة في مؤلفاتهم ،ومنهجهم في كتبهم ، واستخلاص المنهجية التي ساروا عليها في تأليفهم لكتب الحديث ، فاالدارسون لأي كتاب قد يخطئون معرفة منهج صاحب الكتاب وقد يصيبون ، وقد يعرفون بعضه ويخفى عليهم بعضه الآخر ، فإن تولى المؤلف نفسه كشف هذا المنهج وبيان أصوله فهذا شيء نفيسٌ جداً ، وهذا شيء لم يعهد من قبل في القديم ([٢]).

فقد تكلم أبو داود – رحمه الله – في رسالته عن منهجه في الاختصار والاستقصاء والشمول الذي حظي به كتابه ، ونوعية الأحاديث التي في كتابه و درجتها ، و طريقة تعامله مع الأحاديث ، بأسلوب مشوق فيه قوة العبارة ([٣])، وبيّن قيمة كتابه وما تناوله فيه إلى جانب الحديث عن آراء الصحابة في الفقه ، وعدد كتب هذا الكتاب ، وعدد أحاديثه ، واقتصاره في كتابه على أحاديث الأحكام دون الزهد وفضائل الأعمال .

---

[١] مسلم بن الحجاج القشيري ، صحيح مسلم باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن ، ص ١٣ .

٢ أبو داوود السحستاني ، سليمان بن الأشعث ، رسالة أبي داوود إلى أهل مكة في وصف سننه ، تحقيق : محمد الصباغ ، دار العربية ، ط : ٢ ، ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م ،ص ٥ .

٣ أبو داوود السحستاني ، سليمان بن الأشعث ، رسالة أبي داوود إلى أهل مكة في وصف سننه: ص ٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢. إن كتب المصطلح المؤلفة في القرون اللاحقة لعصر أبي داود استفادت من كلام أبي داود في رسالته ، كما نقلت بعض العبارات و بعض القضايا التي وردت في ثنايا هذه الرسالة مما يؤكد أهمية هذه الرسالة في علم مصطلح الحديث التي تعد تقعيداً و تدويناً لعدة قضايا في هذا العلم ، ومن أمثلة ذلك : ما نقله ابن الصلاح(ت ٦٤٣ هـ) في مقدمته والمنذري(ت : ٦٥٦ هـ) في مختصره والسيوطي(ت : ٩١١ هـ) في تدريب الراوي والسخاوي(ت : ٩٠٢ هـ) في فتح المغيث ، ومن هذه القضايا والقواعد في علم مصطلح الحديث ما يلي :

أ.الحديث المرسل وحكمه : فقد ذكر المرسل ، ومن احتج به من العلماء مثل سفيان بن عيينة ، ومن رده منهم كالشافعي وأحمد ، والفرق بين المرسل والمتصل ، وبيّن أن من المراسيل ما هو مسند وهو متصل صحيح ، ومنها ما لا يصح ([١]).

ب. المشهور من الحديث : فقد بيّن أبو داود في رسالته أن الأحاديث التي وضعها في سننه أكثرها مشاهير ، وهي عند كل من كتب شيئا من الحديث إلا أن تمييزها لا يقدر عليه كل الناس ، كما ذكر أن الحديث المشهور إذا كان متصلاً وصحيحاً يحتج به ولا يرده أحد من العلماء ([٢]).

ج. الحديث الغريب : وهو ما كان عكس المشهور ، وهو لا يحتج به ولو كان من رواية مالك و يحيى بن سعيد القطان والثقات من أئمة العلم ([٣]).

كما وردت عدة مصطلحات في رسالته وهي المسند ، متروك الحديث والمنكر والمدلس والمتصل والحديث المعلول بسبب علة الانقطاع .

---

١ أبو داوود السجستاني ، سليمان بن الأشعث ، رسالة أبي داوود إلى أهل مكة في وصف سننه : ص ٨ ، ٣٢ .

٢ المصدر السابق ، ص٢٩ .

٣ أبو داوود السجستاني ، سليمان بن الأشعث ، رسالة أبي داوود إلى أهل مكة في وصف سننه : ص ٢٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

خامساً : علم مصطلح الحديث عند الإمام الترمذي(ت ٢٧٩هـ) في كتابه العلل الصغير.

لقد ظهر تطور علم مصطلح الحديث جلياً عند الإمام الترمذي – رحمه الله – ، حيث سبق غيره في الحديث عن عدة قضايا من علم مصطلح الحديث لم يتطرق إليها من قبله بالتفصيل والبيان ، كما أنه استشهد على ما يقول فيما يذهب إليه ببعض النصوص المنقولة عمّن سبقه من العلماء ، و عندما نقف على هذه القضايا التي تطرق إليها الترمذي في جامعه نلمس مدى التطور والإبداع الذي حصل لعلم مصطلح الحديث في القرن الثالث الهجري من الشمول والدقة في عرض هذه المصطلحات، وهذه القضايا هي :

١. حكم الجرح والتعديل : لقد بين الترمذي وجوب الجرح والتعديل وأنه ليس من الغيبة المحرمة ، وأنكر على من يدعي ذلك ، كما بيّن أن جرح الضعفاء و تعديل الثقات هو منهج السلف من قبله ، الذين كانوا يُبيّنون الضعفاء ولا يحتجون بأحاديثهم و يردوها ، ولم يكونوا يشتغلون بالرواية عمّن كان متّهماً بالكذب في الحديث أو كان مغفلاً يخطئ الكثير، وكانت غاية السلف في بيان أحوال الضعفاء هو النصيحة للدين والحفاظ عليه من المبتدعة والكذابين والضعفاء([1]).

٢. صيغ التحمل والأداء : لقد تضمن الجامع الصحيح حديث الترمذي عن صيغ التحمل والأداء ومن هذه الصيغ العرض : فقد أجازه الترمذي ،وبيّن أنه بمنزلة السماع ، فقال : والقراءة على العالم إذا كان يحفظ ما يُقرأ عليه ، أو يُمسك أصله فيما يُقرأ عليه إذا لم يحفظ ، هو صحيح عند أهل الحديث مثل السماع ([2]).

---

[1] الترمذي ، محمد بن عيسى بن سورة (ت ٢٧٩ هـ) ، سنن الترمذي وهو الجامع المختصر من السنن عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل ، دمشق / سوريا ، مؤسسة الرسالة ، ط : ١ / ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١م ، ص ١٢٨٢ – ١٢٨٣ .

[2] الترمذي ، سنن الترمذي: ص١٢٩٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كما أجاز الترمذي المناولة المقرونة بالإجازة ، وفرق بين صيغ التحمل والأداء ، وأجاز الترمذي الإجازة ، وبيّن المراد منها كعادته في تناوله لقضايا مصطلح الحديث ، فقال : وقد أجاز بعض أهل العلم ، إذا أجاز العالم لأحد أن يروي عنه شيئاً من حديثه ، فله أن يروي عنه ([١]).

٣.الحديث المرسل : فالمرسل عند الترمذي لا يصح وهو ضعيف ، كما ذكر كلام المحدثين في الاحتجاج بالحديث المرسل ، فقال : والحديث إذا كان مرسلاً ، فإنه لا يصح عند أكثر أهل الحديث ، قد ضعّفه غير واحد منهم ، كما بيّن السبب في رد المرسل وهو احتمال كون المُرسَل عنه غير ثقة ([٢]).

٤.الحديث الحسن عند الترمذي : فقد عرّف الحسن وبيّن صفاته ، والحسن الذي أراد هو الحسن لغيره ، قال : وما ذكرنا في هذا الكتاب : " حديث حسن " فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا ، كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ، ولا يكون الحديث شاذاً ، ويروى من غير وجه نحو ذلك فهو عندنا حسن ([٣]).

٥.الحديث الغريب : لقد ذكر الترمذي الغريب في جامعه ، وبيّن أنواعه وضرب أمثلة عليها موضحاً لها ، فمن أنواع الغريب التي ذكرها الترمذي الغريب سنداً ومتناً ، والغريب متناً ، والغريب سنداً ، فقال : وما ذكرنا في هذا الكتاب " حديث غريب " فإن أهل الحديث يستغربون الحديث لمعان : رب حديث يكون غريباً لا يروى إلا من وجه واحد ، ورب رجل من الأئمة يحدث بالحديث لا يعرف إلا من حديثه ، فيشتهر الحديث لكثرة من روى عنه ، ورب حديث يروى من أوجه كثيرة ، وإنما يستغرب لحال السند ([٤]).

---

[١] الترمذي ، سنن الترمذي: ص١٢٩٠ .

[٢] الترمذي ، سنن الترمذي:ص ١٢٩٢ .

[٣] الترمذي ، سنن الترمذي ص ١٢٩٥ .

[٤] الترمذي ، سنن الترمذي: ص ١٢٩٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٦. زيادة الثقة : قد بيّن حكمها ، فهي عنده مقبولةٌ من الحافظ ، وضرب مثالاً على زيادة الثقة المقبولة يوضح الحكم فيها (١).

٧.الحديث المنكر : أطلق الترمذي هذا المصطلح على تفرد الراوي سواء أخالف أم لم يخالف غيره من الرواة ، وهو إطلاق بعض المتقدمين كيحيى بن سعيد القطان و أحمد والنسائي(٢) ،وهو إطلاقٌ عام (٣).

سادساً :أهمية مقدمات كتب ابن حبان (ت ٣٥٤ هـ) في علم مصطلح الحديث .

١. قضايا علم مصطلح الحديث في كتابه الصحيح .

لقد بين الإمام ابن حبان– رحمه الله – قضايا من علم مصطلح الحديث في مقدمة كتابه الصحيح ، فبين شرطه في إخراج الحديث وهو أن يكون في كل شيخ من رواة الحديث يتوافر فيه خمس صفات و خصال وهي :

أ. شروط الحديث المقبول عند ابن حبان :

العدالة في الدين : وبين مقصوده من العدالة بأن يكون الراوي أكثر أحواله طاعة الله ، أي الغالب عليه الطاعة ، لأن الإنسان قد لا ينجو من وسوسة الشيطان فيقع في المعصية .

الصدق في الحديث بالشهرة فيه : فبين أن الصدق يعرفه من كانت صناعته الحديث .

العقل بما يحدث من الحديث.وهو أن يعقل من اللغة بمقدار ما لا يزيل معاني الأخبار عن سننها ، و يعقل من صناعة الحديث ما لا يسند موقوفاً أو يرفع مرسلاً أو يصحف اسماً .

---

[١] الترمذي ، سنن الترمذي: ص ١٢٩٧ .

[٢] سليم ، عمرو عبد المنعم ، شرح علل الحديث للمبتدئين ، مصر ، دار الضياء ، ط١ ، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م ، ص ٥٣ – ٥٨ .

[٣] الترمذي ، سنن الترمذي:ص ١٢٩٩ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العلم بما يحيل معاني ما يروي : وهو أن يعلم من الفقه بمقدار ما إذا أدّى خبراً أو رواه من حِفظه أو اختصره لم يُحله عن معناه الذي أطلقه رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إلى معنى آخر .

المتعري خبره عن التدليس : وهو أن يكون الخبر الذي يرويه الراوي عن مثله أي توفرت فيه الشروط الخمسة ، فيرويه سماعاً حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ([1]).

فاشتراط ابن حبان أن يتوفر في الحديث هذه الصفات الخمس إنما يثبت تطور وتقدم علم مصطلح الحديث على يد ابن حبان ، لأن هذه الشروط أكثرها قد اتفق عليها العلماء فيما بعد ، وجعلوها أموراً إذا توفرت في الحديث ترتب على ذلك قبول الحديث ، وهذان الشرطان هما : ضبط الراوي وعدالته واتصال السند .

ب. زيادة الثقة : يقبل ابن حبان الرفع في الأخبار أو الإسناد من كل شيخ اجتمعت فيه أمور خمسة ، فإن أرسل عدل خبرا وأسنده عدل آخر قبل ابن حبان خبر من أسند لأنه أتى بزيادة حفظها لم يحفظها غيره ممن هو مثله في الإتقان ([2]).

وأما زيادة الألفاظ في الروايات فإنه لا يقبل منها شيئاً إلا ممن كان الغالب عليه الفقه حتى يُعلم أنه كان يروي الشيء ويعلمه ، حتى لا يشك فيه أنه أزاله عن سننه أو غيره عن معناه أم لا ، لأن أصحاب الحديث الغالب عليهم حفظ الأسماء والأسانيد دون المتون ، والفقهاء الغالب عليهم حفظ المتون وأحكامها وأدائها بالمعنى دون حفظ الأسانيد والأسماء ([3]).

ج. حكم رواية أهل البدع : بيّن ابن حبان أن الاحتياط ترك رواية الأئمة الدعاة إلى بدعهم ، والاحتجاج بالرواة الثقات منهم إذا توافرت فيهم الصفات الخمس التي اشترطها في قبول الحديث ،

---

[1] ابن حبان ، محمد بن حبان ، صحيح ابن حبان ، ترتيب علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩ هـ) ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط :١ ، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م ، ص ١٣٩ – ١٤٢ .

[2] المصدر السابق ، ج : ١ ، ص ١٤٦ .

[3] ابن حبان ، صحيح ابن حبان ، ص ١٤٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبين أنه لو تُرك حديثهم جملةً لكان ذلك ذريعةً إلى ترك السنن ، و لم نأخذ من السنن إلا الشيء اليسير ، وهذه مرونةٌ عنده في تعامله مع أحاديث المبتدِعة([١]) .

د. الاختلاط وحكم المختلطين : بين ابن حبان حكم رواية المختلطين ، وهو الاحتجاج فيما رووه موافقاً للثقات ، والاحتجاج بما انفردوا فيه ورواه عنهم الثقات الذين كان سماعهم منهم قبل الاختلاط ، لأن حكمهم حكم الثقة إذا أخطأ فالواجب ترك خطئه إذا عُلم ، والاحتجاج بما نعلم أنه لم يخطئ فيه ([٢]).

هـ. تدليس الثقة : إن ابن حبان لا يحتج بخبر المدلس إلا إذا بيّن السماع فيما روى ، فهو يرى أنه متى قبل خبر مدلس لم يبين السماع فيه لزم قبول المقاطيع والمراسيل كلها ، لأنه لا يُدرى لعل هذا المدلس قد دلس الحديث الضعيف ، إلا أن يكون المدلس لا يدلس إلا عن ثقة فهو يَحتج بخبره ([٣]).

٢.أنواع الجرح في كتابه المجروحين .

ذكر ابن حبان في مقدمة كتابه (المجروحين) وجوب جرح الراوي بما هو فيه ، وساق الأدلة على ذلك من أحاديث النبي – صلى الله عليه وسلم – وأقوال المحدثين ، وبيّن أن جرح الضعفاء والمتروكين أمرٌ لا بد منه لتمييز صحيح الأحاديث من سقيمها ، و تمييز الرواة العدول من المجروحين ، ثم ذكر ابن حبان أنواع جرح الضعفاء التي يجب أن يعرفها كل طالب حديث ، و جعلها عشرين نوعاً ، و هذه الأنواع قد قال بها علماء مصطلح الحديث الذين جاؤوا بعد ابن حبان ، ولم يخرجوا عن هذه الأنواع في الجرح ، و ذكر ابن حبان لهذه الأنواع إنما هو تقعيد وتدوين لأنواع

---

[١] ابن حبان ، صحيح ابن حبان ، ص ١٤٩ .
[٢] ابن حبان ، صحيح ابن حبان ، ص ١٥٠ .
[٣] ابن حبان ، صحيح ابن حبان ، ص ١٥٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجرح وأوصاف المجروحين يثبت تطور علم مصطلح الحديث في القرن الثالث الهجري ، ويمكن إجمال هذه الأنواع في النقاط الآتية :

أ. الوضاعون الذين وضعوا الحديث على النبي – صلى الله عليه وسلم – وهؤلاء أصناف ، منهم الزنادقة الذين يتشبهون بأهل العلم ولا يؤمنون بالله واليوم الآخر وهؤلاء جعلهم في النوع الأول، ومنهم من وضع الأحاديث في الترغيب والترهيب وهؤلاء جعلهم في النوع الثاني ، ومنهم من كان يضع الأحاديث جرأةً واستحلالاً على رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وهؤلاء جعلهم في النوع الثالث ، ومنهم من كان يضع الحديث ليحصل على مكاسب دنيوية وهؤلاء جعلهم في النوع الرابع (١) ، ومنهم القصاص الذين كانوا يضعون القصص و يروونها عن الثقات (٢).

ب. من كتب و غلب عليه الصلاح والعبادة وغفل عن الحفظ والتمييز ، فإذا حدّث رفع المُرسل و أسند الموقوف و قلب الأسانيد وهذا جعله في النوع الخامس (٣)، ومثله ما جاء في النوع العاشر وهو من كان يقلب الأخبار و يسوي الأسانيد (٤).

ج. الضعيف بسبب الاختلاط : وهذا جعله في النوع السادس (٥)، وكذلك من كان يقبل التلقين وهذا جعله في النوع السابع (٦)، أو من حدّث من كتب غيره من دون أن يحفظها أو يكون له سماع ، بسبب احتراق كتبه وهذا جعله في النوع الثاني عشر(٧).

د. الضعيف بسبب أنه لم يكن من أهل الحديث (١) ،وكذلك الضعف بسبب أنه كان يدخل في حديث الراوي من قبل ابنه أو الورّاق وهو لا يميز وهذا جعله في النوع الرابع عشر والخامس

---

١ ابن حبان ،محمد بن احمد البستى ، المجروحين من المحدثين والضعفاءوالمتروكين ، ج : ١ ، ص ١٠ – ٣٥ .

٢ ابن حبان ، المجروحين من المحدثين والضعفاءوالمتروكين: ص ٦٢ – ٦٧ .

٣ المصدر السابق : ص ٦٨ .

٤ابن حبان ، المجروحين من المحدثين والضعفاءوالمتروكين:: ص ٦٨ .

٥ المصدر السابق : ص ٦٨ .

٦ ابن حبان ، المجروحين من المحدثين والضعفاءوالمتروكين:: ص ٦٨ .

٧ ابن حبان ، المجروحين من المحدثين والضعفاءوالمتروكين:: ص ٦٩ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عشر([٢])،وكذلك التحديث عن شيوخ لم يرهم بكتب صحاح ، فالكتب صحيحة لكن السماع غير صحيح ([٣]) .

هـ. الضعف بسبب التحديث عن شيوخ رأوهم وسمعوا منهم ، لكنهم ذكروا عنهم بعد موتهم أحاديث لم يسمعوها منهم ، وهذا جعله في النوع الحادي عشر([٤]).

و. من كثر خطؤه وفحش وغلب صوابه، ([٥]) أو تمادى في خطئه وجعله من النوع السادس عشر([٦]) .

ز. المجاهر بفسقه وإن كان صدوقاً بروايته ، جعله في النوع السابع عشر.

ح. المدلس عمن لم يره ، وهذا جعله في النوع الثامن عشر([٧]) .

ط. الداعي إلى بدعته ،وجعله في النوع التاسع عشر([٨]) .

٣. كتاب الثقات و صفات الرواة الذين يحتج بخبرهم .

لقد بيّن ابن حبان (ت ٣٥٤ هـ) أن الثقة يحتج بخبره ،ويكون عدلاً إذا خلا خبره من خمسة أمور وهي :

أ. أن لا يكون في السند فوق الشيخ الثقة رجل ضعيف لا يجوز الاحتجاج بروايته .

ب. أن لا يكون في السند دون الشيخ الثقة رجل واهٍ لا يجوز الاحتجاج بخبره.

ج. أن لا يكون خبره مرسلاً .

د. أن لا يكون خبره منقطعاً.

---

[١] ابن حبان ، المجروحين من المحدثين والضعفاءوالمتروكين:: ص ٧٠ .

[٢] المصدر السابق : ص ٧٦ .

[٣] ا ابن حبان ، المجروحين من المحدثين والضعفاءوالمتروكين: ن ص ٧٠ .

[٤] ابن حبان ، المجروحين من المحدثين والضعفاءوالمتروكين: ص ٧٠ .

[٥] المصدر السابق : ص ٧٤ .

[٦] المصدر السابق : ص ٧٦ .

[٧] ابن حبان ، المجروحين من المحدثين والضعفاءوالمتروكين:: ص ٨٠ .

[٨] ابن حبان ، المجروحين من المحدثين والضعفاءوالمتروكين:: ص ٨٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هـ.أن لا يكون في الإسناد رجل مدلس لم يبين سماعه في الخبر من الذي سمعه منه ([1]).

فهو يخرج حديث الثقة غير المدلس ، الذي سمع من شيخه وسمع منه الآخذ عنه ، ولا يكون هناك إرسال ولا انقطاع ، وإذا لم يكن في الراوي جرح ولا تعديل ، وكان كل من شيخه والراوي عنه ثقة ، ولم يأت بحديث منكر .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[1] ابن حبان ، محمد ، الثقات ، حيدر آباد ، دائرة المعارف العثمانية ، ط :١ ، ١٣٩٣ هـ -١٩٧٣ م ، ج : ١ ، ص : ١٢ .

الفصل الرابع : مراحل تطور تدوين علم مصطلح الحديث، وتحته مبحثان .

المبحث الأول : الدور الرابع :التدوين الجامع لعلم مصطلح الحديث من منتصف القرن الرابع إلى أوائل القرن السابع الهجري .

المبحث الثاني : الدور الخامس :النضج والاكتمال في تدوين علم مصطلح الحديث في القرون السابع والثامن والتاسع الهجرية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الأول : الدور الرابع :التدوين الجامع لعلم مصطلح الحديث من منتصف القرن الرابع إلى أوائل القرن السابع الهجري ، وتحته مطلبان.

المطلب الأول : الاستيعاب والشمول في التأليف في علم مصطلح الحديث:

المطلب الثاني :التدوين الموضوعي لعلم مصطلح الحديث في القرن الرابع والخامس والسادس الهجري.

المطلب الثالث : أسباب ضعف علم مصطلح الحديث في القرون الرابع والخامس والسادس الهجرية .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الأول : الدور الرابع :التدوين الجامع لعلم مصطلح الحديث من منتصف القرن الرابع إلى أوائل القرن السابع الهجري.

مما يميز هذه المرحلة أن العلماء في هذه الفترة اهتموا بتصانيف السابقين التي كانت تجربة أولى في التدوين ، فجمعوا ما تفرق في مؤلفات الفن الواحد، واستدركوا ما فات السابقين، معتمدين في كل ذلك على نقل المعلومات عن العلماء بالسند إليهم كما فعل سابقوهم، ثم التعليق عليها والاستنباط منها، فقد عمد المصنفون إلى نقل أقوال أئمة الفن في كل مسألة بأسانيدهم، ووضعوا لكل مجموعة منه عنواناً يدل على مضمونها معتمدين على القارئ في فهمها وإدراك مراميها، سوى شيء يسير من الإيضاح أو المناقشة.

المطلب الأول : الاستيعاب والشمول في التأليف في علم مصطلح الحديث:

أولاً : كتاب المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي(ت ٣٦٠ هـ).

١. أسباب تأليف الرامهرمزي لهذا الكتاب .

كانت هناك عدة أسباب دعت الإمام الرامرمزي إلى تدوين قواعد علم مصطلح الحديث في كتابه " المحدث الفاصل بين الراوي والواعي " ، وهذه الأسباب هي :

أ. الرد على من أراد الوضع والانتقاص من شأن أهل الحديث ، فقد تعرض الحديث وأهله إلى هجمة شرسة من أعداء الحديث ، حيث قام المتكلمون وأصحاب البدع بانتقاص أصحاب الحديث وازدرائهم ، كنعتهم لهم بالحشوية والرعاع وحملة أسفار ، وأسرفوا في ذمهم والتقوّل عليهم ، فبيّن الرامهرمزي من خلال كتابه مكانتهم وشرفهم وفضلهم ، وجميل أدبهم وخلقهم واحترامهم للعلم وأهله ، وما لهم من جهد عظيم في نقل الدين وسير الأنبياء والمرسلين ([1]).

[1] الرامهرمزي ، الحسن بن عبد الرحمن ، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ، محمد عجاج الخطيب ، لبنان ، دار الفكر ، ط : ١ ، بيروت ١٣٩١ هـ ١٩٧١ م ، ص ١٥٩ ،العوني : المنهج المقترح في فهم المصطلح ، ص ١٨٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب. حث طلبة الحديث في زمانه على التأدب بآداب الحديث ، و تحذيرهم من الوقوع في الخطأ والزلل وذلك بالاشتغال بقليل الفائدة من العلم، الذي يؤخذ عليهم ويعد طعناً فيهم من قبل أعداء الحديث وأهله، كتضييع الأعمار والأوقات يتتبع الطرق و تكثير الأسانيد من غير فائدة ،وطلب الشواذ من المتون دون طلب أبواب العلم النافعة الأخرى ([1]).

ج. الخشية من ضياع الموروث العظيم من علم مصطلح الحديث لعدم تدوينه وجمعه ، خصوصاً مع بداية ظهور العلوم العقلية وكثرة الإقبال عليها ، وظهور الاختلال في طريقة طلب العلم نتيجة الترف العلمي ، ولعل عنوان الكتاب المحدث الفاصل بين الراوي والواعي يشعر بموضوع الكتاب والغاية من تصنيفه ([2]).

٢. أهميته في علم مصطلح الحديث .

تبوأ كتاب المحدث الفاصل بين الراوي والواعي أهميةً كبيرة في علم مصطلح الحديث ، تتجلى في الأمور التالية :

أ. إنه أول كتاب قام بتدوين علوم وقواعد علم مصطلح الحديث تدويناً مستقلاً عن غيره من العلوم والفنون ، حيث جمع مؤلفه علوم الحديث دون غيرها من العلوم والفنون، فهو أول كتاب في علم مصطلح الحديث ، فلم يعثر على كتاب صُنف في موضوعه قبله أو في عصره ،ويعد جامعاً لجهود السابقين في علم مصطلح الحديث ، وحافظاً لها من الضياع ، فقد كانت تروى قواعد هذا العلم مشافهةً في الغالب أو غلب عليها الجانب التطبيقي قبل هذا العصر ،وكان نواةً لما بعده من المؤلفات ككتاب الكفاية للخطيب البغدادي (٣).

---

[1] الرامهرمزي ، الحسن بن عبد الرحمن ، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ص ١٦١ ،العوني : المنهج المقترح في فهم المصطلح ص ١٦٥ .

[2] العوني : المنهج المقترح ص ٧٤ .

٣ الرامهرمزي ، الحسن بن عبد الرحمن ، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ، ص ٢٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب. إن هذا الكتاب كان استكمالاً لجهود حفظ السنة النبوية ، فقد حفظت السنة النبوية ودونت في القرن الأول والثاني والثالث الهجري ، ثم كان حفظ القواعد التي استخدمت في حفظ السنة على يد هذا العالم ، فاكتمل التدوين النظري والعملي للسنة النبوية ، فكانت محاولة الرامهرمزي هي الأولى من نوعها في هذا المجال ، وإن كان غيره ممن قبله قد ذكروا قضايا وأنواعاً من هذا العلم في بعض مصنفاتهم، قال الحافظ ابن حجر: " فإِنَّ التَّصانيفَ في اصْطِلاحِ «أَهلِ الحَديثِ» قَدْ كَثُرَتْ للأئمةِ في القديمِ والحَديثِ : فَمِن أَوَّلِ مَن صَنَّفَ في ذلك القاضي أبو محمَّد الرَّامَهُرْمُزِيّ في كتابه ((المحدِّث الفاصل)) ([1]).

ج. يعد ما كتبه الرامهرمزي في كتابه تحت باب ((كتابة الحديث)) أصلاً للكتاب الذي وضعه الخطيب البغدادي تحت عنوان " تقييد العلم " بعد قرن من عصر الرامهرمزي ، حيث تناول الرامهرمزي هذه القضية بالتحليل والبيان والترجيح بين أقوال العلماء ، حيث روى في كتابه أخبار من أباح الكتابة ومن كرهها ومن كان يكتب فإذا حفظ محا ما كتب ، ومن كان يحفظ ثم يكتب ما يحفظ ، ومن كره ذلك ، كما وصل إلى نتيجةٍ مفادها زوال أسباب منع الكتابة وكراهتها ،وأكد ضرورة الاعتماد عليها في حفظ الحديث وضبطه ([2]).

د. يعد ما كتبه الرامهرمزي في كتابه حول((تحمل الحديث وأدائه وآداب سماعه ، وما كتبه عن الإملاء والاستملاء وعن التبويب والتصنيف)) أول ما كتب في هذا الموضوع ، كما أنه يعد المادة الأولية لكتاب الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع الذي صنفه الخطيب البغدادي بعد مائة عام من تأليف الرامهرمزي ([3])، وكذلك كتاب أدب الإملاء والاستملاء للسمعاني (ت: ٥٦٢هـ)..

---

١ ابن حجر العسقلاني ، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر:ج:١، ص ١ .

[2] الرامهرمزي : المحدث الفاصل ، ص ٣١ .

[3] الرامهرمزي ، الحسن بن عبد الرحمن ، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ، ص ٣٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هـ. إن كتاب الرامهرمزي يعد موسوعةً لأقوال المحدثين القدماء في علم مصطلح الحديث ، حيث نقل في كتابه كثيراً من أقوال المحدثين مما لم يتيسر لغيره نقلها إلينا ، نقلها بالسند الصحيح إلى أصحابها ، فكان المصدر الوحيد لها ، كما نقل عن بعض العلماء أقوالهم في قضايا من علم مصطلح الحديث التي لم يكتب لأكثرها البقاء ، فكان كتاب المحدث الفاصل خير دليل عليها وحافظاً أميناً لها كروايته عن علي بن المديني والبرديجي مثلاً ([1]).

٣. خصائص الكتاب .

إن لكتاب المحدث الفاصل بين الراوي والواعي خصائص و سمات معينة تثبت قيمته ، ويمكن إجمال هذه الخصائص والسمات فيما يلي :

أ. رتب المؤلف كتابه " المحدث الفاصل بين الراوي والواعي " على الأبواب سيراً على نهج القدماء في ترتيب كتبهم ، فبدأ بعد المقدمة بالحديث عن فضل الطالب لسنة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وكيف تكون النية في طلب الحديث وأوصاف طالب الحديث وآدابه.

ثم تكلم عن الإسناد العالي والنازل ، وما يتعلق بذلك من الارتحال في طلب الحديث، ومن لا يرى الرحلة والتعالي في الإسناد إذا حصل له الحديث مسموعاً ، ثم بيّن فضل وأهمية من جمع بين الرواية والدراية ، ثم بيّن أسماء رواة قد يهم فيها كثيرٌ من أهل العلم ، ثم بيّن اقتران علم أهل الحديث الدراية بالرواية ، ومعرفة المحدثين بالأحاديث الموضوعة ، و موقفهم من الكذبة وفحصهم للحديث ، وعرضهم له على الجهابذة ([2]).

ثم تكلم عن المحدث وسنة التحديث ، ثم تحدث عن كتابة الحديث وأهميتها في حفظ الحديث و ضبطه ، ثم بيّن صفات الراوي الذي يؤخذ عنه ، ثم بيّن طرق التحمل ورأي العلماء فيها ، ثم مسائل تقويم اللحن وإصلاحه والرواية بالمعنى.

---

[1] الرامهرمزي : المحدث الفاصل ، ص ٣٥ .

[2] الرامهرمزي ، الحسن بن عبد الرحمن ، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ص ٢١٤ – ٣٥٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثم تكلم عن ضرورة حفظ الحديث وعدم وضعه في غير أهله ، ثم ذكر أدب المحدثين مع حديث رسول الله ، ككراهتهم التحديث بلا نية أو التحديث في الطريق و تطهرهم قبل الجلوس في مجلس الحديث و غير ذلك من الآداب ، ثم بيّن رأي العلماء في الإبانة عن أحوال الرواة الضعفاء ثم تكلم عن الإملاء والاستملاء ، وعن عقد المجالس في المساجد وسرد الحديث وانتخابه والتلقين ، ثم ختم كتابه بالحديث عن التبويب في التصنيف والجمع بين الرواة ([1]).

ب. سمو لغة المؤلف في كتابه ، وقوة أسلوبه ، و سهولة عبارته، فالرامهرمزي أديبٌ شاعر ، قد استدل في أقواله وما يذهب إليه بالشعر ، كما برز في كتابه رجوعه إلى اللغة في ضبط الألفاظ والأسماء .

ثانياً :الحاكم النيسابوري(ت ٤٠٥ هـ) و جهوده في علم مصطلح الحديث .

١. أسباب تأليفه لكتاب معرفة علوم الحديث .

لقد كان للإمام الحاكم النيسابوري أسبابٌ ودوافعٌ وراء تأليف كتابه معرفة علوم الحديث ، وهذه الأسباب والدوافع كان وراءها بصيرة الإمام الحاكم بأحوال الحديث والمشتغلين فيه ، والتي دفعته إلى وضع حلول وعلاج لأي مشكلة قد تعترض علم الحديث ، وهذا إجمال لهذه الأسباب فيما يلي :

أ. كثرة البدع وقلة معرفة الناس بأحوال السنة ، فقد انتشرت في عهد الحاكم العلوم العقلية ، وطغت هذه العلوم على الحياة العلمية في عصر الحاكم ، وقل اهتمام طلبة العلم بأصول الشريعة وخصوصاً السنة ، الأمر الذي أدى إلى كثرة البدع المخالفة للدين .

ب. ضعف طلبة الحديث، وانشغالهم بقليل الفائدة الذي لا جدوى فيه عن طلب علوم الشريعة النافعة ، كالبحث عن الشاذ من المتون ، مما أدى إلى ضياع أوقاتهم وعدم الاستفادة منها بشيء يخدم السنة النبوية ويطور علومها .

---

[1] الرامهرمزي ، الحسن بن عبد الرحمن ، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ص ٥٥٣ – ٦٢٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ج. خدمة السنة النبوية و طلبة الحديث بتأليف كتاب يجمع أنواع وفنون علم مصطلح الحديث ، يكسب طلبة علم الحديث بالمعرفة الكافية والشاملة في تعاملهم مع السنة المطهرة ([١]).

٢. مكانة كتاب معرفة علوم الحديث في علم مصطلح الحديث .

إن لكتاب معرفة علوم الحديث للحاكم أهميةً كبيرة في علم مصطلح الحديث ، تثبت وتؤكد هذه الأهمية خصائص التدوين المستقل لعلم مصطلح الحديث في القرن الرابع الهجري ، و يمكن بيان أهمية هذا الكتاب في علم مصطلح الحديث فيما يلي :

أ. إنه ثاني الكتب المؤلفة في علم مصطلح الحديث والمدونة لعلومه وفنونه ، جامع لشتات هذا العلم من قضايا تناولها السابقون في القرون السابقة لعصره ، كما أن هذا الكتاب سد الثغرات والنقص في المُؤلف الذي سبقه بوجهٍ عام ، ،وبغيرها من المؤلفات التي سبقته وألفت في نوع معين بشكل خاص .

قال ابن خلدون: ومن فحول علمائه يعني علوم الحديث وأئمتهم أبو عبد الله الحاكم وتآليفه فيه مشهورة، وهو الذي هذّبه ورتب محاسنه ([٢]).

ب. إن كتاب معرفة علوم الحديث أول كتاب سمّى هذا الفن وهذا العلم الذي يتضمن فنون ومصطلحات عديدة بعلوم الحديث ، وإن كان الرامهرمزي أول من دون علم مصطلح الحديث في مصنف واحد ([٣]).

---

[١] الحاكم النيسابوري : محمد بن عبد الله ، معرفة علوم الحديث ، بيروت ، المكتب التجاري ، ط :٢ ، ١٩٧٧ ، ص ١ –٢، انظر الجزائري ، طاهر بن صالح ، توجيه النظر إلى أصول الأثر ، بيروت، دار المعرفة ، د : ط ، ص ١٦٢ .

[٢] ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد ، مقدمة ابن خلدون ، ،د:ن،د:ط،ج:١ ص ٢٥٤ .

[٣] الغوري ، علم مصطلح الحديث ص ٦٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ج. إن كتاب الحاكم " معرفة علوم الحديث " أول من رتب فنون وعلوم مصطلح الحديث حيث جعله في اثنين وخمسين نوعاً، وأول من خص تسمية كل موضوع منه بنوع، وبذلك ميز علم مصطلح الحديث عن بقية العلوم التي تُرتب فيها الموضوعات بطريقة الأبواب ([١]).

د. إن كتاب " معرفة علوم الحديث " قد بيّن المراد من هذا العلم ، وأوجد الأبواب الحقيقة له ، والتي لها علاقةٌ كبيرة بالحديث ، فجعل صفات الحديث في أنواع ، وقسم الحديث عدة تقسيمات حسب اعتبارات معينة ، وميز بين الأنواع المختلفة ، وضبط القواعد وهذّبها، كما ضرب الأمثلة على كل نوع من الأنواع ، فمثلاً قد ميز المعضل والمنقطع والمرسل ، وبيّن الشاذ والمعل ، وبيّن المسند والموقوف، وبيّن التابعين وأتباعهم ، وغير ذلك من الأمثلة العديدة ([٢]).

هـ. مادة الكتاب عبارةٌ عن نقلٍ لكلام أئمة الحديث من شيوخ الحاكم ومن قبلهم من أئمة القرن الثاني الهجري، وخصوصاً أئمة القرن الثالث الهجري حيث بلغ علم مصطلح الحديث قمة التطور والإبداع، كما في كلامه على المرسل ([٣])، وفي المعضل ينقل تعريف ابن المديني في بيان تعريف وحد المعضل ([٤])، وفي مصطلح الشاذ ينقل كلام الشافعي فيه ، كذلك التدليس ([٥]) ، وفي صيغ التحمل والأداء ([٦])، والرواية عن المبتدعة ([٧]).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[١] الغوري ، علم مصطلح الحديث: ص ٦٥ .

[٢] الغوري ، علم مصطلح الحديث: ص ٦٥ .

[٣] الحاكم :معرفة علوم الحديث ، ص ٢٦ .

[٤] الحاكم :معرفة علوم الحديث: ص ٣٦ .

[٥] الحاكم :معرفة علوم الحديث: ص ١٠٣ .

[٦] الحاكم :معرفة علوم الحديث: ص ٢٥٦ – ٢٦١ ، العوني :المنهج المقترح ، ص ١٨٧ .

[٧] الحاكم : معرفة علوم الحديث ، ص ١٣٨ .

ثالثاً :تدوين علم مصطلح الحديث في مقدمة كتاب الإرشاد إلى معرفة علماء الحديث للخليلي (٣٦٧ هـ – ٤٤٦ هـ) :

لقد جمع الإمام الخليلي – رحمه الله – قضايا من علم مصطلح الحديث في مقدمة كتابه الإرشاد إلى معرفة علماء الحديث ، تميز الإمام الخليلي في عرض هذه القضايا ، وكانت له أقوالٌ في عدد من القضايا من هذا العلم خالف بها غيره من المحدثين ، وهذه القضايا التي تضمنتها المقدمة ما يلي :

فقد تضمنت أقسام الحديث وأنواعه ، ثم بيّان وتفصيل هذه الأنواع، فقال : أقسام الحديث المروية عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : صحيح متفق عليه ، صحيح معلول ، صحيح مختلف فيه ، شواذ ، أفراد ، وما أخطأ فيه إمام ، وما أخطأ فيه سيء الحفظ يضعف من أجله ، وموضوع وضعه من لا دين له ([1])، وفيما يلي بيان لذلك :

١. الحديث الصحيح المتفق عليه :فقد بيّن الخليلي صفات الحديث الصحيح المتفق عليه، وضرب أمثلةً عليه ، وهو الذي يرويه أحد الأئمة الثقات كمالك، ويكون سنده عدولاً ثقات ([2]).

٢. الحديث الصحيح المعلول : فبيّن أن العلة تقع في الأحاديث من أنحاء شتى لا يمكن حصرها ، فالعلة عنده :هي وجود سبب غير قادح في صحة الحديث ، ومن هذه الأسباب أن يروي الثقات حديثاً مرسلاً ، وينفرد به ثقةٌ مسنداً ، فالمسند صحيح وحجة ولا تضره علة الإرسال ، كما ضرب أمثلة تبيّن ذلك ([3]).

---

١ الخليلي : الخليل بن عبد الله بن أحمد ، الإرشاد في معرفة علماء الحديث من تجزئة السلفي ، تحقيق محمد سعيد بن عمر إدريس ، الرياض ، مكتبة الرشد ، ط :١ ، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م ، ج : ١ ، ص ١٥٧ .

٢ الخليلي : الخليل بن عبد الله بن أحمد ، الإرشاد في معرفة علماء الحديث: ج : ١ ، ص ١٥٧ .

٣ الخليلي : الخليل بن عبد الله بن أحمد ، الإرشاد في معرفة علماء الحديث: ج : ١ ، ص ١٦٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣. الحديث الذي يخطئ فيه الثقة : أي أن يروي الراوي الثقة الحديث ويخطئ فيه بأن يخالف غيره من الثقات ([1]).

٤. الحديث الفرد : قد بيّن الخليلي الأفراد ، وضرب أمثلة عليه وهو عنده أنواع هي :

أ. وهو الذي يتفرد به حافظ مشهور ثقة أو إمام عن الحفاظ والأئمة فهو صحيح متفق عليه.

ب. كما بيّن أن الفرد قد يتفرد به ضعيف وضعه على الأئمة والحفاظ .

ج. ومنه ما يتفرد به غير حافظ يُضعف من أجله وإن لم يتهم بالكذب .

د. وهو الذي ينفرد به شيخ لا يُعرف ضعفه ولا توثيقه فهو لا يحكم بصحته ولا بضعفه ([2]).

٥. الحديث الشاذ : فقد عرّفه ولم يقيده بشيء ، فقال: وهو ما ليس له إلا إسنادٌ واحد يشذ بذلك شيخ ثقة أو غير ثقة ، فما كان من غير ثقة فمتروك لا يُقبل ، وما كان من ثقة يتوقف فيه ولا يُحتج به ([3]).

٦. الإسناد العالي : فقد بيّن أن الإسناد العالي ليس بقرب الإسناد وبعده ، ولا بقلة عدد الرواة وكثرتهم ، وإنما هو بأن يكون رواته علماءً وحفاظاً ، أو بتقدم موت راويه ، كما ضرب أمثلة على ذلك([4]) .

---

١ الخليلي ، الإرشاد في معرفة علماء الحديث: ج : ١ ، ص ١٦٧ .

٢ الخليلي ، الإرشاد في معرفة علماء الحديث: ج : ١ ، ص ١٧٢ .

٣ الخليلي الإرشاد في معرفة علماء الحديث: ج :١ ، ص ١٧٦ .

٤ الخليلي ، الإرشاد في معرفة علماء الحديث: ج :١ ، ص ١٧٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رابعاً : منهج ابن حزم الظاهري(ت : ٤٥٦ هـ) في علم مصطلح الحديث .

لقد كان للإمام ابن حزم الظاهري إسهاماتٌ كبيرة في علم مصطلح الحديث ، بما تضمنته كتبه من حديث عن قواعد هذا العلم ، كما أنه كان في حديثه عن قواعد هذا العلم متفقاً مع المحدثين في بعض قضايا هذا العلم ومختلفاً معهم في قضايا أخرى ، ومن أبرز القضايا التي تبيّن منهج ابن حزم في علم مصطلح الحديث ما يلي :

١. مفهوم السنة عند ابن حزم الظاهري :

فقد خالف ابن حزم المحدثين في عدم إدخاله في مسمى الحديث ما يقوله الصحابي " السنة كذا " وأمرنا بكذا ، أي ما يشعر أن ذلك كان باطلاع النبي– صلى الله عليه وسلم – ودرايته ، فلم يعده من الحديث ، فقال ليس هذا إسناداً ولا يقطع على أنه عن النبي – صلى الله عليه وسلم – ولا ينسب إلى أحد قولٌ لم يروَ أنه قاله ، ولم يقم برهانٌ على أنه قاله ، وذكر أدلة تؤكد بطلان هذا الأمر([1]) .

٢. الحديث المتواتر : فابن حزم قد قسم الحديث إلى قسمين ،خبر متواتر وخبر آحاد ، والمتواتر عنده : هو ما نقله كافةٌ بعد كافة حتى تبلغ به النبي – صلى الله عليه وسلم – وهو خبرٌ لم يختلف فيه مسلمان في وجوب الأخذ به ، وأنه حقٌ مقطوع في غيبه ،لأن بمثله عرفنا أن القرآن هو الذي أتى به محمد – صلى الله عليه وسلم – ([2]).

وخالف ابن حزم المحدثين في تحديد حد المتواتر بعدد معين من الرواة قليل أو كثير، فهو ينظر إلى النقلة باعتبار تواطؤهم على الكذب أم لا ، فهو لا يفرق بين من كثُر عددهم أو قل ،

---

١ ابن حزم ، الإحكام في أصول الأحكام ، بيروت ، دار الآفاق الجديدة ط٢ ، ج ٢ ، ص ٧٢ ، العمري : دراسات في منهج النقد عند المحدثين، الأردن ، دار النفائس ، ط١ ، ١٤٢٠ هـ ٢٠٠٠ م ص ١٢٢ .

٢ ابن حزم ، علي بن أحمد ، الإحكام في أصول الأحكام ، ،ط١ ، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م ، ج ١، ص ٢٢٦ – ٢٣٠ ، العمري ، محمد علي قاسم ، دراسات في منهج النقد عند المحدثين ، ص ١٢٥ ، فوزي ، اسماعيل رفعت ، منهج ابن حزم الظاهري في الاحتجاج بالسنة ، مصر ، دار الوفاء ، ط:١ ، ١٤٣٠هـ –٢٠٠٩ م، ج:١ ،ص: ٢٢٦–٢٣٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فجميعهم سواء، فربما يجوز على جماعةٍ كثيرة التواطؤ على الكذب إذا رغبوا أو رهبوا ، فالتواتر عنده قد يتحقق في اثنين تيقن عدم اجتماعهما وعدم اتفاقهما على التحديث بحديث واحد ([1]).

٣. حديث الآحاد : وهو عنده ما نقله الواحد عن الواحد ، واتصل برواية العدول إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ووجب العمل به ، ووجب العلم بصحته أيضاً ، فهو يرى أن خبر الواحد حقٌ مقطوع به، يفيد العلم بنفسه دون قرائن، أو تلقي الأمة له بالقبول ، واستدل على ذلك بأدلة من القرآن والسنة والإجماع ، فابن حزم قد خالف المحدثين في قولهم أن خبر الواحد يفيد الظن دون العلم([2]) .

٤. قبول حديث العدل وزيادته :

فقد بيّن أنه يقبل خبر العدل بأي صيغة من صيغ التحمل والأداء جاء بها ، إلا ما عُلم أنه أرسله أو أسقط بعض إسناده ، فشرطه في قبول حديث الراوي توفر العدالة والفقه فقط ، فقال : إذا روى العدل عن مثله خبراً حتى يبلغ به النبي– صلى الله عليه وسلم – فقد وجب الأخذ به ، ولزم طاعته والقطع به ، سواء أرسله غيره أو أوقفه سواه ، أو رواه كذّاب من الناس ، وسواء روي من طريق أخرى أم لم يرو إلا من تلك الطريق ، وسواء كان ناقله عبداً أو امرأة أو لم يكن ، إنما الشرط العدالة والتفقه فقط .

وقال : لكنّا نترك من حديثه ما علمنا أنه أسقط بعض من في إسناده ، ونأخذ من حديثه ما لم نوقن فيه شيئاً من ذلك ، وسواء قال أخبرنا فلان ، أو قال عن فلان ، كل ذلك واجبٌ قبوله ([3]).

---

[1] ابن حزم ، علي بن أحمد ، الإحكام في أصول الأحكام ، ج ١، ص ٢٢٦ – ٢٣٠ ، العمري ، محمد علي قاسم ، دراسات في منهج النقد عند المحدثين ، ص ١٢٥ ، فوزي ، اسماعيل رفعت ، منهج ابن حزم الظاهري في الاحتجاج بالسنة ، ج:١ ،ص: ٢٢٦-٢٣٠.

[2] ابن حزم الإحكام في أصول الأحكام ، ج ١ ، ص ١٠٨ – ١١٩ .

[3] ابن حزم ، الإحكام ، ط ٢ ، ص ١٤٠ -١٤١ – ١٤٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وزيادة العدل الأخذ بها فرضٌ، سواء روى العدل تلك الزيادة وانفرد بها أو شاركه فيها غيره مثله أو دونه أو فوقه ، فلا يجوز اعتبار هذه الزيادة علةً أو مظهراً من مظاهر الضعف ، فالزيادة مقبولةٌ بجميع صورها وحيثياتها.

فما أسنده العدل وما أرسله غيره ، وما خولف فيه أو شاركه فيه غيره سواء ، ولو كان المخالف أو المُرسِل أعدل وأحفظ أو مثله أو دونه ([1]).

٥. رفض مبدأ التفضيل بين الرواة العدول عند الترجيح بين الروايات : فقد أنكر ابن حزم على من قال : فلان أعدل من فلان، وعمد بذلك إلى ترجيح خبر الأعدل على من هو دونه في العدالة ، فبيّن ابن حزم أن هذا لا يجوز ، لأن الله لم يفرق بين خبر عدل وخبر عدل آخر أعدل منه ، فقد يعلم الأقل عدالة مالا يعلمه الأعدل ، فقد جهل أبو بكر وعمر ميراث الجدة ، وعلمه المغيرة بن شعبة ومحمد بن مسلمة ، وبينهما وبين أبي بكر وعمر بونٌ بعيد إلا أنهم كلهم عدول ، ولأن ما يُخاف من العدل يُخاف وقوعه من الأعدل، فالعدالة التزام العدل ، والعدل هو القيام بالفرائض واجتناب المحارم ، والضبط لما روى وأخبر به فقط .

ومعنى قولنا: فلان أعدل من فلان أي أنه أكثر نوافل منه في الخير فقط ، وهذه صفةٌ لا مدخل لها في العدالة ، فصح أنه لا يجوز ترجيح رواية على أخرى ([2]).

٦. الحديث الضعيف عند ابن حزم :

لقد منع ابن حزم العمل بالحديث الضعيف مطلقاً : فقد قال : " ومما غلط فيه بعض أصحاب الحديث أن قال فلاناً يحتمل في الرقائق ولا يحتمل في الأحكام ، فقال وهذا باطل لأنه تقسيمٌ فاسد لا برهان عليه، بل البرهان يبطله وذلك أنه لا يخلو كل أحد في الأرض من أن يكون فاسقاً أو غير فاسق

[1] ابن حزم ، الإحكام في أصول الأحكام ، ج١ ، ص ٩٠ – ٩٤ ، العمري : دراسات في منهج النقد غند المحدثين ص ١٢٣ .
[2] ابن حزم الإحكام في أصول الأحكام ، ج ١ ، ص ١٤٣ – ١٤٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

،ولا سبيل إلى مرتبة ثالثة ، فالفاسق لا يحتمل في شيء ([1]).

سابعاً : طرق التحمل والأداء عند ابن حزم:

قد أجاز ابن حزم طرق التحمل إلا الإجازة فقد قال ببطلانها ، فما رواه العدل بأي صيغةٍ من صيغ التحمل عمن أدركه فروايته محمولةٌ على الاتصال ، لأن الأصل في العدل أن يصدّق ولا يتهم فيما أسنده عن غيره ، ما لم يثبت عكس ذلك .

قال ابن حزم : وإذا علمنا أن الراوي العدل قد أدرك من روى عنه من العدول فهو على اللقاء والسماع ، لأن شرط العدل القبول وسواء قال : حدثنا أو أنبأنا ، أو قال : عن فلان أو قال : قال فلان ، كل ذلك محمولٌ على السماع منه ، وحكم العدل الذي قد ثبتت عدالته هو على الورع والصدق ، لا على الفسق والتهمة وسوء الظن المحرم بالنص ، حتى يصح خلاف ذلك ([2]).

لكنه قد أبطل الإجازة وبيّن أنه من روى الحديث بهذه الطريقة فقد أباح الكذب ، فقال : وأما الإجازة التي يستعملها الناس فباطل ولا يجوز لأحدٍ أن يجيز الكذب ، ومن قال ارْوِ عني جميع روايتي دون أن يخبره بها ديواناً ديواناً ، وإسناداً إسناداً ، فقد أباح الكذب ، لأنه إذا قال حدثني فلان ، أو عن فلان ، فهو كاذب أو مدلس بلا شك لأنه لم يخبره بشيء .

فالطرق الجائزة عنده هي مخاطبة المحدث للآخذ عنه، أو سماع المحدث من الآخذ وإقراره له بصحته ، أو كتابة المحدث إلى الآخذ عنه ، أو مناولته إياه كتاباً فيه علم ، وقوله : هذا أخبرني به فلان عن فلان([3]).

---

[1] ابن حزم الإحكام في أصول الأحكام ، ج ١، ص ١٤٣ .

[2] ابن حزم ، الإحكام ، ج ٢ ، ص ٢١ .

[3] ابن حزم ، الإحكام ، ج ٢ ، ص ١٤٧ – ١٤٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

خامساً :تدوين علوم السند والمتن في مقدمة كتاب التمهيد لابن عبد البر القرطبي (٣٦٨ – ٤٦٣ هـ) :

لقد كان لمقدمة كتاب التمهيد لابن عبد البر القرطبي أثرٌ ومساهمةٌ كبيرةٌ في علم مصطلح الحديث و يثبت ما جاء فيها، أهميةَ القرن الخامس الهجري في حفظ نتاج القرون السابقة ، المتعلق بعلم مصطلح الحديث، كما يثبت سبق ابن عبد البر في تقرير قواعد هذا العلم وضبطها ، ومن القضايا التي تحدث عنها هي :

١. **الحديث المعنعن والمؤنّن** : فقد بيّن ابن عبد البر أن الإسناد المعنعن الذي صورته : فلان عن فلان عن فلان ، أجمع أئمة الحديث على قبوله، ولا خلاف بينهم في ذلك إذا جمع شروطاً ثلاثة وهي : عدالة المحدثين في أحوالهم ، ولقاء بعضهم بعضاً مجالسةً ومشاهدة ، وأن يكونوا براءةً من التدليس (١).

كما بيّن ابن عبد البر في مقدمته أن جمهور العلماء على أن (عن وأن) سواء ، وأن الاعتبار ليس بالحروف ، وإنما هو باللقاء والمجالسة والسماع والمشاهدة ، فإذا كان سماع بعضهم من بعض صحيحاً كان حديث بعضهم عن بعض بأي لفظٍ ورد محمولاً على الاتصال حتى تتبين فيه علة الانقطاع ، فالإسناد المتصل بالصحابي سواء قال فيه قال رسول الله أو أن رسول الله أو عن رسول الله أنه قال أو سمعت رسول الله كل ذلك سواء (٢).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

١ ابن عبد البر القرطبي ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، تحقيق عبد الرازق المهدي ، بيروت ، لبنان ، دار إحياء التراث العربي ، ط : ١ ، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م ، ج : ١ ، ص ٤٨ .

٢ ابن عبد البر القرطبي ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ج : ١ ، ص ٥٣ .

٢. التدليس عند ابن عبد البر الأندلسي :

فالتدليس عنده: هو أن يحدث الرجل عن الرجل قد لقيه ، وأدرك زمانه ، وأخذ عنه ، وسمع منه ، وحدث عنه بما لم يسمعه منه ، إنما سمعه من غيره عنه ممن ترضى حاله أم لا ترضى ، وهو لا يجوز إلا في الإسناد المعنعن .

كما بيّن سبب التدليس وهو أنّ المدلس لم يرضَ حال من حدّث عنه أو دلّس عنه لأنه استصغره .

وحكمه أنه مذموم إن دلس عن غير ثقة ،ولا يُحتج بشيء مما رواه حتى يقول أخبرنا أو حدثنا([1]) .

٣. الحديث المرسل :

فقد بيّن أن حد المرسل هو حديث التابعي الكبير عن النبي – صلى الله عليه وسلم – وما يجري مجراه من مرسل من دون هؤلاء .

كما بيّن أسباب الإرسال : وهي علم المُرسِل بصحة ما أرسله لسماعه الحديث عن جماعة إلى ذلك المعزي إليه الخبر ،أو يكون المرسل للحديث نسي من حدثّه به وعرف المعزي إليه الحديث ، أو كان أصل مذهب المُرسل أنه لا يأخذ إلا عن ثقة ، أو أرسله مذاكرةً يثقل معها الإسناد ، أو لمعرفة المخاطبين بذلك الحديث واشتهاره عندهم.

---

١ ابن عبد البر القرطبي ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ج :١ ، ص ٥٤ ، التونسي ، طه بن علي بُوسريح ، المنهج النقدي عند الحافظ ابن عبد البر من خلال التمهيد ، ص ١٤١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وحكم المُرسل هو اعتبار حاله ، فإن كان لا يأخذ إلا عن ثقة وهو في نفسه ثقة يجب قبول حديثه مرسله ومسنده ، وإن كان يأخذ عن الضعفاء ويسامح نفسه في ذلك وجب التوقف عما أرسله حتى يُسمي من الذي أخبره ([١]).

٤. الحديث المنقطع :

فقد بيّن ابن عبد البر حد الحديث المنقطع ، وهو كل ما لا يتصل سواء كان يعزى إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – أو إلى غيره([٢]).

٥. الحديث المسند : فقد بيّن ابن عبد البر حد المسند فقال : فهو ما رفع إلى النبي خاصة ، ، سواء كان متصلاً أو منقطعاً وضرب أمثلةً على المسند المتصل والمنقطع ([٣]).

٦. الحديث المتصل :

وهو ما صح فيه المجالسة واللقاء والسماع بين الراوي ومن بعده في الإسناد ([٤]).

٧. الحديث الموقوف :

وهو عنده ما وقف على الصاحب ولم يبلغ به النبي – صلى الله عليه وسلم – مثل مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر قوله([٥]).

٨. صفات الراوي الثقة الذي يحتج بحديثه :

فقد بيّن شروط الحديث المقبول التي أُجمع عليها ، وهي اتصال السند وعدالة الرواة و ضبطهم ، وفصّل في ذلك بذكره شروط العدالة والضبط ، و كيفية الاتصال .

---

[١] ابن عبد البر القرطبي ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ج :١ ، ص ٥٠ ، التونسي ، طه بن علي بُوسريح ، المنهج النقدي عند الحافظ ابن عبد البر من خلال التمهيد ، ، ص ١٢٨ .

[٢] ابن عبد البر القرطبي ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ج :١ ، ص : ٥١ .

٣ ابن عبد البر القرطبي ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ج :١ ، ص : ٥١ .

٤ ابن عبد البر القرطبي ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ج :١ ، ص :٥٢، التونسي ، طه بن علي بُوسريح ، المنهج النقدي عند الحافظ ابن عبد البر من خلال التمهيد ، بيروت ، لبنان ، دار ابن حزم ، ط١ ، ١٤٢٩ – ٢٠٠٨ م ، ص ١٢٣ .

٥ ابن عبد البر القرطبي ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ج :١ ، ص : ٥٢ التونسي ، طه بن علي بُوسريح ، المنهج النقدي عند الحافظ ابن عبد البر من خلال التمهيد ، ص ١٢٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فقد بيّن ابن عبد البر أن الراوي الذي يُقبل نقله ، ويحتج بحديثه ويُجعل سنة وحكماً في دين الله ، لابد أن يتوفر فيه عدة أمور وهي: أن يكون حافظاً إن حدّث من حفظه ، عالماً بما يحيل من المعاني ، ضابطاً لكتابه إن حدّث من كتابه ، يؤدي الشيء على وجهه ، متيقظاً غير مغفل، يستحب أن يؤدي الحديث بحروفه لأنه أسلم له ، فإن كان من أهل الفهم والمعرفة جاز له أن يحدث بالمعنى وإن لم يكن كذلك لم يجز له ذلك ، لأنه لا يدري لعله يحيل الحلال حراماً، ويحتاج أن يكون ثقةً في دينه ، عدلاً جائز الشهادة مرضياً ، وأن يروي عن مثله سماعاً واتصالاً حتى يتصل ذلك إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – فإذا كان كذلك ، وكان سالماً من التدليس كان حجةً فيما نقل وحمل من أثر في الدين([1]).

٩. **مفهوم العدل:** وهو كل حامل علم معروف بالعناية به ، فهو عدلٌ محمول في أمره أبداً على العدالة ، حتى يتبين في حاله أو في كثرة غلطه ([2]).

١٠.**حديث الآحاد** : لقد بيّن ابن عبد البر في مقدمة كتابه التمهيد إجماع أهل العلم من أهل الفقه والأثر في جميع الأمصار على قبول خبر الواحد العدل، وإيجاب العمل به إذا ثبت، ولم ينسخه غيره من أثر أو إجماع.

كما أنه يوجب العمل دون العلم ، لأنه لا يوجب العلم عندهم إلا ما شُهد به على الله ، و قطع العذر بمجيئه قطعاً لا خلاف فيه([3]) .

---

[1] ابن عبد البر القرطبي ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ج ١ ، ص ٥٣ – ٥٤ .

[2] ابن عبد البر القرطبي ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، ج ١ ، ص ٥٣ – ٥٤ .

[3] ابن عبد البر القرطبي ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، ج ١ ، ص ٥٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سادساً :أهمية كتاب الكفاية في أصول الرواية للخطيب البغدادي (٣٩٢ هـ – ٤٦٣ هـ) في علم مصطلح الحديث .

لقد كان للخطيب البغدادي أثرٌ كبير في علم مصطلح الحديث ، فقد ألف مؤلفات عديدة في هذا الفن، تشهد كلها بمكانته و تميزه في ميدان هذا العلم ، ومن أهم كتبه كتاب الكفاية في علم الرواية ، وهذا بيان وتفصيل لأهمية هذا الكتاب .

١. هذا الكتاب كما قال مؤلفه في مقدمته يقدم لطلبة الحديث دراسةً وافيةً وواضحةً لأصول علم الحديث وشرائطه، وأقوال ومذاهب المتقدمين التي تبين قواعد علم الحديث ، والتي يتوصل من خلالها إلى خدمة حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وتميز صحيحه من ضعيفه ، وهذه القواعد الدقيقة التي وضعها العلماء السابقون والتي تناولها الخطيب بالبيان والتحليل والترجيح، إنما تثبت حكمة المحدثين وفضلهم وعبقريتهم النادرة في منهجهم العظيم والدقيق في خدمة السنة النبوية المصدر الثاني للتشريع الإسلامي ([1]).

٢. الاستيعاب والشمول لمباحث وأنواع علم مصطلح الحديث :

فكتاب الكفاية قد بلغت أبحاثه وأبوابه السبعين ومائة ([2])، قد استوعب جل أقوال أئمة الحديث في أصول علم الحديث ، واعتمد على تلك الأقوال في تقرير قواعد هذا العلم وشرح مصطلحاته ، حيث شملت أبحاثه وأبوابه الحديث عن أقسام الأخبار، وكذلك الحديث عن طرق التحمل والأداء وآداب الرواية ، و غير ذلك من قضايا هذا العلم كحكم التدليس والاحتجاج بالمراسيل والنقل عن أهل الغفلة ومن لا يضبط الرواية ، وذكر من يرغب بالسماع منه لسوء مذهبه، ووجوب العمل بخبر الآحاد

---

[1] الخطيب البغدادي ، الكفاية في أصول الرواية ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٣٠ هـ -- ٢٠٠٩ م ، ص ١١ – ١٥ .

٢ الترابي ، بابكر حمد ، الخطيب البغدادي وجهوده في علم الحديث ،رسالة ماجستير قدمت في جامعة أم القرى / كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، إشراف أبو العلى علي أبو العلى ، ١٤٠٢ هـ – ١٤٠٣ هـ ، د : ن ، د : ط ، ص ١٩٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والحجة على من أنكر ذلك ، ومتى يصح سماع الصغير ([١])، فما جمعه الخطيب في هذا الكتاب يغني عن غيره من الكتب المؤلفة قبله، فهو من أهم كتب المتأخرين الذين ساروا على منهج المتقدمين .

٣. تناول الكتاب قضايا علم مصطلح الحديث على طريقة المتقدمين ، و خصوصاً علماء الرواية ، فقد عنون الخطيب لكل باب بما يكشف عن مقصده جامعاً تحته النصوص الواردة في الموضوع من أحاديث نبوية وآثار وأقوال أئمة العلم ، ملتزماً في عرضها بالسند المتصل بينه وبين المروي عنه ، فيذكر الرأي الراجح والآراء الأخرى المتعارضة مع الرأي الراجح ،ثم يذكر ما يؤيد الرأي الراجح ويبطل الآراء الأخرى كما في مسألة سماع الصغير ([٢])، ورواية الثقة عن غيره ليست تعديلاً له ، والقول في سبب العدالة هل يجب الإخبار به أم لا ([٣])، والرد على من زعم أن العدالة هي إظهار الإسلام وعدم الفسق الظاهر ([٤]).

٤. إن كتاب الكفاية في أصول الرواية للخطيب يثبت ويؤكد مدى التطور الذي وصل إليه التأليف في علم مصطلح الحديث، فلم يقتصر مؤلفه على الجمع لأقوال ما سبقه في هذا العلم ، وذكرها مسندةً إلى مؤلفيها فحسب ، بل تعدى ذلك إلى بروز ووضوح أثر شخصيته في التأليف من خلال مناقشته للنصوص وأقوال العلماء وترجيحه بينها، واختيار الأرجح والأصوب من هذه الأقوال ، كما في باب ذكر الحجة في إجازة رواية الحديث بالمعنى ([٥]) ، والكلام في إرسال الحديث وحد المرسل، وهل يجب العمل بالمراسيل أم لا([٦])، والكلام في الإجازة وأحكامها وتصحيح العمل بها .

٥. إن كتاب الكفاية كان له أثرٌ في المؤلفات المتأخرة ككتاب علوم الحديث لابن الصلاح ، الذي يعد أشهر كتب المتأخرين حيث عوّل ابن الصلاح عليه وأخذ منه واستفاد منه، ،وقد أثبت ابن

---

[١] الخطيب ، الكفاية في أصول الرواية ، ص ١٥ .
[٢] الخطيب ، الكفاية في أصول الرواية ، ص ٦٧ – ٦٩ .
[٣] الخطيب ، الكفاية في أصول الرواية ، ص ١١٥ .
[٤] الخطيب ، الكفاية في أصول الرواية ، ص ٩٦ .
[٥] الخطيب ، الكفاية في أصول الرواية ، ص ٣٢١ .
٦ الخطيب ، الكفاية في أصول الرواية ، ص ٤٠٣ – ٤١٩ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حجر هذه الحقيقة بما نقله عن الحافظ ابن نقطة(ت ٦٢٩ هـ) الذي قال: كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه ([1]) .

فابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ) في مقدمته يلخص كلام الخطيب بعبارة من عنده ، كما أنه قد يأتي في بعض الأحيان بعبارة الخطيب و يصدرها بقوله : ذكر الحافظ الخطيب ، ونجد اسم الخطيب في المقدمة يذكر في كل نوع تقريباً ، كما نجد ذلك في قضية معرفة المسند([2])، ومعرفة المنقطع([3]) مثلاً.

المطلب الثاني :التدوين الموضوعي لعلم مصطلح الحديث في القرن الرابع والخامس والسادس الهجري.

فهذه نماذج من الكتب المؤلفة موضوعياً في هذه المرحلة فيما يلي:

أولاً.كتاب الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي وأثره في علم مصطلح الحديث .

لقد كان الخطيب البغدادي كثير التصنيف في علوم الحديث ، ومن أبرز مصنفاته في علم مصطلح الحديث كتابه الجامع ، الذي ساهم مؤلفه من خلاله في إرساء دعائم هذا الفن على أسس متينة لم يُسبق الخطيب إليها، والتي تثبت أثر الخطيب في علم مصطلح الحديث ، ومما يبيّن أهمية هذا الكتاب في علم المصطلح ما يلي :

١. **الاستيعاب والشمول :** فقد استوعب الخطيب في هذا الكتاب كل ما ينبغي للمحدث وطالب الحديث أن يتحليا به من الآداب والواجبات والأصول التي تقتضيها صنعة الحديث ، وقد ذكر

---

١ ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي بن حجر ، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ، تحقيق :عبد الله بن ضيف الله الرحيلي ، الرياض ، مطبعة سفير ، ط:١ ، ١٤٢٢هـ، ج:١ ،ص:٣٣.

٢ ابن الصلاح ،عثمان بن عبد الرحمن، معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح ،تحقيق: نور الدين عتر ، دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م ،ج:١ ،ص: ٤٢.

٣ ابن الصلاح ، ، معرفة أنواع علوم الحديث ص ٥٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ذلك في أبواب بلغت ثلاثة وثلاثين، واشتمل على كل ما يجب على خادم حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – من التحلي به في السماع والتحمل والأداء والنقل ، وسنن الحديث ورسومه و تسمية أنواعه وعلومه (١)، فكتاب الجامع يحقق غاية كل من أراد النهاية في البحث في هذا الموضوع .

وهو فريدٌ في بابه، قيمٌ في موضوعه خصوصاً أن معاصر الخطيب ابن عبد البر الأندلسي قد ألف في هذا الموضوع كتاباً وهو جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته و حمله، لكنه لم يكن شاملاً كشمول الجامع للخطيب ، بل ولم يستوفِ في الفصول المتعلقة بآداب الرواية الاستيفاء الذي سار عليه الخطيب في هذا الكتاب ، وزاد ابن عبد البر في كتابه زيادات ليست لها علاقة بآداب وأخلاق الرواية .

٢. **هذا الكتاب يظهر مدى التطور والتكامل في علم مصطلح الحديث :** حيث قام المؤلف بالاستفادة من جهود و مصنفات من سبقه في هذا الموضوع والزيادة عليها ، لاسيما من كتاب المحدث الفاصل للرامهرمزي ، وما أفاده الخطيب من هذا كتاب المحدث الفاصل يعتبر شيئاً يسيراً بالنسبة لحجم الكتاب وغزارة موضوعاته وتنوعها وما ساقه من الروايات في كل جزئية منها (٢).

٣. اتسمت طريقة المؤلف في عرض قضايا وقواعد هذا العلم بتأثره بمنهج المتقدمين في الترتيب على الأبواب، وإيراد الأدلة التي تعبر عن الأبواب بالسند المتصل إلى أصحابها، بعد الحديث بإيجاز عن مقصود الباب وموضوعه ، فيبدأ بالحديث النبوي إن وُجد ، ثم أقوال الصحابة وآراء العلماء في الموضوع ، مع العناية بالجزئيات بدقة وإتقان(٣)، ليخرج الكتاب كأفضل تصنيف في آداب المحدث وأخلاقه في عصره(٤).

---

١ الخطيب البغدادي ، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، تحقيق محمود الطحان، الرياض ، مكتبة المعارف ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م ، د . ط ، ص ٤٧ .

٢ الخطيب البغدادي ، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، ص ٤٨ .

٣ الخطيب ، الجامع ، باب النية في طلب الحديث ، ص ٨١ .

٤ الترابي ، الخطيب البغدادي وجهوده في علم الحديث ، ص ١٧٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانياً :كتاب تقييد العلم للخطيب البغدادي(٣٩٢ هـ – ٤٦٣ هـ) .

إن كتابة الحديث وتدوينه قضيةٌ مهمة من قضايا علم مصطلح الحديث ، تناولها الخطيب البغدادي في هذا الكتاب ، تنبعث أهميتها من أنها تصون الحديث النبوي عن الطعن والشبهات ، و تثبت كتابة الحديث النبوي في العصر النبوي ، ويمكن بيان أهمية هذا الكتاب على النحو التالي :

١. إن كتاب تقييد العلم بحث موضوعاً دقيقاً ومهماً، وعالج مشكلة حقيقية تتعلق بالسنة النبوية ، المصدر الثاني للتشريع الإسلامي ، لم يسبق الخطيب أحدٌ في إفراده بالتأليف لأهميته ، توصل مؤلفه إلى نتيجة مفادها أن كتابة الحديث في أول العهد النبوي كانت مكروهةً لعدة أسباب ، ثم أصبحت كتابته مباحةً بعد أن زالت الأسباب والموانع لكتابته ، وهذا يظهر الفائدة والدقة في التأليف الموضوعي لعلم مصطلح الحديث عند علماء القرن الخامس الهجري، حيث عالج الخطيب هذه القضية بعد أن علق في النفوس واشتهر بين عامة الناس ، أن الحديث أو ما يطلق عليه لفظ العلم قد ظل أكثر من مائة سنة يتناقله العلماء حفظاً دون أن يكتبوه ، واستمر هذا الظن أكثر من خمسة قرون متتابعة وهو يزداد توسعاً ويظهر بقوة ([1])، وذلك بسبب وجود أحاديث عن الرسول – صلى الله عليه وسلم – تنهى عن كتابة شيء سوى القرآن وآثار عن السلف كذلك ، وأخرى تجيز كتابة الحديث ، وكذلك الخطأ في تأويل ما ورد عن المحدثين في تدوين الحديث وتصنيفه من إن أول من دوّن العلم هو ابن شهاب الزهري الذي توفي سنة ١٢٤ هـ ، فلم ينتبهوا إلى الفرق بين التدوين والكتابة أو الفرق بين التدوين والتصنيف .

فهذا الأمر قد طرح إشكالية وفرضية هو أن ذاكرة الناس أضعف من أن تتناول مادة العلم بأجمعه فتحفظها من الضياع، وتقيها من الشرود إذااعتمد في حفظ السنة على الحفظ فقط دون الكتابة الذي وردت النصوص في حظرها وعدم السماح بها .

---

[1] الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، تقييد العلم ، تحقيق يوسف العش ، دار إحياء السنة النبوية ، ط٢ ، ١٩٧٤ م ، ص ٥ – ٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢. الاستيعاب والشمول والوضوح في هذا الكتاب : فقد جمع جميع الأحاديث والآثار المتعلقة بموضوع كتابة الحديث، و قسم كتابه إلى أقسام أربعة جعل في القسم الأول الأحاديث والآثار التي تنهى عن كتابة الأحاديث ، وفي القسم الثاني ذكر الأسباب والموانع التي صرح بها الصحابة والتابعون في امتناعهم عن الكتابة، وفي القسم الثالث ذكر الأحاديث والآثار المرخصة بالكتابة ، وتوصل إلى نتيجة وهي وجوب كتابة الحديث لزوال الموانع من الكتابة في الصدر الأول ، ثم جعل القسم الرابع في فضل الكتب وما قيل فيها ([١]).

فالكتاب إضافة إلى أنه تضمن مادةً علميةً في هذا الموضوع لم يتضمنها غيره وخصوصاً في فضل الكتابة ، فقد فصّل الخطيب في هذا الموضوع وأبطل تناقض الأحاديث واختلاف الأخبار ، كما أنه قدم هذا الموضوع بأسلوب مستقيم متتبعاً فيه التسلسل التاريخي والمنطقي الذي أثبت من خلاله أن تقييد الحديث مباح غير محظور، ومستحب غير مكروه ([٢])، فجمع بين الفقه والتاريخ في بيان ذلك ([٣]). في حين تناول من قبله من العلماء هذا الموضوع في ثنايا كتبه كابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) في كتابه تأويل مختلف الحديث، الذي فسر الأحاديث المتناقضة في ظاهر معناها، والرامهرمزي (ت : ٣٦٠ هـ) في كتابه المحدث الفاصل ، والخطابي (ت : ٣٨٨ هـ) في معالم السنن ، فقد كان هؤلاء المحدثون يؤولون تأويلات دون الاستشهاد بنصوص يستخرجون منها ما يقولون([٤]) .

ثالثاً : الرحلة في طلب الحديث للخطيب البغدادي(٣٩٢ هـ – ٤٦٣ هـ).

إن حفظ الحديث النبوي الذي هو المصدر الثاني للإسلام ، و تمييز صحيحه من سقيمه كان غاية المحدثين ، فبذلوا من أجل ذلك كل ما في وسعهم ، ورحلوا المسافات البعيدة وتحملوا عظيم المشقة من أجل التأكد من صحة الحديث والوقوف على أسانيده والبحث عن علله ، حتى أن الرحلة

---

[١] الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، تقييد العلم ، ص ١١ – ١٤ .

[٢] الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، تقييد العلم ، ص ٢٨ .

[٣] الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، تقييد العلم ، ص ١٠ .

[٤] الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، تقييد العلم ، ص ٩ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في طلب الحديث كانت من منهج المحدثين وطريقهم في التحصيل العلمي ، ولأهمية الرحلة في ميدان الحديث فقد ألف الخطيب في هذه القضية كتابه الرحلة ، مبيناً فضلها ومقتصراً في حديثه على الرحلة من أجل الحديث الواحد فقط ، وهذا بيانٌ لأهمية هذا الكتاب في علم مصطلح الحديث فيما يلي :

١. **الموضوعية والشمول في هذا الكتاب :** حيث تناول الخطيب البغدادي جانباً من موضوع الرحلة ، وهو الرحلة من أجل الحديث الواحد فقط ، ثم تكلم بشمول عن هذا الموضوع فبدأ كتابه بفضل العلم والرحلة من أجله، فذكر الآيات الكريمة والأحاديث النبوية الواردة في فضل العلم والحث على طلبه ، ومثل على ذلك برحلة سيدنا موسى – عليه السلام – إلى الخضر – عليه السلام – ثم ذكر أنباء الصحابة الذين رحلوا إلى بعضهم من أجل حديث واحد ، وأتبع ذلك بأخبار من بعد الصحابة من التابعين ومن بعدهم في رحلاتهم للحديث الواحد ، ثم ختم كتابه ببيان أنباء من رحلوا إلى محدث لسماع حديثه فمات المحدث قبل بلوغ الطالب مراده ، فالخطيب – رحمه الله – اقتصر على جانب الرحلة من أجل الحديث الواحد فقط ، ولو قصد الرحلة في طلب الحديث جملةً ، لبلغ الكتاب مجلدات ضخمة ، لأنه سيضم أسماء كافة رواة الحديث ، لأنه قل أن تجد راوياً لم يرحل في تحصيل الحديث ([1]).

٢. جمع الخطيب ما يتعلق بهذا الموضوع في كتابه من أخبار نادرة تدل على علو همة المحدثين وصدق نيتهم في طلب الحديث والتثبت منه في عصر الصحابة والتابعين ، فما جمعه لا يوجد في كتاب آخر ، فهو يذكر كل حديث وخبر بالسند المتصل إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – أو إلى من يسوق أخبار رحلاتهم من الصحابة فمن بعدهم، وهذه هي طريقة المتقدمين حيث كانوا لا ينقلون شيئاً من حديث أو أثر إلا بالسند إلى قائله ([2]).

---

[1] الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، الرحلة في طلب الحديث ، تحقيق نور الدين عتر ، د . ن ، ط ١ ، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م ، ص ٥٨ – ٥٩ .

[2] المصدر السابق : ص ٥٩ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رابعاً : كتاب الفصل للوصل المدرج في النقل للخطيب البغدادي(٣٩٢ هـ – ٤٦٣ هـ) :

إن كتاب الفصل للوصل المدرج في النقل له أهميةٌ كبيرة في علم مصطلح الحديث ، وهذه الأهمية ينظر إليها من أمور متعددة متعلقة بالكتاب ، فمؤلفه الخطيب البغدادي رائد الإبداع والتطور لعلم مصطلح الحديث في القرن الخامس الهجري، وصاحب التصانيف المتعددة والقيمة ، والكتاب يمثل تطوراً للتدوين الموضوعي لهذا العلم ، ومما يُثبت أهميته ما يلي :

١. **الكتاب فريدٌ في بابه :** فلم يسبق الخطيب أحدٌ في التأليف في هذا النوع من علم مصطلح الحديث ، فالخطيب البغدادي أول من ألف في هذا الموضوع ، وكل من أتى بعد الخطيب قد استفاد من هذا الكتاب ([1]).

قال ابن الصلاح : " وهذا النوع قد صنف فيه الخطيب البغدادي في كتابه الموسوم بالفصل للوصل المدرج في النقل فشفى وكفى "([2])، وقد لخصه ابن حجر العسقلاني في كتاب سماه تقريب المنهج بترتيب المدرج .

قال ابن حجر وقد لخصته ورتبته على الأبواب والمسانيد وزدت على ما ذكره الخطيب أكثر من القدر الذي ذكره([3]) .

٢. **الشمول في كتاب الفصل للوصل المدرج في النقل :** فالكتاب قد اشتمل على نوعي الإدراج في السند والمتن ، كذلك فيه من المتون والأسانيد وبيان عللها ما لا يوجد عند غيره أو هو مفرق في عدة كتب عند من سبقه ([4])، واشتمل على أمثلة عديدة للإدراج ، قل نظيرها في الكتب التي

---

[1] الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، الفصل للوصل المدرج في النقل ، تحقيق محمد بن مطر الزهراني ، الرياض ، السعودية ، دار الهجرة ، ط١ ، ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٧ م ، ج : ١ ، ص ٣١ .

[2] ابن الصلاح ،عثمان بن عبد الرحمن، معرفة أنواع علوم الحديث / تحقيق : ماهر فحل ج: ١،ص :٢٠٠.

[3] ابن حجر: النكت على ابن الصلاح ، (٢ / ٨١١) .

[4] الخطيب البغدادي : الفصل للوصل المدرج ص ٤٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عنيت بهذا الموضوع، فكتاب تقريب المنهج بترتيب المدرج هو تلخيص لهذا الكتاب وزيادة عليه ، وتلخيص السيوطي المسمى المَدرج إلى المُدرج اقتصر على مدرج المتن وحذف الأسانيد ([1]).

فقد قال السيوطي في مقدمة كتابه هذا جزءٌ لطيف سميته المَدرج – بفتح الميم – إلى المُدرج – بضم الميم – لخصته من تقريب المنهج بترتيب المدرج لشيخ الإسلام الحافظ ابن حجر إلا أنني اقتصرت فيه على مدرج المتن دون مدرج الإسناد لأن العناية بتمييز كلام الرواة من كلام النبوة أهم ، وعوضته من مدرج الإسناد زوائد مهمة من مدرجات المتون خلا عنها كتابه وهي مسطورة في كتب النقاد ([2]).

٣. الكتاب يمثل دراسة نظرية وتطبيقية لهذا النوع من علم مصطلح الحديث :

فالخطيب البغدادي قد بيّن في مقدمة كتابه أن الإدراج علةٌ يشكل أمرها على أصحاب الحديث وتخفى على النقاد منهم وأهل المعرفة ، ثم ذكر أن الإدراج أنواع في السند والمتن مثّل عليها بمائة وأحد عشر حديثاً ، وهذه الأنواع هي :

أ . أحاديث وصلت متونها بقول رواتها وسيق الجميع سياقة واحدة ، فصار الكل مرفوعاً إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – وهذا المدرج سواء أكان من كلام الصحابة أو التابعين أو أتباعهم ، وذكر في هذا النوع سبعة وأربعين حديثاً، فهو يذكر الحديث الذي وقع فيه الإدراج ، ثم يعقبه بالرواية التي فيها الإدراج ، ثم يذكر الطرق الأخرى للحديث الخالية من الزيادة المدرجة ، ليبين وقوع الإدراج في تلك الرواية .

ب. ومنها ما كان متن الحديث عند راويه بإسناد غير لفظة منه أو ألفاظ فإنها عنده بإسناد آخر ، فلم يبيّن ذلك بل أدرج الحديث وجعل جميعه بإسناد واحد ، واشتمل هذا النوع على ستة وعشرين حديثاً .

---

[1] الخطيب البغدادي : الفصل للوصل المدرج ، ج ١ ، ص ٣٣ .

[2] السيوطي : مقدمة المدرج إلى المدرج حققه وقدم له: الشيخ صبحي السامرائي ص ١٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ج. ومنها ما ألحق بمتنه لفظة أو ألفاظ ليست منه ، وإنما هي من متن آخر ، ومثّل على هذا النوع بستة عشر حديثاً .

د. ومنها ما كان بعض الصحابة يروي متنه عن صحابي آخر عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فوصل بمتن يرويه الصحابي الأول عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ومثّل له بحديثين فقط .

و. ومنها ما كان يرويه المحدث عن جماعةٍ اشتركوا في روايته، فاتفقوا عن واحد منهم خالفهم في إسناده ، فأدرج الإسناد وحمل على الاتفاق ،ومثّل له بعشرين حديثاً ([1]).

خامساً : العلو والنزول للمقدسي وأهميته في علم مصطلح الحديث(٤٤٨ هـ – ٥٠٧ هـ)

.

لقد كان هناك اهتمامٌ كبير من علماء الحديث بالسند ، لما للسند من أهمية في حفظ المتن والتأكد من صحة نسبة المتن إلى قائله ، ومن قضايا السند المهمة العلو والنزول ، فكان للإمام المقدسي جهدٌ كبير في تناولها وبحثها ، ويمكن بيان أهمية هذه الرسالة في علم مصطلح الحديث من خلال ما يلي :

١. شمول هذه الرسالة في حديثها على جميع قضايا هذه المسألة ، فقد بيّن المؤلف في بداية كتابه أنه سيتناول هذه المسألة ، من خلال بيان علامة العلو في الحديث ، وكيفية تمييز العلو والنزول من قبل المبتدئين من طلبة العلم ، وشرح ذلك مع ذكر الأمثلة والشواهد على ذلك ، متبعاً في ذلك الاختصار ([2]).

---

[1] الخطيب البغدادي : الفصل للوصل المدرج في النقل: ج ١ ، ص ٤٧ .

[2] المقدسي : محمد بن طاهر ، مسألة العلو والنزول في الحديث وفضل أصحاب الحديث ، تحقيق: أحمد فريد المزيدي ، لبنان ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م ، ص ١٨٩ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢. هذه الرسالة فريدةٌ في بابها ، فلم يسبق المؤلف أحدٌ في تناول هذه القضية باستقلالية عن غيرها من المسائل ، وكان مقصد المؤلف إفادة طلبة علم الحديث ، من خلال بيان فضل العلو في السند ،وفضل أصحاب الحديث ،والأدلة من الكتاب والسنة في بيان فضلهم ، وأقوال السلف في بيان فضلهم ، ([1]) ودرجات العلو في السند مع التمثيل عليها وشرحها والتفريق بينها ، كما تناول أقوال العلماء في مدح العلو وذم النزول في السند ([2]).

سادساً : شروط الأئمة الستة للمقدسي وأهميته في علم مصطلح الحديث .

إن البحث عن شروط علماء الرواية ومناهج الكتب الستة جزءاً هاماً من علم مصطلح الحديث ، فقد أفرده بعضهم بالتأليف ، وتعرض له آخرون ضمن كتب مصطلح الحديث ، بل ذكره بعض العلماء في كتب الرجال عند الحديث عن تراجم هؤلاء الأئمة ، لهذا ألّف الإمام المقدسي في شروط الأئمة الستة لأهميتها والحاجة لبيانها ، ويمكن بيان أهمية هذا الكتاب بما يلي :

١. إن هذا الكتاب يخدم علم الرواية ، بما بيّنه من مناهج علماء الرواية في كتبهم ، وتحقق هذا البيان بعد سبر هذه الكتب واستقرائها ، فالاستفادة من أي كتاب لا تحصل إلا بعد معرفة منهج مؤلفه ، وغرضه من تأليفه ، وشرطه في كتابه من خلال بيان كيفية اختيار الأحاديث وتخريجها في كتبهم ، ومدى التزامهم في مصنفاتهم بشروطهم ، وكتاب شروط الأئمة الستة قد عني مؤلفه ببيان ذلك .

٢. التدوين الموضوعي والمستقل لمناهج الأئمة الستة في كتبهم ، وهم البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجة ، حيث عمد المؤلف إلى بيان مناهج أصحاب الأصول ، وما التزموا به في تخريج الأحاديث في كتبهم ، بشكل مستقل عن غيره من مباحث هذا العلم ([3]).

---

[1] المقدسي : ، مسألة العلو والنزول في الحديث وفضل أصحاب الحديث: ص ١٩٠ – ١٩٣ .

[2] المقدسي : ، مسألة العلو والنزول في الحديث وفضل أصحاب الحديث: ص ١٩٥ .

[3] المقدسي ، محمد بن طاهر ، شروط الأئمة الستة ، بيروت ، لبنان ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٤ م ، ص ١٧ – ٢٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣. هذا الكتاب لـه أثرٌ في علم مصطلح الحديث ، فهو يثبت تطور هذا العلم من خلال استقرائه كتب الأئمة واستخلاص شروطهم في تخريج الأحاديث ، ومدى احتجاجهم بها ، كما أن علماء المصطلح الذين جاءوا بعد المقدسي ، قد نقلوا من هذا الكتاب واستفادوا منه ، كابن الصلاح ومن قام بخدمة مقدمته من علماء المصطلح .

سابعا: أهمية كتاب الإلماع في ضبط الرواية و تقييد السماع للقاضي عياض (٤٧٩ هـ – ٥٤٤هـ) في علم مصطلح الحديث .

لقد كان لكتاب الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع أهميةٌ كبيرةٌ في علم مصطلح الحديث ، خصوصاً أن هذا الكتاب جاء تلبيةً لحاجة عصره ، حيث سأل أحد المهتمين بالرواية الحديثية القاضي عياض أن يؤلف في موضوعات ضبط الرواية و تقييد السماع ، كما أن هذا الكتاب قد تضمن أقوال القاضي عياض في علم مصطلح الحديث التي تميز بها عن غيره من علماء المصطلح ، و يمكن إجمالها في الأمور التالية :

١. **طريقة ترتيب الكتاب** : حيث رتبه على طريقة المتقدمين في التأليف حيث رتبه على الأبواب ، وجعله تسعة عشر باباً ، فهو يعمد أولاً إلى الاستشهاد بنصوص القرآن إن كان في موضوع المسألة ما يُستشهد به من القرآن ، ثم يورد الأحاديث و يسندها في الغالب ، ثم يذكر أقول العلماء في الموضوع ، ثم يوضح ويفصل في المسألة و يذكر كلامه و يؤيده بما يحفظ من الأدلة أو بما له توجيهٌ عقلي ([1]).

٢. إن هذا الكتاب قد حقق الغاية والهدف من علم مصطلح الحديث وهو حماية حديث النبي – صلى الله عليه وسلم – من الزيف والباطل ، وخدمته بتمييز صحيحه من سقيمه ، فقد كان لمؤلفه

[1] القاضي عياض اليحصبي ، عياض بن موسى ، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية و تقييد السماع ، تحقيق أحمد صقر ، القاهرة دار التراث ، تونس ، المكتبة العتيقة ١٣٨١ هـ – ١٩٧٠ م ، ط ١ ، باب ما يلزم من إخلاص النية في طلب الحديث وانتقاء من يؤخذ عنه ص ٥٤ – ٦٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أقوالٌ في قضايا من هذا العلم ، تميزه عن غيره من علماء المصطلح ، وكان هدفه من هذه الآراء خدمة حديث النبي – صلى الله عليه وسلم – وهذه القضايا هي :

أ. المقابلة بأصل السماع : فمقابلة الطالب ما سمعه و كتبه بنسخة شيخه التي أسمعه منها من أصول التحقيق والضبط عند علماء الحديث حتى تحصل للطالب السلامة من الوهم والخطأ، والتحريف في نقل السنة ، فقد عُني القاضي عياض في هذه المسألة عناية كبيرة حرصاً على الرواية من الوهم والخطأ ، فمنع الرواية من الكتاب ما لم يكن قد قوبل بأصله المعتمد ، في حين قد تسامح بعضهم في ذلك وأجاز ذلك ، وبعضهم أجاز الرواية بذلك بشرط بيان عدم المقابلة عند التحديث والرواية، قال القاضي عياض : وأما مقابلة النسخة بأصل السماع ومعارضتها به فمتعينة ولا بد منها ، ولا يحل للمسلم التقي الرواية ما لم يقابل بأصل شيخه أو نسخة تحقق ووثق مقابلتها بالأصل ، و تكون مقابلته لذلك مع الثقة المأمون فينظر فيه([1]) .

ب. تحديد سن التصدي لأداء الحديث : لقد ذكر القاضي عياض أن أهل العلم اتفقوا على قبول رواية المسلم البالغ العدل العاقل الضابط لما سمعه ، العارف به حين أدائه ، وإنهم اختلفوا في سن التحديث، فأنكر على الرامهرمزي الذي جعل حد التحديث للراوي هو أن يستوفي الخمسين لأنها منتهى الكهولة ، وأجاز أن يحدث عند الأربعين لأنها حد الاستواء ومنتهى الكمال، فرد عليه بأن استحسانه هذا لا يقوم على حجة ، وكم من السلف المتقدمين ومن بعدهم من المحدثين من لم ينتهِ إلى هذا السن ، ولا استوفى هذا العمر ومات قبله ، وقد نشر من العلم والحديث ما لا يحصى ، وذكر أمثلة على ذلك كالإمام مالك والشافعي و غيرهم ، فتبين من كلام القاضي أنه لا يرى التحديد بالسن في التصدي للرواية ([2]).

---

[1] القاضي عياض اليحصبي ، الالماع ، ص ١٥٨ – ١٦١ ، الترابي ، البشير علي حمد، القاضي عياض وجهوده في علمي الحديث رواية ودراية ، بيروت ، دار ابن حزم ، ط١ ، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م ، ص ٣٧٢ .

[2] القاضي عياض اليحصبي ، الإلماع ، ص ١٩٩ – ٢١٢ ، الترابي ، القاضي عياض وجهوده في علم الحديث ص ٣٧٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ج. إصلاح اللحن والخطأ في الرواية : فالسلف في هذه القضية مذهبان: أحدهما: رواية الحديث على ما هو عليه من اللحن ، والثاني: تغيير اللحن وإصلاحه وروايته على الصواب ، أما القاضي عياض فقد أنكر على من قام بتغيير اللحن معتمداً على فكره ، وبيّن أن عمل المحدثين نقل الرواية، كما وصلت إليهم مع التنبيه على خطئها عند السماع والقراءة وفي هوامش الكتب ، لكنه من باب سد الذرائع قال أن حماية باب الإصلاح والتغيير أولى لئلا يجسر على ذلك من لا يحسنه ، و يتسلط عليه من لا يعلم ، والإصلاح والتغيير لا يكون إلا بالرواية بأن ترد تلك اللفظة المغيرة أو المحرفة صواباً في أحاديث وروايات أخرى ([1]).

٣. الاستيعاب والشمول في موضوعه : فقد اشتمل كتابه على أنواع الأخذ والرواية و جعلها في الباب السادس ، وهو أكبر أبواب الكتاب وأهمها ، فقد اعتنى به القاضي عياض عنايةً فائقةً ، وفصّل فيه الكلام تفصيلاً فاق به غيره ، فذكر أنواع الرواية الثماني وهي السماع من لفظ الشيخ ، والقراءة عليه ، والمناولة ، والكتابة ، والإجازة والإعلام للطالب بأن هذه الكتب روايته ، ووصيته بكتبه له ، والوقوف على خط الراوي فقط ([2])، كما أن ما ذكره في كتابه من تدوين لقواعد كتابة الحديث و ضبطه ، وما يتعلق بها غاية في الإبداع ، يبيّن مدى تطور التأليف في علم مصطلح الحديث.

٤. هذا الكتاب يعتبر أول تصنيف لقواعد علم مصطلح الحديث في بلاد المغرب ، بنى فيه المؤلف على جهود المحدثين السابقين كالرامهرمزي والحاكم والخطيب البغدادي ، حيث احتوى على كثير من الأسس التي وضعها المحدثون لحفظ الحديث و تحقيقه على مر العصور ، ثم أضاف إلى جهود السابقين– التي أغلبها مفقود وبعضها ما زال مخطوطا– اجتهادات قيمة ، و صاغ هذه القواعد

---

[1] القاضي عياض اليحصبي ، الإلماع ، ص ١٨٣ – ١٨٨ ، الترابي ،القاضي عياض وجهوده في علم الحديث ص ٣٧٩ .

[2] القاضي عياض اليحصبي ، الالماع ، ص ٦٨ ، الترابي ، البشير علي بن حمد ، القاضي عياض وجهوده في علم الحديث ص ٣٥٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بطريقة جديدة ، فظهر التكامل والتطور لهذا العلم في كتابه ، فأفاد منه المتأخرون كابن الصلاح ومن خدم مقدمته من العلماء ([1]).

المطلب الثالث : أسباب ضعف علم مصطلح الحديث في القرون الرابع والخامس والسادس الهجرية .

لقد كان هناك أسبابٌ وراء ضعف علم مصطلح الحديث في القرون الرابع والخامس والسادس الهجرية ، دفع الضعف علماء الحديث إلى المسارعة في تصنيف كتب جامعة مفردة في علوم الحديث ومصطلحه ، كما سبق بيانه .

وقد بيّن الإمام الذهبي قضية الضعف في علم مصطلح الحديث ، فتحدث عن أبعادها وحيثياتها فقال : " فلقد تفانى أصحاب الحديث وتلاشوا وتبدل الناس بطلبة يهزأ بهم أعداء الحديث والسنة ويسخرون منهم وصار علماء العصر في الغالب عاكفين على التقليد في الفروع من غير تحرير لها ومكبين على عقليات من حكمة الأوائل وآراء المتكلمين من غير أن يتعقلوا أكثرها، فعم البلاء واستحكمت الأهواء ولاحت مبادئ رفع العلم وقبضه من الناس ([2]).

فقد ذكر الذهبي ملامح الضعف في هذا القرن ، وهي قلة الإبداع ، وكثرة التقليد، والضعف العلمي ، ويمكن ذكر الأسباب وراء الضعف على النحو التالي :

١. قلة الاهتمام بالعلوم النقلية وخصوصاً الحديث النبوي ، فقد تناقص في هذه القرون طلبة علم الحديث ، بسبب إقبال طلبة العلم على علوم أخرى وخاصة العلوم العقلية.

---

[1] القاضي عياض اليحصبي ، الالماع ص ٢٩ ، الترابي ، القاضي عياض وجهوده في علم الحديث ص ٣٢٦ .

[2] الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان تذكرة الحفاظ ، دراسة وتحقيق: زكريا عميرات ، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان ، ط:١، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م، ج:٢، ص:٨٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢. اشتغال من لا يتقن علم الحديث به ، مما أدى إلى قلة الإبداع و كثرة التقليد العديم الفائدة .

٣. كان اهتمام أهل الحديث في هذه القرون بما لا جدوى من وراءه كجمع الطرق والروايات ، وطلب الغريب والشاذ من الحديث الذي أكثره موضوع أو مقلوب ، وكانوا لا يراعون المتون ولا يفهمون المعاني.

٤. تنامي العلوم العقلية على حساب العلوم النقلية ، فأصبح هناك ترفاً علمياً عند طلبة العلم ، فكانوا لا يُعرجون إلا على القليل من الحديث ، ولا يكادون يميزون بين صحيحه وسقيمه .

٥. ميل المحدثين لعلم الكلام في هذه القرون ، لمقاومة المد الاعتزالي فأدى ذلك إلى ازدياد أثر المنهج الكلامي في علم الحديث ([1]) ، فقد تأثروا بعلم الكلام في تقعيد قواعد هذا العلم كما في تقسيمهم الأخبار إلى متواتر وآحاد .

٦. دراسة كتب أصول الفقه للسنة وعلومها بمنهجها الكلامي ، وهذا قد أثر كثيراً في دراسة علم مصطلح الحديث ، وممن كتب من علماء الحديث في علم مصطلح الحديث وتأثر بذلك الخطيب البغدادي وابن عبد البر الأندلسي ([2]).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[1] العوني ، المنهج المقترح في فهم المصطلح ، ص ٦٢ – ٦٥ .

[2] العوني ، المنهج المقترح في فهم المصطلح، ص ٩٠ .

المبحث الثاني : الدورالخامس :النضج والاكتمال في تدوين علم مصطلح الحديث في القرون السابع والثامن والتاسع الهجرية، و تحته ثلاثة مطالب .

المطلب الأول :مزايا مرحلة النضج والاكتمال في تدوين علم مصطلح الحديث.

المطلب الثاني :عناصر النضج والاكتمال في مقدمة ابن الصلاح .

المطلب الثالث :أثر مقدمة ابن الصلاح في نضج واكتمال تدوين علم مصطلح الحديث .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الأول :مزايا مرحلة النضج والاكتمال في تدوين علم مصطلح الحديث.

وتمتد هذه المرحلة من القرن السابع إلى القرن العاشر الهجري ،وتميزت هذه المرحلة بما يلي :

أولا: بلوغ التصنيف لهذا العلم كماله التام ، فوضعت مؤلفات استوفت أنواع هذا العلم، وجمعت إلى ذلك تهذيب العبارات وتحرير المسائل بدقة.

ثانياً :جمع ما تفرق في مصنفات السابقين في علوم الحديث ، مما سهل على المطلعين الاستفادة من هذه الجهود ، من خلال استنباط مذاهب العلماء في علم مصطلح الحديث دون نقلها بالسند إليهم .

ثالثاً: ضبط تعاريف أنواع علم مصطلح الحديث ومدلولاتها ، ووضع تعاريف لم يُسبق إليها.

رابعاً :التعقيب على بعض اختيارات العلماء وكلامهم على بعض مسائل علم مصطلح الحديث.

المطلب الثاني : عناصر النضج والاكتمال في مقدمة ابن الصلاح .

أولا :أثر المؤلفات السابقة في مقدمة ابن الصلاح (٥٧٧ هـ – ٦٤٣ هـ):

لقد كان للمؤلفات السابقة في علم مصطلح الحديث أثرٌ في مقدمة ابن الصلاح ، وهذا الأمر يشهد بنضج علم مصطلح الحديث واكتماله في عصر ابن الصلاح ومن بعده من العلماء، فقد أخذ ابن الصلاح من رسالة الشافعي ومقدمة صحيح مسلم وكتابه التمييز ورسالة أبي داود وغيرها من كتب المتقدمين ، كما أخذ من كتاب المحدث الفاصل للرامهرمزي ومقدمة الإرشاد للخليلي ومقدمة التمهيد ، وجامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، والالماع للقاضي عياض والعلو والنزول للمقدسي وغيرها من كتب المتأخرين ، وكان تعويله على عالمين اثنين بالإفادة منهما إفادة كبيرة هما :

١. **الحاكم أبو عبد الله النيسابوري (ت : ٤٠٥ هـ)** : وذلك من خلال كتابه " معرفة علوم الحديث " حيث ضمّن ابن الصلاح كثيراً من أفكاره في كتابه ، فضلاً عن كثيرٍ من النصوص التي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نقلها منه ([١])، كما في معرفة المسند ([٢])، ومعرفة المنقطع ([٣])، ومعرفة الإسناد العالي والنازل ([٤])، ومعرفة الغريب من الحديث ([٥])، ومعرفة المسلسل ([٦])، ومعرفة الصحابة ([٧]) والمقطوع([٨])، ومعرفة الشاذ([٩])، ومعرفة الأفراد([١٠]) .

٢. الخطيب البغدادي : لقد كان تعويل ابن الصلاح في أكثر مباحثه على كتب الخطيب وخاصةً الكفاية ، بل لا يخلو نوعٌ من أنواع علوم الحديث عنده من الاستشهاد بكلام الخطيب سواءً من كتاب الكفاية أو الجامع أو شرف أصحاب الحديث أو تقييد العلم وغيرهما من كتب الخطيب ([١١]).

قال ابن حجر (ت : ٨٥٢ هـ) :اعتنى ابن الصلاح بتصانيف الخطيب المتفرقة فجمع شتات مقاصدها وضمّ إليها من غيرها نخب فوائدها ، فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره ([١٢]).

ونجد ما أخذه ابن الصلاح من كتب الخطيب كالكفاية في معرفة المنقطع ([١٣])، ومعرفة المشهور([١٤]) ، والمرفوع([١٥])، ومعرفة زيادة الثقات ([١٦]) وغيرها من الأنواع.

---

[١] ابن الصلاح ،عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري ، معرفة أنواع علم الحديث،تحقيق عبد اللطيف الهميم ، ماهر فحل ، بيروت – لبنان ، دار الكتب العلمية ، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م ، ط:١، مقدمة المحقق : ص: ٤٤-٤٥.

[٢] ابن الصلاح ، ، معرفة أنواع علم الحديث ، ص ١١٥ .

[٣] المصدر السابق ، ص ١٣٢ .

[٤] المصدر السابق ، ص ١٣٢ .

[٥] ابن الصلاح ، ، معرفة أنواع علم الحديث ، ص ٣٧٦ .

[٦] المصدر السابق ، ص ٣٧٩ .

[٧] المصدر السابق ، ص ٤٠١ .

[٨] ابن الصلاح ، ، معرفة أنواع علم الحديث ، ص ١٢١ .

[٩] المصدر السابق ، ص ١١٤ .

[١٠] ابن الصلاح ، ، معرفة أنواع علم الحديث ، ص ١٨٤ .

[١١] ابن الصلاح ، ، معرفة أنواع علم الحديث ، ص ٤٦ .

[١٢] ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي بن محمد ، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ، تحقيق : عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض عام (١٤٢٢هـ) ، ط:١ ، ص:٣٤.

[١٣] ابن الصلاح ،عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري ، معرفة أنواع علم الحديث،تحقيق عبد اللطيف الهميم ، ماهر فحل ص ٣٦٣ .

[١٤] المصدر السابق ، ص ٣٧٢ .

[١٥] ابن الصلاح ، ، معرفة أنواع علم الحديث ، ص ١١٧ .

[١٦] ابن الصلاح ، ، معرفة أنواع علم الحديث ، ص ١٧٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأخذ من كتاب الجامع للخطيب في معرفة الإسناد العالي والنازل ([١])، والمقطوع ([٢])، ومعرفة المعلل ([٣]) وغيرها من الأنواع.

ثانياً منهج ابن الصلاح في تأليف كتابه .

هناك سمات معينة لمنهج ابن الصلاح في كتابه ، يمكن إجمالها على النحو التالي :

١. ضبط ابن الصلاح تعاريف أنواع علم مصطلح الحديث ومدلولاتها ، فقد أتى بالتعريفات للأنواع التي هو بصدد توضيحها ، واهتم بهذا الجانب اهتماماً كبيراً ، وهذا راجعٌ إلى تأثره بالنزعة الأصولية التي تهتم بضبط التعاريف ([٤])، وقد أخذ جانب ضبط التعاريف وتوضيحها عنده ملامح عدة هي :

أ. وضعه تعاريف لم يُسبق إليه([٥]) ، كما في تعريف الحسن ([٦]) ، والحديث المعلل([٧]) ، والمضطرب([٨]).

ب. التمثيل لبيان ماهية المعرَّف من غير ذكر الحد للمعرَّف : كما في المقلوب إذ عرّف به بقوله " هو نحو حديث مشهور من سالم جعل عن نافع ليصير بذلك غريباً مرغوباً به "([٩]).

ج. يعرّف أقسام الأنواع إذا كان لها أقسامٌ ، وإذا كان للأقسام فروعٌ يعرّف بها ، كما في النوع الرابع والعشرين (وهو معرفة كيفية سماع الحديث وتحمله وصفة ضبطه) ([١]) ، كما تكلم على الإجازة ، وعلى أقسام الإجازة ([٢]) .

---

[١] ابن الصلاح ، ، معرفة أنواع علم الحديث ، ص ٣٦٣ .
[٢] المصدر السابق ، ص ١١٩ .
[٣] ابن الصلاح ، ، معرفة أنواع علم الحديث ، ص ١٨٨ .
[٤] المصدر السابق مقدمة المحقق : ص ٣٠ .
[٥] المصدر السابق ، ص ٣٤ .
[٦] ابن الصلاح ، ، معرفة أنواع علم الحديث ، ص ١٠٠ .
[٧] ابن الصلاح ، ، معرفة أنواع علم الحديث ، ص ١٨٧ .
[٨] ابن الصلاح ، ، معرفة أنواع علم الحديث ، ص ١٩٢ .
[٩] ابن الصلاح ، ، معرفة أنواع علم الحديث: ص ٢٠٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

د. يرجّح بين التعاريف إذا كان للمعرّف أكثر من تعريف ، كما في تعريف المسند [٣] ، وفي تعريف الشاذ [٤]، والحسن [٥].

هـ. يبيّن ماهية المعرّف ببيانه محترزات التعريف حتى يَسلم من الاعتراضات كما في تعريف الصحيح ،[٦]والمرفوع [٧]، وغيرها .

٢. وضعه في بعض الأنواع أقساماً غير مسبوق بها تسهيلاً لتلك المباحث وإعانةً للقارئ على فهمها جيداً ([٨]) ، كما في تقسيمات الصحيح ([٩]) ، والحسن ([١٠])، والمنكر ([١١])، والأسماء والكنى ([١٢]) ، وزيادة الثقات ([١٣]).

٣. تعقبه على بعض اختيارات العلماء وكلامهم على بعض مسائل علم مصطلح الحديث ، مثل تعقبه على اختيار بعض المغاربة تفضيل صحيح مسلم على البخاري بسبب أنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث الصحيح سرداً ، فقال : وليس يلزم منه أن كتاب مسلم أصح صحيحاً ، فهذا مردود على من يقوله ([١٤]) ، كما بيّن إذا كان المراد أن كتاب مسلم يترجّح بأنه لم يمازجه غير الصحيح ،

---

[١] ابن الصلاح ، ، معرفة أنواع علم الحديث ، ص ٢٤٧ .
[٢] المصدر السابق ، ص ٢٦٥ – ٢٧١ .
[٣] ابن الصلاح ، ، معرفة أنواع علم الحديث ، ص ١١٥ .
[٤] المصدر السابق ، ص ١٦٤ .
[٥] ابن الصلاح ، ، معرفة أنواع علم الحديث ، ص ١٠٠ .
[٦] المصدر السابق ، ص ٧٩ .
[٧] ابن الصلاح ، ، معرفة أنواع علم الحديث ، ص ١١٦ .
[٨] المصدر السابق ، ص ٣٥ .
[٩] ابن الصلاح ، ، معرفة أنواع علم الحديث ، ص ٩٦ – ٩٧ .
[١٠] المصدر السابق ، ص ١٠٠ .
[١١] المصدر السابق ، ص ١٧٠ – ١٧٢ ، مقدمة المحقق : ص ٣٥ .
[١٢] ابن الصلاح ، ، معرفة أنواع علم الحديث ، ص ٤٣٥ .
[١٣] ابن الصلاح ، ، معرفة أنواع علم الحديث ، ص ١٧٧ .
[١٤] ابن الصلاح ، ، معرفة أنواع علم الحديث ، ص ٨٥ ، مقدمة المحقق : ص ٣٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بينما كتاب البخاري ممزوجٌ في تراجم أبوابه بأشياء لم يسندها على الوصف المشروط في الصحيح فهذا لا بأس به ([١]) .

٤. بروز شخصيته في كتابه من خلال شروحاته الدقيقة والواضحة لكلام العلماء ، واجتهاداته القيمة في تناوله لبعض فنون مصطلح الحديث ، فمن شرحه لكلام من سبقه من العلماء توجيهه لكلام الإمام مسلم وقوله : ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا إنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه .

فقال : أراد أنه لم يضع في كتابه إلا الأحاديث التي وجد فيها شرائط الصحيح المجمع عليها عندهم ، وإن لم يظهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم ([٢]).

ومن اجتهاداته القيمة التي تدل على عبقريته ونبوغه في علم مصطلح الحديث بيانه حكم المعلق في الصحيحين فقال : ما كان من ذلك ونحوه بلفظ فيه جزم وحُكم به على من علقه عنه، فقد حُكم بصحته عنه([٣]).

٥. إشارته إلى معاني المصطلحات في اللغة ، ونقل كلام علماء اللغة في بيان هذه المصطلحات في اللغة مثل مصطلح الوجادة ، وضبط هذه المصطلحات ضبطاً صحيحاً بحيث تتميز عن غيرها من المفردات ([٤]).

٦. التنبيه على أهمية الأنواع التي يبحثها استكمالاً لجوانب البحث العلمي، كما في بيان أهمية زيادات الثقات ، فقد قال : وذلك فن لطيف تستحسن العناية به ([٥]) ، وكذلك في نوع المعلل

---

[١] ابن الصلاح ، ، معرفة أنواع علم الحديث: ٤٣٥.

[٢] المصدر السابق ، ص ٨٦ ، مقدمة المحقق ص ٣٧ .

[٣] ابن الصلاح ، ، معرفة أنواع علم الحديث ، ص ٩٣ ، مقدمة المحقق ص ٣٨ .

[٤] ابن الصلاح ، ، معرفة أنواع علم الحديث ، ص ٢٨٨ ، مقدمة المحقق ص ٤٠ .

[٥] ابن الصلاح ، ، معرفة أنواع علم الحديث ، ص ١٧٦ ، مقدمة المحقق ص ٤٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قال مرشداً إلى عظيم خطره : اعلم أن معرفة علل الحديث من أجلّ علوم الحديث وأدقّها وأشرفها ، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب ([١]) .

٧. تنبيهه على من صنف في الأنواع التي يبحثها مما يعطي طلبة العلم معلومات كافية عن هذه العلوم عند الرجوع إلى هذه المصنفات ، كما في نوع معرفة المصحف ([٢]) ، والمدرج ([٣]) والمزيد في متصل الأسانيد([٤]).

٨. بروز الجانب التطبيقي في كتابه ، كما في معرفة الشاذ([٥]) ، والمنكر ([٦])، والاعتبار والمتابعات والشواهد ([٧]) ، والمدرج ([٨])، ومختلف الحديث ([٩]).

٩. لم يرتب ابن الصلاح كتابه ترتيباً متناسقاً دقيقاً ، فلم يذكر ما يتعلق بالمتن وحده وما يتعلق بالسند وحده وما يشتركان معاً فيه ، وما يختص بكيفية التحمل والأداء وحده ، وما يختص بصفات الرواة وحده ، والسبب في ذلك أنه أملاه على طلابه شيئاً فشيئاً من غير سبق رؤية وتفكير ، وتأمل في الترتيب والتنسيق ([١٠]).

قال السيوطي في كتابه التدريب : " جمع متفرقات هذا الفن من كتب مطولة في هذا الحجم اللطيف ورأى أن تحصيله وإلقاءه إلى طالبيه أهم من تأخير ذلك إلى أن تحصل العناية التامة بحسن ترتيبه وإجازة تنسيقه ([١١]).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[١] ابن الصلاح ، ، معرفة أنواع علم الحديث ، ص ١٨٧ ، مقدمة المحقق ص ٤١ .
[٢] المصدر السابق ، ص ٣٨٣ .
[٣] ابن الصلاح ، ، معرفة أنواع علم الحديث ، ص ٢٠٠ .
[٤] المصدر السابق ، ص ٣٩٣ .
[٥] ابن الصلاح ، ، معرفة أنواع علم الحديث ، ص ١٦٣ .
[٦] المصدر السابق ، ص ١٧٠ .
[٧] ابن الصلاح ، ، معرفة أنواع علم الحديث ، ص ١٣٧ .
[٨] ابن الصلاح ، ، معرفة أنواع علم الحديث ، ص ١٩٥ .
٩ ابن الصلاح ، ، معرفة أنواع علم الحديث ، ص ٣٩٠ .
[١٠] أبو شهبة ، محمد محمد ، الوسيط في علوم مصطلح الحديث ، ص ٣٢ .
[١١] السيوطي ، تدريب الراوي ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، ص ١٤ .

وقد ذكر في كتابه خمسة وستين نوعاً وقال : وليس بآخر الممكن في ذلك فإنه قابل للتنويع إلى ما لا يحصى ، إذ لا تحصى أحوال رواة الحديث وصفاتهم ، ولا أحوال متون الحديث وصفاتها([1]) .

ثالثاً: أهمية مقدمة ابن الصلاح في علم مصطلح الحديث .

لقد كان لمقدمة ابن الصلاح مكانةٌ عظيمةٌ في علم مصطلح الحديث ، حيث اكتمل ونضج علم مصطلح الحديث في القرن السابع الهجري ، ويمكن بيان هذه المكانة والأهمية في هذا العلم على النحو التالي :

١. إن مقدمة ابن الصلاح هي نتيجةُ وخلاصة علم مصطلح الحديث ، ولأجل ذلك تناول العلماء هذا الكتاب بالشرح والتنكيت ، والاستدراك والاختصار ، فلم يكن لمن جاء بعد هذا المؤلف سوى إعادة الترتيب في بعض الأحيان ، أو التسهيل عن طريق الاختصار أو النظم ، أو إيضاح بعض مقاصده التي قد تخفى على بعض طلبة العلم عن طريق التنكيت ([2])، قال ابن حجر(ت:٨٥٢ هـ) : فلهذا عكف الناس عليه وساروا بسيره ، فلا يحصى كم ناظم له ومختصر ، ومستدرك عليه ، ومعارض له ومنتصر ([3]).

٢. إن كتاب ابن الصلاح قد جمع ما تفرق في غيره من مصنفات السابقين في علوم الحديث ، وسهل على المطلعين الاستفادة من هذه الجهود ، من خلال استنباطه مذاهب العلماء في علم مصطلح الحديث دون نقلها بالسند إليهم .

---

[1] ابن الصلاح : معرفة أنواع علم الحديث ، ص ٧٨ .

٢ انظر المصدر السابق ، ، مقدمة المحقق ص ٣٠ .

٣ ابن حجر : نزهة النظر : تحقيق : عبد الله بن ضيف الله الرحيلي ، ص: ٣٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قال ابن الصلاح واصفاً كتابه معرفة أنواع علم الحديث : هذا الذي باح بأسراره الخفية وكشف عن مشكلاته الأبية وأحكم مقاصده وقعد قواعده وأنار معالمه وبيّن أحكامه وفصّل أقسامه ، وأوضح أصوله وشرح فروعه وفصوله وجمع شتات علومه وفوائده وقنص شوارد نكته وفرائده([١]) .

٣. إن ابن الصلاح قد ضبط التعاريف الاصطلاحية لأنواع علوم الحديث ووضع تعاريف لم يسبقه إليها أحدٌ ، وقد أشار ابن الصلاح إلى ذلك في مقدمته .

٤. إن مؤلف هذا الكتاب ، لم يقتصر عمله في هذا الكتاب على جمع أقوال من سبقه في علوم الحديث فحسب ، بل برزت في هذه المقدمة شخصية المؤلف الحديثية ، حيث كان يرجّح بين أقوال المحدثين التي تعبر عن مذاهبهم في مسائل علم مصطلح الحديث ، ويعترض عليها، ويبدي رأيه واجتهاده فيها ([٢]).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[١] ابن الصلاح : معرفة أنواع علم الحديث ، مقدمة المؤلف ص ٧٤ .

[٢] ابن الصلاح : معرفة أنواع علم الحديث ، ص ٧٤ .

المطلب الثالث:أثر مقدمة ابن الصلاح في علم مصطلح الحديث .

أولاً :الشروح و جهود مؤلفيها في خدمة مقدمة ابن الصلاح .

١.أهمية كتاب الشذا الفيّاح من علوم ابن الصلاح للأبناسي (٧٢٥ هـ – ٨٠٢ هـ)

إن أهمية مقدمة ابن الصلاح في علم مصطلح الحديث جعلت كثيراً من العلماء يُقدمون على دراسة هذه المقدمة وخدمتها بأنواع من التأليف ، فتناولها بعضهم بالشرح والتحليل ، وممن قام بذلك الأبناسي ، حيث يثبت كتابه الشذا الفيّاح اكتمال علم مصطلح الحديث ونضجه في القرن السابع والثامن والتاسع الهجري ، ويمكن إجمال أهمية هذا الكتاب في اكتمال هذا العلم على النحو التالي :

أ. **الشمول والاستيعاب في هذا الشرح:** فقد استوفى الأبناسي كلام ابن الصلاح نوعاً نوعاً ، كما رتبه ابن الصلاح ، ولم يغادر شيئاً من أنواعها ولا من كلام العراقي في كتابيه ، بل استوعب كل ما في الكتب الثلاثة من غير تكرار ([1]).

ب. جمع الأبناسي إلى جانب شرحه لمقدمة ابن الصلاح تلخيصه لكتابي العراقي فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ، والتقييد والإيضاح ، فاعتنى بمقدمة ابن الصلاح ، وشرحي العراقي الذي تميز في كتبه ، واعترض على ابن الصلاح ، ورد بعض الاعتراضات عليه ([2]).

قال الأبناسي : ثم إني نظرت فوجدت أحسن شيءٍ عليه ، كلام الحافظ زين الدين العراقي أمتعنا الله به ، نظمه ألفية ، شرحها في مجلدة ، وله عليه نكت في مجلدة لطيفة ، ذكر فيها

---

[1] الأبناسي ، برهان الدين ، الشذا الفيّاح من علوم ابن الصلاح ، تحقيق صلاح فتحي هلل ، الرياض ، مكتبة الرشيد ، الرياض ، ط١ ، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م ، ج١ ، ص ٢٤ .

[2] لكنه قد أخل في اختصاره لكلام العراقي في عدة مواضع ، وقد بلغ اختصاره في بعض الأحيان درجة الألغاز والرموز ، المصدر السابق : ص ٢٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اعتراضات وأجوبة عن المصنف ، ورد على من اعترض عليه فلخصت من كلامه ، وكلام غيره لنفسي جملةً جملة ، وأموراً مهمةً ([1]).

ج. بيّن الأبناسي وضوح منهجه في شرحه لمقدمة ابن الصلاح من خلال ما ذكره في مقدمته ، فهو يذكر كلام ابن الصلاح في المسألة أو النوع ، ويميزه عن غيره ،ثم يذكر كلام العراقي ، ثم يضم إليه كلام غيره من العلماء ([2])، أو كلامه مما يتضمن فوائد حديثية وفقهية .

٢. أهمية كتاب محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح للبلقيني (٧٢٤هـ – ٨٠٥هـ) في علم مصطلح الحديث :

إن لكتاب محاسن الاصطلاح للبلقيني أهميةً كبيرة في علم مصطلح الحديث عامةً ، وخدمة مقدمة ابن الصلاح خاصة ، حيث تناول البلقيني مقدمة ابن الصلاح اختصاراً وشرحاً ،إيضاحاً لأمور مهمة ، معتمداً في ذلك على تحرّي عبارة ابن الصلاح أو معناها ، مع ذكر زيادات وفوائد مهمة على مقدمة ابن الصلاح ([3])، ويمكن بيان وتفصيل أهمية كتاب محاسن الاصطلاح في علم مصطلح الحديث فيما يلي :

أ. شرح عبارة ابن الصلاح ، بما يضفي عليها الدقة والوضوح والبيان ، ومن الأمثلة على ذلك : استدراكه على ابن الصلاح في قوله : ((إذا وجدنا فيما يُروى من أجزاء الحديث و غيرها حديثاً صحيح الإسناد ولم نجده في أحد الصحيحين ولا منصوصاً على صحته في شيء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة فإنّا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته))، قال البلقيني : مبيّناً الرأي المختار

---

١ لم تظهر شخصية الأبناسي في كتابه واقتصر دوره في الغالب على ضبط الأسماء أو ترجمة بعض الأشخاص ، أو ذكر بعض الأمثلة تأييداً لما ذكره العراقي ، فلم تظهر شخصية محدث في هذه الزيادات ، فقد تقيد الأبناسي بكلام العراقي ولم يخرج عنه غالباً ، ولم يعترض عليه إلا نادراً جداً ، بينما ابن حجر العسقلاني في نكته زاد على العراقي أشياء كثيرة واعترض عليه في مواضع وأيّده في أخرى ، فقد ظهرت شخصية ابن حجر العسقلاني في نكته، فقد أورد في كتابه تحريرات مفيدة ظهر من خلالها أهميته ومكانته في علم مصطلح الحديث ، وقد غلب على الأبناسي الفقه ،كما غلب على ابن حجر الحديث ،المصدر السابق : مقدمة المؤلف ص ٦٤ ، ابن ، النكت ، تحقيق ربيع بن هادي المدخلي ، ج١ ، ص ١٣٢ .

٢ المصدر السابق : مقدمة المؤلف ص ٦٥ .

٣ البلقيني ، محاسن الاصطلاح ، تحقيق عائشة بنت عبد الرحمن ، القاهرة ، دار المعارف ، د :ط ، ص ١٤٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والصحيح للعلماء في هذه المسألة ومن قال به من العلماء : المختار أن المتبحر في هذا الشأن له ذلك بطرقه التي تظهر له ، وقال النووي : الأظهر عندي جوازه ([١]).

ومن ذلك توضيحه كلام ابن الصلاح (أول من ألف في الصحيح) : فبيّن أن المقصود الصحيح المجرد ، حيث يخرج من ذلك الموطأ وتصنيف أحمد والدارمي ([٢]) .

ومن ذلك بيانه لكلام ابن الصلاح الذي نقله عن الإمام مسلم في كلامه عن الصحيح : (إنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه) : قال البلقيني أراد بقوله : " ما أجمعوا عليه " أربعة أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وعثمان بن أبي شيبة وسعيد بن منصور الخراساني ([٣]).

كذلك شرح البلقيني للكلام الذي نقله ابن الصلاح عن الخطابي في تعريف الحسن وهو(الحسن ما عُرف مخرجه واشتهر رجاله وعليه مدار أكثر الحديث .

قال البلقيني : معرفة المخرج يخرج المدلس قبل ثباته ، والمنقطع ، قال ولا يقال : إنه تمّ التعريف عند قوله " رجاله " فالصحيح والضعيف كذلك ، قال والمراد بقولنا : وعليه مدار أكثر الحديث ، بالنسبة إلى الأخبار والآثار وتعداد الطرق ، فإن غالب ذلك لا يبلغ رتبة الصحيح المتفق عليه ([٤]).

ب. زيادة فوائد وإيرادات مهمة على مقدمة ابن الصلاح كان لها أهميةٌ في علم مصطلح الحديث ، ومن الأمثلة على ذلك :زيادة البلقيني على كلام ابن الصلاح : ذكر عدد أحاديث صحيح مسلم حيث لم يذكر ابن الصلاح هذا العدد ، بينما ذكر عدد أحاديث صحيح البخاري ، قال البلقيني : ومسلم بإسقاط المكرر ، نحو من أربعة آلاف (٥).

---

[١] البلقيني ، محاسن الاصطلاح ، ص ١٥٩ .
[٢] البلقيني ، محاسن الاصطلاح ، ص ١٦٠ .
[٣] المصدر السابق ، ص ١٦٢ .
[٤] البلقيني ، محاسن الاصطلاح ، ص ١٧٤ .
[٥] البلقيني ، محاسن الاصطلاح ، ص ١٦٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن ذلك ذكرُ البلقيني فائدةً عظيمةً تظهر فيها شخصيته العلمية ، واطلاعه العميق على كلام العلماء في مسائل هذا العلم ، وذلك فيما يخص تصحيح الحاكم الذي لا يوجد فيه تصحيحٌ لأحد من الأئمة : حيث قال البلقيني : ينبغي أن يتوقف فيه ، فإن فيه الضعيف والموضوع أيضاً ، قال وقد بيّن ذلك " الحافظ الذهبي " وجمع جزءاً من الموضوعات تقارب مائة حديث ، ومع ذلك ففيه صحيحٌ، قد خرّجه البخاري أو مسلم أو أحدهما لم يعلم به الحاكم .

قال البلقيني : وابن حبان ليس يقاربه ، بل هو أصح منه بكثير ، وكذلك صحيح ابن خزيمة([١]).

وكذلك زيادة البلقيني : ذكر الفرق بين العلماء في قبول الحديث المعنعن ،،حيث بيّن أن البخاري اشترط اللقاء في جامعه ولا يشترطه في أصل الصحة ، بينما اشترط ابن المديني ذلك في أصل الصحة ([٢]).

ج. أشار البلقيني إلى ترتيب أنواع علم مصطلح الحديث عند ابن الصلاح ،فبيّن أنه لو كان كل نوع يذكر مع ما يليق به لكان أفضل ، ومثّل على ذلك بأن يذكر بجانب المسند المنقطع والمرسل والمعضل ، كما وضّح البلقيني أن هناك أموراً في المقدمة يمكن تداخلها في بعضها ([٣]).

د. زاد البلقيني على الأنواع الخمسة والستين التي ذكرها ابن الصلاح خمسة أنواع أخرى تكملةً للسبعين ، وهذه الأنواع هي : رواية الصحابة بعضهم عن بعض ، ورواية التابعين بعضهم عن بعض ،ومعرفة من اشترك من رجال الإسناد في فقه أو بلد أو إقليم أو غير ذلك ، ومعرفة أسباب الحديث ، ومعرفة التاريخ المتعلق بالمتون، وقال : هذه أنواعٌ نافعةٌ في علم مصطلح الحديث([٤]) .

---

[١] البلقيني ، محاسن الاصطلاح ، ص ١٦٤ .

[٢] المصدر السابق ، ص ٢٢٤ .

[٣] البلقيني ، محاسن الاصطلاح ، مقدمة المصنف ص ١٥٠ ،

[٤] البلقيني ، محاسن الاصطلاح مقدمة المصنف ، ص ١٥٠ ،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانياً :إضافات النكات المفيدة على مقدمة ابن الصلاح في علم مصطلح الحديث

١. أهمية كتاب إصلاح كتاب ابن الصلاح لمغلطاي (٦٨٩هـ – ٧٦٢ هـ) في علم مصطلح الحديث .

إن كتاب إصلاح ابن الصلاح له أهميةٌ كبيرةٌ في خدمة مقدمة ابن الصلاح ، حيث جمع مغلطاي نكتاً و اعتراضات على مقدمة ابن الصلاح ، ذكرها أثناء تدريسه لمقدمة ابن الصلاح ، وكان طلبته المهتمون بهذه المقدمة قد طلبوا منه جمعها في مجموع يرجعون إليه و يعتمدونه حال الدّرس عليه ، و تميز كتابه بالإيجاز والاختصار في التعليق على مقدمة ابن الصلاح ([١]).

وقد اعترض العلامة مغلطاي على حوالي (٢٠٤)فقرة من فقرات الكتاب ونصوصه ، شملت حوالي (٤١)نوع من أنواع الكتاب البالغة (٦٥) نوعاً ، والفقرة الواحدة قد تحوي أحياناً كثيرة أكثر من اعتراض ([٢]).

وأهمية كتاب الإصلاح تظهر من خلال العلم من أنه إلى عصر مغلطاي لم يتعرض أحدٌ إلى توجيه الاعتراض والتنكيت على ابن الصلاح في مؤلف مستقل ، إلا ما كان من الشيخ شمس الدين بن اللبان ، والذي سمّى كتابه إصلاح ابن الصلاح ولكن لم يصلنا عنه شيء ، فهذا يظهر أن أكثر مادة هذا الكتاب استقاها المصنِّف من أفواه المشايخ والعلماء وبُنيَّات الأفكار ، فهو الذي يوجه الاعتراض لأول مرة ،على عكس من جاء بعده من تلاميذه كالزركشي والعراقي الذين وجدوا اعتراض مغلطاي قبلهم فصار أمامهم قولان لا قولٌ واحد ([٣]).

وهذا بيانٌ لأهمية هذا الكتاب فيما يلي :

أ. إن هذا الكتاب بيان وشرحٌ و توضيحٌ لكلام ابن الصلاح في مقدمته :

---

[١] مغلطاي ، علاء الدين ، إصلاح كتاب ابن الصلاح ، تحقيق محي الدين بن جمال البكاري ، القاهرة ، المكتبة الإسلامية ، ط١ ، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م ، مقدمة المحقق ، ص ٢١ ، مقدمة المؤلف ص ٦١ .

[٢] المصدر السابق ، مقدمة المحقق ص ٢١ .

[٣] مغلطاي ، علاء الدين ، إصلاح كتاب ابن الصلاح ، مقدمة المحقق ص ٢٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومثال ذلك قول ابن الصلاح : " ومن أراد البسط أن يعمد إلى صفة معينة منها ، فيجعل ما عُدمت فيه من غير أن يخلفها جابر قسماً واحداً ، ثم ما عُدمت فيه تلك الصفة مع صفةٍ أخرى معينة قسماً ثانياً ، ثم ما عُدمت فيه مع صفتين معينتين قسماً ثالثاً ، وهكذا إلى أن تستوفي الصفات المذكورة جميعها "([1]).

قال مغلطاي : " يريد أن المنقطع قسم ، ثم المنقطع الشاذ قسم ثان ، والمنقطع الشاذ المُرسل قسم ثالث ، والمنقطع الشاذ المُرسل المضطرب قسم رابع ، ثم كذلك إلى آخر الصفات ، ثم يعود فيقول الشاذ قسم خامس مثلاً ، والشاذ المُرسل سادس ، والشاذ المرسل المضطرب قسم سابع إلى آخره ([2]).

ب. إن هذا الكتاب كان اعتراضاً على كتاب ابن الصلاح في مقدمته ومثال ذلك : قال ابن الصلاح : "فالحاجة ماسة إلى التنبيه على أقسامه باعتبار ذلك فأولها صحيح أخرجه البخاري و مسلم جميعاً "([3]).

قال مغلطاي معترضاً عليه : " الذي ينبغي في هذا أن يكون أولها صحيحاً، أخرجه الستة البخاري و مسلم و أبو داوود والترمذي والنسائي وابن ماجه ، وهذا القسم أصح الصحيح يوجد من كلام سيدنا محمد – صلى الله عليه وسلم – وقد أفردته بالتصنيف في كتاب سميته (الدُّر المصون من كلام المصطفى الميمون) وجعلته في كتاب آخر سميته (الدر المنظوم من كلام المصطفى المعصوم) ([4]) .

---

[1] ابن الصلاح ، معرفة أنواع علم الحديث ، ص ١١٢ .

[2] مغلطاي ، علاء الدين ، إصلاح كتاب ابن الصلاح ، مقدمة المحقق ، ص ٢٤ .

[3] ابن الصلاح ، معرفة أنواع علم الحديث ، ص ٩٦ .

[4] مغلطاي ، علاء الدين ، إصلاح كتاب ابن الصلاح ، مقدمة المحقق ، ص ٣٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ج. احتوى هذا الكتاب زيادات على مقدمة ابن الصلاح : ومثاله : قال ابن الصلاح : " الإدراج أن يذكر الصحابي أو من بعده عقب ما يرويه من الحديث كلاماً من عند نفسه فيرويه من بعده موصولاً بالحديث ([1]).

قال مغلطاي :هذا الذي قاله ربما يقوى النظر فيه قوة جيدة ، وأما ما يضعف فيه ولم يتعرض له الشيخ ، وهو أن يكون الإدراج في لفظ الرسول – صلى الله عليه وسلم – ولا سيّما إذا كان مقدّماً على اللفظ المروي أو معطوفاً عليه بواو العطف ([2]).

٢. نكت([3]) الزركشي على مقدمة ابن الصلاح (٧٤٥هـ – ٧٩٤هـ) :

إن كتاب النكت على مقدمة ابن الصلاح ، له أهميةٌ في علم مصطلح الحديث، حيث يثبت هذا الكتاب مدى التكامل والنضج والنهضة العلمية التي وصل إليها علم مصطلح الحديث في القرن الثامن الهجري في إتقان مادة هذا العلم ، وتقديم الآراء المتقدمة وتوسيع أصل المادة العلمية ، والتنبيه على أخطاء السابقين ، وذكر نكتاً ولطائف لا يدركها كل أحد ، ويمكن بيان أثر هذا الكتاب في علم مصطلح الحديث فيما يلي :

أ. إن الإمام الزركشي قد أضاف مباحث وأنواعاً جديدةً في نكته ، بلغت ثلاثة عشر نوعاً ، تدل على سعة اطلاع الزركشي ، وهذه المباحث والأنواع هي: من لم يرو عنه إلا شخص واحد ، ورواية الصحابة بعضهم عن بعض ، ورواية الصحابة عن التابعين ، ورواية التابعين بعضهم عن بعض ، ومعرفة من اشترك من رجال الإسناد في فقه أو بلد أو إقليم ، ومعرفة أسباب الحديث ، ومعرفة التاريخ المتعلق بالمتون ، ومعرفة تفاوت الرواة كقولهم هو دون فلان ، وليس هو عندي مثل

---

[1] ابن الصلاح ، معرفة أنواع علم الحديث ، ص ١٩٥ .

[2] مغلطاي ، علاء الدين ، إصلاح كتاب ابن الصلاح ، مقدمة المحقق ، ص ٢٨ .

٣ النكتة : هي مسألة لطيفة أخرجت بدقة نظر وإمكان فكر ، من نكت رسمه في الأرض إذا أثر فيها ، وسمّيت المسألة الدقيقة نكتة ، لتأثير الخواطر في استنباطها ، الجرجاني : علي بن محمد بن علي ، التعريفات، تحقيق : إبراهيم الأبياري ،دار الكتاب العربي – بيروت ، ط:١ ، ١٤٠٥هـ ،ج:١، ص:٣١٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فلان ، ومعرفة الأوائل والأواخر ومعرفة الأصح ، والجمع بين معنى الحديث ومعنى القرآن ، وانتزاع معاني الحديث من القرآن ، والكلمات المفردة التي اخترعها النبي – صلى الله عليه وسلم – ومعرفة الأماكن واختلافها وضبط أسمائها ([١]).

ب. إن كتاب النكت للزركشي قد اعتنى بمقدمة ابن الصلاح عنايةً كبيرةً ، فقد تمثلت خدمته لمقدمة ابن الصلاح كما بيّن ذلك في مقدمته في الأمور التالية وهي :

- بيان ما أشكل ضبطه فيه من الأسماء والأنساب واللغات ، فمثال ضبط الأنساب عنده ضبط السلفي : قال : السلفي بكسر المهملة وفتح اللام وبعدها فاء مكسورة ، منسوب إلى جد يقال له سلفه ، كان هذا الجد مشقوق الشفة فلقب بالفارسية شلفه بكسر الشين المعجمة وفتح اللام ، أي ذو ثلاث شفاه ، ثم عُرب فقيل سلفه ([٢]).
- حل ما يشكل فهمه من كلام ابن الصلاح ، ومثاله قول ابن الصلاح : (والاحتجاج بالمرسل مطلقاً مذهب مالك وأبي حنيفة وأصحابهما في طائفة ، وهي رواية أحمد)، قال الزركشي وفيه أمور : أحدها أن هذا الكلام يحتمل أموراً ، أحدها وهو الظاهر أنه هو والمسند سواء ، وثانيها أنه يحتج به مع احتمال كونه أولى من المسند ([٣]).
- بيان قيود واحترازات ابن الصلاح في الرسوم والضوابط ، مثاله في تعريف الصحيح ، قال الزركشي : قوله " بنقل العدل " احترز به عما اتصل سنده بغير العدل وهو قسمان : أحدهما الحسن فإنه اتصل سنده لكنه لا يخلو من مستور لم تثبت عدالته ، والثاني : ما اتصل سنده بنقل غير العدل فإنه ضعيف وكذا " الضابط " ([٤]).

---

[١] الزركشي ، محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر ، النكت على مقدمة ابن الصلاح ، تحقيق زين العابدين بن محمد بلا فريج ، الرياض مكتبة أضواء السلف ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ ، ١٩٩٨ هـ ، مقدمة المحقق ج١ ، ص ١٣٥ .

[٢] الزركشي ، النكت على مقدمة ابن الصلاح ، مقدمة المحقق ، ص ١٣٧ ، النكت ، ص ٢٨ .

[٣] الزركشي ، النكت على مقدمة ابن الصلاح ، مقدمة المحقق ص ١٣٨ – النكت ص ٥١ .

[٤] الزركشي ، النكت على مقدمة ابن الصلاح ، مقدمة المحقق ص ١٤٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- ذكر تتمات لأمور أغفلها ابن الصلاح ، مثل قول الزركشي: لم يتعرض ابن الصلاح للقلب في المتن ، وذكره ([1]).
- بيانه أوهام وقعت لابن الصلاح في النقل.

قال الزركشي : قوله في المرسل : المشهور التسوية بين التابعين وغيرهم ، قال الزركشي هو خلاف نص الشافعي في الرسالة ، وهو أن لا يقبل إلا مرسل كبار التابعين دون صغارهم ([2]) .

- اعتراضه وتعقبه على ابن الصلاح في قضايا عديدة ، ومنها قوله في تعريف المدرج : " أن يذكر الصحابي أو من بعده عقب ما يرويه " قال الزركشي : هكذا قيده بالعقب ، ولا شك أن المدرج قد يكون في أول الحديث أو وسطه ([3]) .

وتعقّبه على ابن الصلاح في قوله في حد الصحيح : الحديث الذي يتصل إسناده ، قال الزركشي : في هذا الحد أمور ، أحدها اشتماله على الإسهاب، ولو قال بنقل الثقة عن الثقة لاستغنى عما ذكر ، لأن ذلك معنى الثقة([4]).

ج. تميّز نكت الزركشي بتنوعها وشمولها لعدة نواحٍ علمية ، فهي تجمع بين حديثية وفقهية وأصولية ولغوية ونحوية ، فالحديثية أساس الكتاب وصلب الموضوع ، وأما الفقهية مثل تعرضه عند قول ابن الصلاح "اعلم علمك الله وإياي " لمسألة تقديم الغير في الدعاء على النفس ، وأصولية مثل قوله " إن أحاديث الصحيحين مقطوع بصحتها " وغير ذلك من النكات النحوية واللغوية([5]) .

د. إن كتاب النكت للزركشي كان له أثرٌ في الكتب المصنفة بعده ، حيث احتل هذا الكتاب مكانةً مهمةً ، ومرتبةً سامية بين كتب مصطلح الحديث ، فقد اعتنى به اللاحقون وتكاثفت نقولاتهم

---

[1] الزركشي ، النكت على مقدمة ابن الصلاح ، مقدمة المحقق ص ١٤٢ – النكت ص ٧٧ .
[2] المصدر السابق ، مقدمة المحقق ص ١٤٣ – النكت ص ٤٥ .
[3] الزركشي ، النكت على مقدمة ابن الصلاح ، مقدمة المحقق ص ١٤٤ – النكت ص ٧٣ .
[4] الزركشي ، النكت على مقدمة ابن الصلاح ، مقدمة المحقق ص ١٠١ – النكت ص ١٠ .
[5] الزركشي ، النكت على مقدمة ابن الصلاح ، مقدمة المحقق ص ١٤٧ – النكت ص ٢٧ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

عنه، معتمدين آراءه وتفسيراته ، ومن المصادر التي أفادت منه البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر للإمام السيوطي (ت : ٩١١هـ) ، حيث اقتبس منه في مائة وخمسة وعشرين موضعاً ، وتدريب الراوي للسيوطي وفتح المغيث للسخاوي (٩٠٢هـ) وتوضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للصنعاني (ت : ١١٨٢ هـ) ، وغير ذلك من الكتب المهمة في علم مصطلح الحديث ([1]).

هـ. إبداعه وإضافته العلمية في عدة قضايا من علم مصطلح الحديث ، من خلال ذكره رأيه في هذه القضايا ، وهذه الآراء تثبت أهمية هذا الكتاب وقيمته العلمية وشخصية المؤلف العلمية ، ومن هذه القضايا التي ذكر فيها رأيه :

- تفريقه بين قول " موضوع " وقول لا يصح : قال الزركشي : بين قولنا " موضوع " وقولنا " لا يصح " بون كبير، فإن الأول إثبات الكذب والاختلاق ، والثاني إخبار عن عدم الثبوت ولا يلزم منه إثبات العدم ، وإنما هو إخبار عن عدم الثبوت ، وفرقٌ بين الأمرين ([2]).
- رأيه في شرط الحاكم : قال : أعلم أن ما اعتمده الحاكم في تخريجه، أنه يرى رجلاً قد وثق وشهر له بالصدق والعدالة ، وحديثه في الصحيح فيجعل كل ما رواه هذا الراوي على شرط الصحيح ، ففيه توقف ظاهر ، فإنه إنما يكون على شرط الصحيح إذا انتفت عنه العلل والشذوذ والنكارة وتوبع عليه ، فأما مع وجود ذلك أو بعضه فلا يكون صحيحاً ، ولا على شرط الصحيح ([3]).

---

[1] الزركشي ، النكت على مقدمة ابن الصلاح ، مقدمة المحقق ص ١٦١ – النكت ص ١٧٠ .

[2] المصدر السابق ، مقدمة المحقق ص ٢١٥ – النكت ص ٧٥ .

[3] الزركشي ، النكت على مقدمة ابن الصلاح ، مقدمة المحقق ص ٢١٦ – النكت ص ١٩ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- رأيه في إدخال المقطوع في أنواع الحديث : قال : إدخال المقطوع في أنواع الحديث فيه تسامحٌ كبير، فإن أقوال التابعين ومذاهبهم لا مدخل لهما في الحديث، فكيف يكون نوعاً منه ؟([1]).
- رأيه فيما تثبت به العدالة : قال الظاهر أن رواية إمام ناقل للشريعة عن رجل في مقام الاحتجاج كافٍ في تعريفه وتعديله ، فقد سبق أن البزار وابن القطان على أن رواية الجلة عن الشخص يثبت له العدالة ([2]).

٣. أهمية كتاب التقييد والإيضاح لما أطلق و أغلق من كتاب ابن الصلاح للعراقي(٧٢٥هـ-٨٠٦هـ) في علم مصطلح الحديث :

إن كتاب التقييد والإيضاح أو النكت على كتاب ابن الصلاح له أهميةٌ وأثر في علم مصطلح الحديث ، كان هدف المؤلف من تأليفه سد الثغرات في مقدمة ابن الصلاح ، من خلال إيراد نكتاً تقيد مطلقه وتفتح مغلقه ، فهو لم يقصد عمل شرح كالمعتاد لعامة الأبواب والموضوعات والألفاظ والعبارات التي اشتمل عليها كتاب ابن الصلاح ، وإنما قصد تناول مواضع وقضايا معينة رآها تحتاج أكثر من غيرها إلى الشرح والتمحيص ، وقد وفّى العراقي بهذا الهدف ، وزاد عليه زيادات مهمة في هذا العلم ، ويمكن بيان أهمية هذا الكتاب في هذا العلم فيما يلي :

أ. تقييد العراقي لما يحتاج إلى تقييد مما أطلقه ابن الصلاح : فقد ذكر ابن الصلاح في مقدمته كثيراً من المسائل والآراء بعبارة تفيد الإطلاق والتعميم ، صراحةً أو ضمناً ، لكن العراقي رأى أن هذا الإطلاق غير مسلّم به لابن الصلاح في قضايا عديدة ، بل ينبغي تقييده و تخصيصه ،

---

[1] الزركشي ، النكت على مقدمة ابن الصلاح ، مقدمة المحقق ص ٢١٧ – النكت ص ٤١ .

[2] الزركشي ، النكت على مقدمة ابن الصلاح ، مقدمة المحقق ص ٢١٩ – النكت ص ٨٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

خاصةً وأن الإطلاق والتعميم في الاصطلاحات له خطره ، فتتبع هذه المواضع وقام ببيان تقييدها مع التوجيه والتدليل([1]) :

مثال ذلك ما جاء في النوع (التاسع والثلاثون) وهو(معرفة الصحابة – رضي الله عنهم –) حيث ذكر ابن الصلاح فيه ما يعرف به صحبة الصحابي فقال : " وإخباره عن نفسه بعد ثبوت عدالته بأنه صحابي " فعقّب على قول ابن الصلاح بقوله : وعلى كل تقدير فلا بد من تقييد ما أطلقه بأن يكون ادعاؤه أي الصحابي لذلك يقتضيه الظاهر ، أما لو ادعاه بعد مائة سنة من وفاته – صلى الله عليه وسلم – فإنه لا يقبل ذلك منه، كجماعة ادعوا الصحبة بعد ذلك ، كأبي الدنيا الأشج ومكلبة بن ملكان، فقد أجمع أهل الحديث على تكذيبهم ، ولما ثبت في الصحيحين من حديث ابن عمر – رضي الله عنهما – قال : " صلى بنا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ذات ليلة صلاة العشاء في آخر حياته ، فلم سلّم قال أرأيتكم ليلتكم هذه ؟ فإن على رأس مائة سنة منها لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد "([2]).

ب. إطلاق العراقي لما قيّده ابن الصلاح ، فمن أمثلته ما ذكره ابن الصلاح في النوع الثاني والأربعين (وهو معرفة المدبّج) قال : أعلم أن رواية القرين عن القرين ، تنقسم : فمنها المدبّج ، وهو أن يروي القرينان كل واحد منهما عن الآخر .

فقال العراقي : " إن تقييد المصنف للمدبّج بالقرينين ، إذا روى كل واحد منهما عن الآخر ليس كذلك، وإنما المدبّج أن يروي كل من الراويين عن الآخر سواء كانا قرينين أم كان أحدهما أكبر من الآخر، فيكون رواية أحدهما عن الآخر من رواية الأكابر عن الأصاغر "([3]).

---

[1] العراقي : عبد الرحيم بن الحسين ، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ، دار الفكر ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م ، د: ط ، ص ١١ ، انظر عبد الكريم ، أحمد معبد ، الحافظ العراقي وأثره في السنة ، الرياض ، أضواء السلف ، ط : ١ ، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م ، ج :٣ ، ٩٦٣ .

[2] العراقي ، التقييد والإيضاح ، ص ٣٩٩ ، انظر عبد الكريم أحمد معبد ، الحافظ العراقي وأثره في السنة ج :٣ ، ٩٨٨ .

[3] العراقي ، التقييد والايضاح ، ص ٣٣٣، انظر عبد الكريم ، أحمد معبد ، الحافظ العراقي وأثره في السنة ج٣ ، ص ٩٩٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ج. إيضاح العراقي لما أُغلق وأشكل من كتاب ابن الصلاح : إن من أهم أهداف العراقي في كتابه بيان وإيضاح بعض المسائل والقضايا في مقدمة ابن الصلاح ، رأى فيها غموضاً أو إشكالاً ، فقد أكثر من عنايته بالألفاظ والعبارات ، وهذه العناية قل نظيرها فيمن تناول مقدمة ابن الصلاح شرحاً و تنكيتاً .

ومثال ذلك من المشكل : ما ذكره ابن الصلاح في النوع الحادي عشر (وهو معرفة المعضل): عن الحافظ أبي نصر السجزي : أن قول الراوي : " بلغني " يسميه أصحاب الحديث معضلاً ، ومثّل له بقول مالك " بلغني عن أبي هريرة أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال : للمملوك طعامه وكسوته " الحديث ، فقال العراقي " قد أشكل كون هذا الحديث معضلاً ، لجواز أن يكون الساقط بين مالك وأبي هريرة واحداً ، فقد سمع مالك من جماعة من أصحاب أبي هريرة ، كسعيد المقبري ونعيم بن المجمر ومحمد بن المنكدر ، فلِم جعله معضلاً ؟" ، ثم أجاب العراقي عن ذلك فقال : والجواب أن مالكاً قد وصل هذا الحديث خارج " الموطأ " ، فرواه عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة " فقد عرفنا سقوط اثنين منه ، فلذلك سمّوه معضلاً ([1]).

د. الإجابة عن الاعتراضات والانتقادات غير الصحيحة التي وجهت لابن الصلاح ممن اختصر كتابه أو علّق عليه :

فقد كان هدف العراقي من كتابه الإجابة عن الاعتراضات غير الصحيحة التي وجهت لابن الصلاح في مقدمته ، كما نبه العراقي في مقدمة كتابه على أن الهدف من رد هذه الاعتراضات حماية غير العارفين بعلم الحديث من التعلق بها وترويجها مع خطئها أو ضعفها ، فقال في مقدمته : "

[1] العراقي: التقييد والإيضاح ص ٨٢ ، انظر عبد الكريم أحمد معبد ، الحافظ العراقي وأثره في السنة ج :٣ ص ١٠٠٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فرأيت أن أذكرها وأبيّن تصويب كلام الشيخ وترجيحه ، لئلّا يتعلق بها من لا يعرف مصطلحات القوم و ينفق من مُزجَي البضاعات مالا يصلح للسوم ([1]).

ومن ذلك ردّه اعتراض ابن دقيق العيد على ابن الصلاح في تعريف الحديث الصحيح الذي عرّفه فقال "وهو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ، ولا يكون شاذاً ولا معللاً .

فقال العراقي : اعُترض عليه بأن من يقبل المرسل لا يشترط أن يكون الحديث مسنداً، وأيضاً اشتراطه سلامته من الشذوذ والعلة وإنما زادها أهل الحديث ، كما قال ابن دقيق العيد في الاقتراح " حيث قال : " في هذين الشرطين نظر على مقتضى نظر الفقهاء ، فإن كثيراً من العلل التي يعلل بها المحدثون ، لا تجري على أصول الفقهاء " قال ومن شرط الحد أن يكون جامعاً مانعاً

ثم أجاب العراقي فقال : أن من يصنف في علم الحديث إنما يذكر الحد عند أهله ، لا عند غيرهم من أهل علم آخر ، والمرسل عند المحدثين لا يحتج به كما في مقدمة مسلم ، أما شرطا عدم الشذوذ والعلة، فأجاب عنها بقوله : " وكون الفقهاء والأصوليون لا يشترطون في الصحيح هذين الشرطين ، لا يفسد الحد عند من يشترطهما ، ثم بيّن أن ابن الصلاح قد احترز عن خلافهم ، وقال بعد أن فرغ من الحد وما يحترز به عنه : فهذا هو الحديث الذي يحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث ، وقد يختلفون في صحة بعض الأحاديث ، لاختلافهم في وجود هذه الأوصاف فيه أو لاختلافهم في اشتراط بعض هذه الأوصاف كما في المرسل ([2]).

هـ. إن العراقي في كتابه قد تناول اعتراضات قيّمة على ابن الصلاح ، فمن ذلك اعتراضه على قول ابن الصلاح : " إن الحاكم أودع في كتابه (المستدرك على الصحيحين) ما ليس في واحد من الصحيحين ، فاعترض العراقي عليه : أن الحاكم أودع في كتابه أحاديث مخرجةً في الصحيح ،

---

[1] العراقي : التقييد والإيضاح ص ١٢ .

[2] العراقي التقييد والإيضاح ص ٢ ، ، انظر عبد الكريم أحمد معبد ، الحافظ العراقي وأثره في السنة ج :٣ ص ١٠١٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهي كثيرة منها حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً : " لا تكتبوا عني شيئاً سوى القرآن " ، فقد رواه الحاكم في مناقب أبي سعيد الخدري ، وأخرجه مسلم في صحيحه ، كما أن الذهبي قد بيّن هذه الأحاديث المخرجة في الصحيحين في كتابه (مختصر المستدرك)([١]).

د. إفراده بحوثاً قيّمة في كتابه تدل على مكانته في علم مصطلح الحديث، مع تصريحه بالفائدة العلمية التي قصدها بتلك البحوث ، ومن ذلك أفاضته في حديثه عن المخضرم فقال: هو متردّد بين الصحابة ، لإدراكه زمن الجاهلية والإسلام ، وبين التابعين لعدم رؤية النبي – صلى الله عليه وسلم – ثم قال لا يشترط في حد المخضرم من حيث الاصطلاح أن يكون إسلامه في حياة النبي، ولا أن يكون نصف عمره في الجاهلية و نصفه في الإسلام ، ثم ذكر أن المراد بإدراك الجاهلية في الظاهر ، إدراك الشخص قومه أو غيرهم على الكفر قبل فتح مكة ، وزاد ذكر عشرين مخضرماً لم يذكرهم من قبله كالإمام مسلم وابن الصلاح ، حيث ذكر الأول ستة و ذكر الثاني زيادة عليه اثنين ([٢])، وقد جمع العراقي هؤلاء المخضرمين من كتب الرجال وكتب الحديث ، وكان لهذا البحث أثره في التأليف في المخضرمين من بعده ، حيث ألّف سبط بن العجمي تلميذ العراقي كتاباً يسمى (تذكرة الطالب المعلم بمن يقال إنه مخضرم)، وصرّح باعتماده في ذلك على شيخه العراقي ([٣]).

٤.أهمية نكت ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢ هـ) في علم مصطلح الحديث.

إن كتاب النكت لابن حجر العسقلاني له أهميةٌ كبيرة في علم مصطلح الحديث ، فقد تناولت مقدمة ابن الصلاح بالشرح والتعقيب ، كما تناولت كتاب العراقي (التقييد والإيضاح) بالتعقيب والشرح والدفاع عن كلام العراقي ، وممّا يفسر سبب عدم ذكر كتاب التقييد والإيضاح في عنوان الكتاب الذي هو " النكت على كتاب ابن الصلاح " : هو أن ابن حجر قد راعى في التسمية أن كتاب ابن الصلاح

---

[١] العراقي التقييد والإيضاح ، ص ٢٠ ، انظر عبد الكريم أحمد معبد ، الحافظ العراقي وأثره في السنة ج٣ ، ص ١٠١٨ .

[٢] العراقي التقييد والإيضاح ، ص ٣٢٢ .

٣ انظر عبد الكريم أحمد معبد ، الحافظ العراقي وأثره في السنة ج٣ ، ص ١٠٢٩ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هو الأصل ، ثم راعى الأغلب ، فإن معظم التنكيت على ابن الصلاح ، حيث بلغت نكته على مقدمة ابن الصلاح مائة وتسعاً وعشرين نكتة ، بينما بلغت نكته على التقييد والإيضاح خمسون نكتة ([١]).

وقد مرت النكت على كتاب ابن الصلاح بمرحلتين : الأولى: " قراءة الحافظ ابن حجر –رحمه الله – على شيخه العراقي الفوائد التي جمعها على مقدمة ابن الصلاح ، وكان في أثناء قراءته على شيخه، وبعد ذلك إذا وقعت له النكتة الغريبة علّق ذلك على هامش الأصل" .

والثانية :" رأى ابن حجر أن الصواب الاجتهاد في جمع التنكيت على ابن الصلاح ، فشرع في تنفيذ رأيه بتأليف كتابه النكت على ابن الصلاح والعراقي" ([٢]).

ويمكن بيان أهمية كتاب النكت على مقدمة ابن الصلاح في الأمور التالية :

أ. إن كتاب النكت قد جمع مادةً عظيمةً غزيرة الفوائد في علم مصطلح الحديث، حيث تنوعت هذه المادة لتشمل الدفاع عن كلام ابن الصلاح والعراقي والاعتراض عليهما وشرح كلامهما في مصنفاتهما .

فمثال الدفاع والجواب على اعتراض على كلام ابن الصلاح ، النكتة الأولى في تعريف الحديث الصحيح ([٣]) ، حيث اعُترض على ابن الصلاح بأنه لو قال المسند المتصل لاستغنى عن تكرار الإسناد ،فأجاب ابن حجر : أنه إنما أراد وصف الحديث المرفوع ، لأنه الأصل الذي يتكلم عليه .

ومثال الاعتراض على ابن الصلاح : اعتراض ابن حجر على تعريف ابن الصلاح لتدليس الإسناد ، وهي النكتة الثانية في معرفة المدلّس بقوله : "أن يروي الراوي عمن لقيه مالم يسمعه منه موهماً سماعه منه أو عمن عاصره ولم يلقه موهماً أنه قد لقيه وسمعه منه ".

---

١ ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي ، النكت على كتاب ابن الصلاح ، تحقيق ربيع بن هادي عميد المدخلي ، القاهرة ، دار الإمام أحمد ، ط ١ ، ١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩ م ، ج١ ، ص ٥٣ ، ص ١٨٩ .

٢ ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي ، النكت على كتاب ابن الصلاح ، مقدمة المحقق ، ج١ ، ص ٥٣ ، مقدمة المؤلف ص ٢١٨ .

٣ ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي ، النكت على كتاب ابن الصلاح ، ج:١، ص ٢٢٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فاعتراض الحافظ ابن حجر كان على قوله " أو عمّن عاصره " بأنه ليس من التدليس في شيء ، وإنما هو المرسل الخفي ([١]).

ومثال شرح كلام ابن الصلاح ، النكتة السادسة في معرفة الحسن، حيث شرح فيها كلمة " مظان " من كلام ابن الصلاح (من مظانه الحسن) قال : والمظان : جمع مَظِنّة ، وهي مفعلة من الظن ، ونقل عن المطرزي ، أن المظنة : العلم ، من ظنّ بمعنى : علم ([٢]).

ومثال اعتراضه على العراقي : النكتة السابعة في الصحيح : وهي تعقبه عليه حيث ادّعى العراقي أن الحميدي زاد زيادات في كتابه " الجمع بين الصحيحين " ولم يميز هذه الزيادات ، ولم يصطلح على أنه لا يزيد إلا ما صح فيقلد في ذلك، قال الحافظ ابن حجر معقباً : كأن شيخنا قلّد في هذا غيره ، وإلا فلو راجع كتابه " الجمع بين الصحيحين " لرأى في خطبته ما دل على ذكره لاصطلاحه في هذه الزيادات وغيرها ، ولو تأمل المواضع الزائدة لرآها معزوة إلى من زادها من أصحاب المستخرجات ([٣]).

ب. تقصي الأقوال في المسائل المختلف فيها ، والتوسع في ذلك ، وإطالة النفس فيها ، وعرض الأدلة لكل جانب بأسلوب علمي رصين ، كما في قضية المرسل والشاذ والمعل والمعضل وغيرها ([٤]).

ج. الإنصاف في ملاحظاته وتعقباته سواءً كان ناقداً أو موافقاً ، فهناك علماء تعقبوا ابن الصلاح وآخرون دافعوا عنه ، فينقل الحافظ أقوال المدافعين أو المتعقبين ويناقشها ثم يذكر رأيه ، فظهرت شخصيته في الترجيح بين الأقوال وإظهار الأصوب منها ([٥]).

---

[١] ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي ، النكت على كتاب ابن الصلاح ، ص ٩٨ .

[٢] المصدر السابق ، ص ٢٠٠ .

[٣] المصدر السابق ، ص ٢٨٧ .

[٤] ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي ، النكت على كتاب ابن الصلاح ، مقدمة المحقق ، ص ١٦٩ .

[٥] ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي ، النكت على كتاب ابن الصلاح ، مقدمة المحقق ، ص ١٧٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

د. الاستقراء التام والتتبع الوافر للمسائل والقضايا التي يريد أن يعطي فيها أحكاماً ، فيصِل فيها إلى نتائج دقيقة مثل الأحاديث المعلقة في صحيح البخاري ، شرط مسلم في صحيحه ، شرط ابن ماجه ومكانته ، شرط الحاكم في المستدرك وهل فيه أحاديث على شرط الشيخين ؟، و تقييم أحاديثه و تقسيمها ، والمستخرجات وأحكامها وفوائدها وغير ذلك من القضايا التي اعتمد الحافظ ابن حجر الاستقراء التام في الوصول إلى حقيقتها ونتائجها ([١]).

هـ. إبداع ابن حجر بالرجوع إلى المصادر الأصيلة والأخذ منها مباشرة، والعزو إليها غالباً ، والتنصيص على الأبواب أحياناً في تلك الكتب التي ينقل منها ، مثل تعقبه على الحافظ ابن الصلاح نقله عن أبي عمرو الداني ، إجماع أئمة النقل على قبول الإسناد المعنعن ، فقال الحافظ ابن حجر ناقداً: إنما أخذه الداني من الحاكم ، فنقله عن الحاكم مباشرة أولى من نقله عن الداني ، لأن الحاكم من أئمة الحديث وصنّف في علومه ، وابن الصلاح كثير النقل من كتابه ، فكيف نزل عنه إلى النقل عن الداني ([٢]).

و. ضبط تعاريف المصطلحات وتحريرها تحريراً دقيقاً بحيث تكون جامعةً مانعةً ، يطمئن إلى سلامتها من الإيرادات والانتقادات التي اعتاد العلماء توجيهها إلى التعاريف والحدود ، مثل تعريفه للحديث الصحيح ليشمل أقسامه ويتميز عن الحسن، فقال الصحيح : هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل التام الضبط القاصر عنه إذا اعتضد عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً ، وبين أن هذا الحد كان نتيجةً لاستقرائه أحاديث الصحيحين فوجدها لا يتم الحكم عليها بالصحة إلا بذلك([٣]).

---

[١] ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي ، النكت على كتاب ابن الصلاح ، مقدمة المحقق ، ص ١٧٠ .

[٢] المصدر السابق ، مقدمة المحقق ، ص ١٧١ .

[٣] ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي ، النكت على كتاب ابن الصلاح ، ج١ ، ص ، ٣٨٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثا: أهم المختصرات لمقدمة ابن الصلاح وأثرها في خدمة مقدمة ابن الصلاح

١. :أثر الحافظ ابن دقيق العيد (ت : ٧٠٢ هـ) من خلال كتابه الاقتراح في بيان الاصطلاح في علم مصطلح الحديث .

إن لكتاب الاقتراح مكانةً كبيرةً في علم مصطلح الحديث ، فالكتاب جاء تلخيصاً مهذباً ووافياً لقضايا هذا العلم ، حرّر فيه ابن دقيق العيد المسائل تحريراً دقيقاً وواضحاً ومرتباً لها على الأبواب ، قال ابن دقيق العيد في مقدمة كتابه : " هذه نُبذٌ من فنون مهمة في علوم الحديث يستعان بها على فهم مصطلحات أهله ومراتبهم على سبيل الاختصار والإيجاز لتكون كالمدخل إلى التوسع في هذا الفن إن شاء الله تعالى وهو مرتب على أبواب ([١]).

ومن أمثلة اختصاره وإيجازه عدم ذكره قضايا ذكرها ابن الصلاح وغيره في مبحث الصحيح والحسن مثل التصحيح عند المتأخرين ، التصنيف في الصحيح ، استيعاب الصحيح ، المستخرجات على الصحيحين وغيرها([٢]).

ومما يؤكد أهمية هذا الكتاب أن العلماء قد اهتموا بكتاب الاقتراح فنظمه العراقي في أربعمائة وسبعة وعشرين بيتاً ([٣]) ، وهذا بيان لإضافات ابن دقيق العيد في هذا العلم فيما يلي :

أ. إبداعه في تحليله وإجابته في مبحث الحسن ، حيث أجاب على استشكال ابن الصلاح على قول الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، حيث قال ابن الصلاح : الإشكال هو أن الحسن قاصر عن الصحيح ففي الجمع بينهما في حديث واحد جمعٌ بين نفي ذلك القصور وإثباته .

فأجاب ابن دقيق العيد عن ذلك فقال : إنه لا يشترط في الحسن قيد القصور عن الصحيح ، وإنما يجيئه القصور ويفهم ذلك فيه إذا اقتصر على قوله حسن ، فالقصور يأتي من قيد الاقتصار لا

---

[١] ابن دقيق العيد ، محمد بن علي ، الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح ، تحقيق قحطان الدوري ، الأردن ، دار العلوم ، ط١ ، ٢٠٠٦ م ، ص ٢١٣ .

[٢] ابن دقيق العيد ، محمد بن علي ، الاقتراح في بيان الاصطلاح ، ص ٢١٦.

٣ السخاوي ، محمد بن عبد الرحمن ،الضوء اللامع ،د:ن ،د: ط ج٢ ، ص ٣٠٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من حيث حقيقته وذاته ، ثم بيّن أن هناك صفات للرواة تقتضي قبول الرواية ، و تلك الصفات درجات بعضها فوق بعض ، كالتيقظ والحفظ والإتقان مثلاً ، فوجود الدرجة الدنيا كالصدق مثلاً و عدم التهمة بالكذب لا ينافي وجود من هو أعلى منه كالحفظ والإتقان . فإذا وجدت الدرجة العليا لم ينافِ ذلك وجود الدنيا كالحفظ مع الصدق ، فيصح أن يقال أنه حسن باعتبار وجود الصفة الدنيا وهي الصدق مثلاً، صحيح باعتبار الصفة العليا وهي الحفظ والإتقان ويلزم على هذا أن يكون كل صحيح حسناً ، ويلتزم ذلك ويؤيده ورود قولهم هذا حديث حسن في الأحاديث الصحيحة وهذا موجود في كلام المتقدمين ([١]).

ب. كثرة اطلاعه و دقة ملاحظته ، حيث بيّن أن قاعدة الجمهور في ردهم لحديث المدلِّس إذا عنعن أنها غير مطردة ، لأنه وجدت أحاديث حكموا عليها بالصحة وهي مروية عن ذلك الراوي المدلِّس ([٢])، حيث قال ابن دقيق العيد : إلا أن الذي يُجرى عليه في تصرفات المحدثين وتخريجاتهم صعب عسير، يوجب طرح كثير من الأحاديث التي صحَّحوها ، إذ يتعذر علينا إثبات سماع المدلِّس من شيخه اللهم إلا أن يدّعي مدّع أن الأوّلين اطّلعوا على ذلك ولم نطّلع نحن عليه و في ذلك نظر([٣]).

ج. استشكاله في مبحث الموضوع أن تكون الدلائل على معرفة الوضع في الحديث ، إقرار الراوي بالوضع ، فقال وهذا كافٍ في رده ، لكنه ليس بقاطع في كونه موضوعاً ، لجواز أن يكذب في هذا الإقرار بعينه ([٤]).

---

[١] ابن دقيق العيد ، محمد بن علي ، الاقتراح في بيان الاصطلاح ، ص ٢٤٣ – ٢٤٥ ، الغوري : علم مصطلح الحديث نشأته و تطوره ، ص ٩٦ .

[٢] ابن دقيق العيد ، محمد بن علي ، الاقتراح في بيان الاصطلاح ، ص ٢٨٢ ، الغوري : علم مصطلح الحديث نشأته و تطوره ، ص ٩٧ .

[٣] ابن دقيق العيد ، محمد بن علي ، الاقتراح في بيان الاصطلاح ، ص ٢٨٢ ، الغوري : علم مصطلح الحديث نشأته و تطوره ، ص ٩٧ .

[٤] ابن دقيق العيد ، محمد بن علي ، الاقتراح في بيان الاصطلاح ، ص ٣١٥ ،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

د. رجّح في مسألة سماع الصبي اعتبار الفهم والتمييز فقال : " والمعتبر في الحقيقة إنما هو أهلية الفهم والتمييز حيث وجدت ، فمن حصل له التمييز والفهم صح سماعه ، سواء حصل له هذا القدر وهو ابن خمس سنين أو قبل ذلك أو بعده ([1]).

هـ. تضعيفه رأي من رجح النزول على العلو مطلقاً، لأنه إذا كثرت الوسائط وجب كثرة البحث عن كل واسطة منها ، وإذا كثر البحث كثرت المشقة فعظم الأجر ، حيث قال هذا ضعيف ، لأن كثرة المشقة ليست مطلوبة لنفسها ، ومراعاة المعنى المقصود من الرواية وهو الصحة أولى ([2]) .

٢.أهمية كتاب المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي لابن جماعة (٦٣٩ هـ – ٧٣٣ هـ) في علم مصطلح الحديث .

إن كتاب المنهل الروي لابن جماعة له مكانة في علم مصطلح الحديث ، فهو ليس مختصراً لمقدمة ابن الصلاح فحسب ، بل له ميزات عديدة بين مختصرات مقدمة ابن الصلاح ، قال ابن جماعة : " ومنذ تكرر سماعي له وبحثي وعكوفي على فوائده لم أزل حريصاً على تلخيص ألفاظه لنفسي وتخليص خلاصة محصوله لتقريب مراجعتي له ودرسي ، و ترتيبه على ما هو أسهل عندي وأولى "([3]). و يمكن إجمال أهمية هذا الكتاب فيما يلي :

أ. رتب الإمام ابن جماعة كتابه بطريقة متناسقة و دقيقة ، حيث قسم كتابه إلى مقدمة وأربعة أطراف ، وهذه طريقة جديدة في عرض قضايا علم مصطلح الحديث ،تميز بها عن غيره من العلماء . فقد ذكر في المقدمة : بيان مصطلحات يحتاج إلى معرفتها المحدّث ، حيث تناول فيها بيان المصطلحات التالية : (المتن ، السند ، الإسناد ، الحديث ، الخبر وأقسامه) جعل هذه المصطلحات مدخلاً و تمهيداً لعرض أنواع علم مصطلح الحديث .

---

[1] ابن دقيق العيد ، محمد بن علي ، الاقتراح في بيان الاصطلاح ، ص ٣٢٣ ، الغوري : علم مصطلح الحديث نشأته و تطوره ، ص ٩٧.

[2] ابن دقيق العيد ، محمد بن علي ، الاقتراح في بيان الاصطلاح ، ص ٤٠٠ ، الغوري : علم مصطلح الحديث نشأته و تطوره ، ص ٩٨.

[3] ابن جماعة ، محمد بن ابراهيم ، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي ، تحقيق محي الدين عبد الرحمن رمضان ، دمشق دار الفكر ، ط٢ ، ١٤٠٦ هـ –١٩٨٦ م ، مقدمة المصنف ، ص٢٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتكلم في الطرف الأول عن المتن وأقسامه وأنواعه ، وفي الطرف الثاني تكلم عن الإسناد وما يتعلق به وأنواعه ، وفي الطرف الثالث تكلم عن كيفية تحمّل الحديث و طرقه و كتابته و ضبطه وروايته وآداب طالبه و راويه ، وفي الطرف الرابع تكلم عن أسماء الرجال وما يتصل به ([1]).

ثم ذكر ابن جماعة تحت كل طرف ونوع ما يخصّه ، وضمّ الشبيه إلى شبيهه والنظير إلى نظيره ، وقدّم ما حقه التقديم ، وأخّر ما حقه التأخير ، فجاء كتابه أوضح في فهم الأنواع والمباحث ، لأنها متصلة ببعضها و متتابعة في الترتيب ، بحيث يسهل على طالب العلم الاستفادة من هذا المختصر .

ومثال ذلك : تأخيره الكلام عن التدليس إلى حين الكلام عن السند وما يتعلق به ، وفي ذلك من جعل الشيء إلى جانب شبيهه ([2]).

وتقديمه الكلام عن (الفرد والمعلل والمضطرب والمدرج والمقلوب والموضوع والمشهور والعزيز والغريب) على الإسناد العالي والنازل ليحصر الكلام عن مصطلحات متوالية ، مع أن المشهور والغريب والعزيز تلي الكلام على الإسناد العالي عند ابن الصلاح([3]) .

ب. زاد ابن جماعة في كتابه زيادات على مقدمة ابن الصلاح ، تدل على تميُّز مختصره وخدمته لمقدمة ابن الصلاح ، سواء كانت هذه الزيادات في التعاريف أو الفروع أو ذكره أنواعاً لم تُذكر ، وهذا بيان لهذه الزيادات :

---

[1] ابن جماعة ، محمد بن ابراهيم ، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي ، ص ٢٦ – ٢٧ .

[2] ابن جماعة ، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي ، ص ٧٢ .

[3] المصدر السابق ، ص ٢٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- زيادات في حدود التعريف : حيث زاد ابن جماعة قيداً مهماً في تعريف الموصول بقوله : " ومن يرى الرواية بالإجازة يزيد أمر إجازته سواء أكان مرفوعاً إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – أو موقوفاً على غيره ، وهذه الزيادة لم يذكرها ابن الصلاح" ([١]).
- زاد ابن جماعة فروعاً في أنواع المباحث لم يذكرها ابن الصلاح ، كزيادته الفرع الخامس في الموقوف وهو قوله : " الموقوف وإن اتصل سنده ليس بحجة عند الشافعي – رضي الله عنه – وطائفة من العلماء ، وهو حجة عند طائفة "([٢]) .
- إفراد ابن جماعة المعلق بنوع لوحده ، بخلاف ابن الصلاح الذي جعله ضمن الكلام عن الصحيح([٣]).
- زاد ابن جماعة النوع الرابع في المتفق والمفترق ، وهو من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم ([٤])، وزاد المرتبة الثالثة في مراتب التعديل ([٥])، وزاد أنواعاً من أصناف الوضاعين عند كلامه عن الموضوع ([٦]) .

ج. ذكر ابن جماعة منهجه في كتابه من حيث الاختصار و ذكر كلام المصنف بلفظه أو معناه ، قال ابن جماعة : " جمعت فيه خلاصة محصوله ، وأخليته من حشو الكلام وطوله ، وزدته من فرائد الفوائد وزوائد القواعد ، وقد أنقل كلام بعضه بنصه وأحذف من بعضه في حشو فصه وذكرت مسائله حيث ظننت أنه أجدر به وأولى المواضع بطلبها " ([٧]) .

---

[١] ابن جماعة ، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي ، ص ٤٠ .
[٢] ابن جماعة ، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي ، ص ٤٢ .
[٣] ابن جماعة ، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي ، ص ٤٩ .
[٤] المصدر السابق ، ص ١٩٧.
[٥] ابن جماعة ، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي ، ص ٦٥.
[٦] المصدر السابق ، ص٥٤ .
[٧] ابن جماعة ، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي ، ص١٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

د. تعقب ابن جماعة ابن الصلاح في قوله أن حكيم بن حزام وحسان بن ثابت عاشا ستين سنة في الجاهلية وستين في الإسلام ، وماتا سنة أربع وخمسين، قال فيه نظر لأن إسلام حكيم عام الفتح سنة ثمان ، وعاش حسان وأبوه ثابت وجده المنذر وأبو جده حرام كل واحد منهم عاش مائة وعشرين سنة ([1]).

٣. إضافات الحافظ الذهبي (٦٧٣ هـ – ٧٤٨ هـ) في علم مصطلح الحديث من خلال كتابه الموقظة :

إن كتاب الموقظة أثرٌ عظيمٌ للحافظ الذهبي في علم مصطلح الحديث، جعلها مقدمة للمبتدئين في هذا العلم، تكسبهم معرفة فيه ، اختصر فيها كتاب شيخه الإمام ابن دقيق العيد المسمّى الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح ، حيث اختصر فيها جُل مباحث المصطلح ، ولم يدخل في مباحث الأحاديث ، كما أغفل نوع المقطوع وهو النوع السابع في الاقتراح بعد المنقطع ، وأغفل ما تعرض له شيخه ابن دقيق العيد من أنواع المصطلح ذكرها في الباب السادس من الاقتراح ، وقد اقتصر الحافظ الذهبي في هذه الرسالة على أربع وعشرين نوعاً تقريباً من أنواع علم المصطلح ، تميز فيها بالإفادات والإضافات الغالية ، والتحقيقات النفيسة والنكت العلمية البديعة التي تدل على اطلاعه ومعرفته ([2])، وهذا تفصيل وبيان لذلك فيما يلي :

أ. بيّن الحافظ الذهبي أن الراوي الذي ليس فيه توثيق ولا تضعيف ،هو دون الثقة ، والثقة هو " الذي وثقه كثير ولم يُضعف " ، لكن إذا خُرّج حديث هذا في الصحيحين فهو موثق بذلك ، وإن

---

[1] السيوطي ، تدريب الراوي ص ١١٢ ، خلف عبد الجواد ، القاضي بدر الدين بن جماعة ، باكستان ، جامعة الدراسات الإسلامية ، ط١ ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م ، ص ٣٠٧ .

[2] الذهبي ، محمد بن أحمد ، الموقظة في علم مصطلح الحديث ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، سوريا ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، ط١ ، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م ، مقدمة المحقق ، ص ٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

صحح له مثل الترمذي وابن خزيمة فجيدٌ أيضاً ، وإن صحح له مثل الترمذي وابن خزيمة فجيدٌ ايضاً ، وإن صحح له كالدارقطني والحاكم ، فأقل أحواله : حسن حديثه ([١]).

ب. ذكر الحافظ الذهبي أن الثقات الذين لم يُخرج لهم في الصحيحين ، منهم من صحّح له الترمذي وابن خزيمة ، وروى لهم النسائي وابن حبان ولم يضعفهم أحدٌ ،واحتج هؤلاء المصنفون بروايتهم ، وقد قيل في بعضهم فلان ثقة ، وفلان محله الصدق أو فلان شيخ ، فلان صدوق إن شاء الله ، أو غير ذلك من العبارات التي هي ليست مضعّفة لحال الشيخ ، ولا مُرقيّه لحديثه إلى درجة الصحة الكاملة المتفق عليها ، لكن كثير ممن ذكرنا متجاذبٌ بين الاحتجاج به وعدمه ([٢]).

ج. استقراء الحافظ الذهبي لعبارات المحدثين في الجرح والتعديل وبيانه معانيها الحقيقية عندهم ، فقد بيّن الذهبي أن قول البخاري (سكتوا عنه) أنها بمعنى تركوه مع أن ظاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل ، وقول البخاري(فيه نظر) بمعنى أنه متهم أو ليس بثقة فهو أسوأ حالاً من الضعيف عنده .

كما مثّل الذهبي لاختلاف معاني عبارات الجرح والتعديل عند النقاد فمثلاً ، قول أبو حاتم (ليس بالقوي) عنده يريد بها الراوي الذي لم يبلغ درجة القوي الثبت ، وعند البخاري يريد بها أن الراوي ضعيف ([٣]).

د. قسم الحافظ الذهبي النقاد إلى ثلاث مراتب وهي : الأولى : الحاد أو الشديد في الجرح : وهم يحيى بن سعيد القطان وابن معين وأبو حاتم وابن خِراش وغيرهم ،والثانية : المعتدل في الجرح وهم : أحمد والبخاري وأبو زرعة ، والثالثة : المتساهل في الجرح وهم الترمذي والحاكم والدارقطني .

---

[١] الذهبي ، الموقظة في علم مصطلح الحديث ، ص ٧٨ .

[٢] الذهبي ، محمد بن أحمد ، الموقظة في علم مصطلح الحديث ، ص ٨١ .

[٣] المصر السابق ، ص ٨٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثم بيّن أنه لا يجتمع اثنان من النقاد على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة ،وأن الاختلاف في مراتب القوة أو مراتب الضعف ([1]).

٤.كتاب اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير الدمشقي (٧٠١ هـ – ٧٧٤ هـ) وأثره في علم مصطلح الحديث :

إن كتاب اختصار علوم الحديث له أهميةٌ في علم مصطلح الحديث ، حيث تناول هذا الكتاب اختصار مقدمة ابن الصلاح ، وتميز هذا الاختصار بالدقة والوضوح ، وعدم الإخلال في اختصار كتاب ابن الصلاح ، وجمال أسلوب مؤلفه ، ويمكن بيان أهمية هذا الكتاب في خدمة كتاب ابن الصلاح وعلم مصطلح الحديث فيما يلي :

أ. أشار ابن كثير – رحمه الله – إلى ترتيب أنواع علوم الحديث التي ذكرها ابن الصلاح ، فبيّن ابن كثير أن هذه الأنواع يمكن دمج بعضها في بعض ، وذكر كل نوع إلى جانب ما يناسبه ، طلباً للاختصار والمناسبة ، فقد فعل ابن كثير ذلك في موضع واحد وهو تقديمه (معرفة الأفراد) وجعله تالياً لنوع (الاعتبار والمتابعات والشواهد) ، وأخّر (زيادة الثقات وحكمها) فصارت متلوة (بالحديث المعل)([2]).

ب. إبداع ابن كثير في اختصاره لمقدمة ابن الصلاح من خلال المنهج الذي سلكه في الاختصار ، فقد حافظ على المادة العلمية التي وضعها المصنف محافظة تامة ، وحافظ على الأمثلة والشواهد التي ساقها ابن الصلاح ، ولم يعدل عن ذلك إلا في القليل النادر ، ومن ذلك أن ابن الصلاح قد يكثر من سرد الأمثلة والشواهد فيقوم ابن كثير باجتزاء بعضها عندما يكون بعضها الآخر

---

[1] الذهبي ، محمد بن أحمد ، الموقظة في علم مصطلح الحديث ، ص ٨٤.

[2] ابن كثير ، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، الرياض ، دار المؤيد ، ط١ ، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م ، ص ٢٠ ، انظر آل شلش ، عدنان بن محمد بن عبد الله ، الإمام ابن كثير وأثره في علم مصطلح الحديث رواية ودراية ، الأردن ، دار النفائس ، ط١ ، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥ م ، ص ١٣١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كافياً في إيصال المعنى ، أو يكون ابن الصلاح قد فصّل في الحديث عن أنواع من الحديث يرى ابن كثير أنها قليلة الجدوى بالنسبة إلى غيرها من فنون الحديث ، فيكتفي ابن كثير بسوق تعريفاتها وتوضيح معانيها من غير ذكر أمثلة لها أو شواهد عليها ، فمن ذلك صنيعه في (معرفة العالي والنازل) ، فقد أفاض ابن الصلاح في الكلام عن هذا النوع وبسط الكلام في أنواع العلو ، وتكلم عن فنون الموافقة والبدل والمساواة ، فذكر الحدود والأمثلة ، في حين اقتصر ابن كثير على ذكر حدودها بإيجاز، ثم عقّب عليها بذكر رأيه فيها فقال : وهذه الفنون توجد كثيراً في كلام الخطيب البغدادي ومن نحا نحوه ، وقد صنف الحافظ ابن عساكر في ذلك مجلدات ، وعندي أنه قليل الجدوى بالنسبة إلى غيره من الفنون ([1]).

ج. بروز شخصية ابن كثير في مختصره واستقلالها ، فهو ليس مختصراً لمقدمة ابن الصلاح فحسب ، بل ظهرت مظاهر شخصيته من حيث اعتراضه على ابن الصلاح واستدراكه عليه وإضافته فوائد في كتابه ، فمن ذلك اعتراضه على ابن الصلاح في مسألة التصحيح والتحسين، أي الحكم على الأحاديث بالصحة أو الحسن بعد النظر في أسانيدها ، فابن الصلاح – رحمه الله – يذهب إلى منع ذلك ، ويرى أنه قد تعذر في العصور المتأخرة الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد، ومنع على هذا المبدأ الجزم بصحة حديث ليس في الصحيحين ، ولا منصوصاً على صحته في شيءٍ من مصنفات الحديث المعتمدة المشهورة ، لكن ابن كثير ذهب إلى جواز الحكم على الأحاديث والآثار بالصحة أو الحسن لمن بلغ أهلية ذلك ، إذا كان واسع الاطلاع في الحديث وعلومه ، وبعد النظر في حال رجال السند وسلامته من التعليل المفسد .

قال ابن كثير : "وقد خُرِّجت أحاديث كثيرة على الصحيحين يؤخذ منها زيادات مفيدة وأسانيد جيدة ، يتمكن المتبحر في هذا الشأن من الحكم بصحة كثير منها بعد النظر في حال رجالها وسلامتها

---

[1] ابن كثير ، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ، ص ١٤٨ ، انظر آل شلش ، الإمام ابن كثير وأثره في علم مصطلح الحديث رواية ودراية ، ص ١٣٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من التعليل المفسد ، ويجوز له الإقدام على ذلك وإن لم ينص على صحته حافظ من قبله، موافقةً للشيخ أبي زكريا النووي ، وخلافاً للشيخ أبي عمرو ([1]).

ومما يدل على سعة اطلاعه وشدة تحرّيه ، استدراكه على ابن الصلاح في تمثيله في مقدمته لزيادة الثقة بحديث مالك عن نافع ابن عمر (أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فرض زكاة الفطر من رمضان على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين)، فقوله من المسلمين من زيادات مالك عن نافع ، وقد ادّعى الترمذي أن مالكاً تفرّد بها وسكت ابن الصلاح على ذلك ، قال ابن كثير : ولم يتفرّد بها مالك، فقد رواها مسلم من طريق الضحاك بن عثمان عن نافع ، كما رواها مالك ، وكذا رواها البخاري وأبو داود والنسائي من طريق عمر بن نافع عن أبيه كمالك([2]).

٥.أهمية كتاب المقنع في علوم الحديث لابن الملقن(٧٢٣ هـ– ٨٠٤ هـ) في علم مصطلح الحديث .

إن لكتاب المقنع في علوم الحديث أهميةً في خدمة مقدمة ابن الصلاح ، فهو تلخيصٌ و تقريبٌ و تنقيحٌ و تهذيبٌ لمقدمته ، و زيادة فوائد عليها ، جاء بها ابن الملقن لإفادة طلبة العلم ، وميّز الزيادة بعلامة دائرة بالحمرة في أولها وآخرها ، قال ابن الملقن: (ومن أجمعها كتاب العلامة الحافظ تقي الدين بن أبي عمرو بن الصلاح قد وقع الاختيار عليه بفضل الله وقوته على تلخيصه و تقريبه و تنقيحه و تهذيبه مع زيادات عليه مهمة و فوائد جمّة لا تكاد توجد في الكتب المشهورة ، منّ الله بالوقوف عليها و تفضل بإفادة المتشوقين إليها وعلّمت للزيادة دائرة بالحمرة في أولها وآخرها)([3]).

ويمكن بيان أهمية هذا الكتاب في علم مصطلح الحديث فيما يلي :

---

[1] ابن كثير ، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ، ، ص ٢٦ ، انظر آل شلش ، الإمام ابن كثير وأثره في علم مصطلح الحديث رواية ودراية ص ١٣٦ – ١٣٧ .

[2] ابن كثير : الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ، ، ص ٥٩ ، انظر آل شلش ، الإمام ابن كثير وأثره في علم مصطلح الحديث رواية ودراية ص ١٤٧ .

[3] ابن الملقن ، عمر بن علي الأنصاري الشافعي ، المقنع في علوم الحديث ، تحقيق جاويد أعظم عبد العظيم ، رسالة دكتوراه ، إشراف أحمد نور سيف ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، ١٤٠٣ هـ ، ص ٣ – ٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أ. إن هذا الكتاب قد تضمن زيادات وفوائد على مقدمة ابن الصلاح ، ميّزها ابن الملقن في كتابه ، ومن هذا الزيادات ما جاء في مبحث الصحيح بما نقله عن الحاكم في كتابه المدخل إلى الصحيح : أن جملة من أخرج لهم البخاري دون مسلم أربعمائة وأربعة وثلاثون شيخاً ، وجملة من خرّج لهم مسلم في صحيحه دون البخاري ستمائة وخمسة وعشرون شيخاً ([1]).

ومن ذلك بيانه مفهوم السند والمتن ، فقال: والإسناد : رفع الحديث إلى قائله ، والسند : الإخبار عن طريق المتن مأخوذ من السند ، وهو ما ارتفع وعلى عن سفح الجبل لأن المسند يرفعه إلى قائله ، و يجوز أن يكون مأخوذاً من قولهم : فلان سند أي معتمد ، فسُمّي الإخبار عن طريق المتن سنداً لاعتماد النقاد في الصحة والضعف عليه ،والمحدثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد .

وقال: المتن: ما انتهى إليه السند من الكلام ([2]).

ب. تعقبه واعتراضه على ابن الصلاح في بعض القضايا ، منها اعتراضه عليه في قضية رفضه تصحيح المتأخرين ، فقال ابن الملقن: " قلت فيه نظر لا جرم، خالفه فيه النووي وقال : الأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته ،وهو كما قال لعدم المعنى الذي علل به الشيخ وقد صحح غير واحد من المعاصرين لابن الصلاح وبعده أحاديث لمن تقدمهم فيها تصحيحا ،كأبي الحسن بن القطان والضياء المقدسي والزكي عبد العظيم ومن بعدهم "([3]).

كذلك تعقيبه على ابن الصلاح في تمثيله على زيادة الثقة بحديث مالك في صدقة الفطر ، حيث أن مالكاً قد تابعه بعض الرواة الثقات ، فهذا المثال لا يصلح عنده لزيادة الثقة ، قال ابن الملقن : قلت ووافقه عشرة أنفس ([4]).

---

[1] ابن الملقن ، عمر بن علي الأنصاري الشافعي ، المقنع في علوم الحديث ، ص ٤٣ .

[2] المصدر السابق ، ص ٧٢ – ٧٣ .

[3] ابن الملقن ، عمر بن علي الأنصاري الشافعي ، المقنع في علوم الحديث ، تحقيق عبدالله بن يوسف الجديع ، دار فواز – السعودية ، ط:١ ، ١٤١٣هـ ، ج:١ ، ص:٥٥.عبد الكريم ، أحمد معبد ، الحافظ العراقي و جهوده في علم الحديث ، ج٢ ، ص ٧٧٠ .

[4] ابن الملقن ، عمر بن علي الأنصاري الشافعي ، المقنع في علوم الحديث ، تحقيق عبدالله بن يوسف الجديع ، ج:١ ، ص:١٩١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٧. ابن حجر العسقلاني (٧٧٣ هـ – ٨٥٢ هـ) وجهوده في علم مصطلح الحديث من خلال كتابه نزهة النظر شرح نخبة الفكر :

إن لكتاب نزهة النظر شرح نخبة الفكر أهميةً كبيرة في علم مصطلح الحديث ، فنخبة الفكر لخّص فيها ابن حجر بناء على طلب من أهل عصره تصانيف العلماء من قبله في علم مصطلح الحديث ، ورتّب قضايا هذا العلم بطريقة جديدة وفريدة ، وزاد فوائد وقضايا في علم مصطلح الحديث ، وكان ابن حجر أولى من غيره في شرح النخبة لأن صاحب البيت أدرى بما فيه ([١])، ويمكن بيان أهمية نزهة النظر شرح نخبة الفكر في علم مصطلح الحديث فيما يلي :

أ. عرض ابن حجر في كتابه النزهة علوم الحديث بطريقة جديدة مبتكرة تقوم على سبر أحوال السند والمتن ، وتقسيمها وترتيبها ترتيباً علمياً دقيقاً ([٢])، تحاشى فيه المآخذ التي وردت على المؤلفين السابقين بأنهم لم يتبعوا نظاماً معيناً في تصنيف كتبهم ، وترتيب أنواع الحديث فيها ، فجاء هذا الكتاب بطريقة السبر والتقسيم ، ليلتزم نظاماً دقيقاً يستوعب كل مجموعة من علوم الحديث في ظل قسم واحد ،يجمعها في موضع واحد ([٣]).حيث قسم علوم مصطلح الحديث من خلال أربع نقاط رئيسية هي :

- تقسيم الخبر والحديث من حيث العدد إلى متواتر وآحاد.
- تقسيم خبر الآحاد من حيث القبول والرد .
- تقسيم خبر الآحاد من حيث من ينتهي إليه السند.

---

[١] ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي ، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر اعتنى به عز الدين ضلي سوريا ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م ، مقدمة المصنف ص ٣٨ – ٣٩ .

[٢] محمد ، محمود حسين محمد ، انفرادات الحافظ ابن حجر العسقلاني في علم مصطلح الحديث ، رسالة دكتوراه إشراف الدكتور محمد الطوالبة ، جامعة اليرموك ، اربد / الأردن ، ١٤ / ٧ / ٢٠١١ م ، د : ن ، د : ط ، ص ٤٠ .

[٣] الغوري علم مصطلح الحديث نشأته و تطوره ، ص ١٠٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- خاتمة ذكر فيها علوماً ملحقة بعلم المصطلح ([1]).

ب. زاد ابن حجر تقسيمات للحديث ومسائل ليست من أبحاث مصطلح الحديث ، بل هي من بحوث أصول الفقه ، كمبحث المستفيض ([2])، ومبحث تلقي الأمة للحديث بالقبول ،([3]) استكمالاً للفائدة .

ج. إتباعه الاختصار في الشرح ، وصياغة الشرح على طريقة البسط ، وذلك بأن يدخل المتن في ضمن الشرح، و يندمج فيه بحيث لو حُذفت الأقواس التي تميز المتن لأصبحت العبارات شيئاً واحداً، لا يتميز فيه الشرح عن المتن، مثل أقسام الغريب والفرد مثلاً ([4]).

د. الإبداع والتجديد في صياغة علوم الحديث ، وأن هذا الإبداع ليس مجرد تقديم وتأخير لما رتبه السابقون ، بل إنه يقدم بدراسته تصوراً جديداً وشاملاً لعلوم الحديث ،مثل بحثه قضية التفاضل بين الصحيحين ([5]).

هـ. الدقة والشمول ، لأن طريقة التأليف تقوم على الدقة في الدراسة ،وتمييز الفروع والأنواع ، والشمول لهذه الفروع التي ينتجها التقسيم العقلي، بتقسيم النوع إلى نقيضه وشبيهه ([6])، مثل بيانه الفرق بين المدلس والمرسل الخفي ([7]).

و. ربط أنواع الحديث بعضها ببعض ، وبيان العلاقة بين أنواع الحديث وصلتها ببعضها البعض ،مثل بيانه الصلة بين المتواتر والمشهور والمستفيض([1]) ،والصلة بين المعلق والمعضل ([2])، والصلة بين الصحيح لغيره والحسن لذاته ([3])، وكذلك الشاذ والمنكر([4]) .

---

[1] محمد ، محمود حسين محمد ، انفرادات الحافظ ابن حجر العسقلاني في علم مصطلح الحديث ، ص ٤١ .

[2] ابن جر العسقلاني ، أحمد بن علي ، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر اعتنى عز الدين ضلي ، ص ٤٦ .

[3] ابن جر العسقلاني ، أحمد بن علي ، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر اعتنى به عز الدين ضلي، ص ٥١ .

[4] ابن جر العسقلاني ، أحمد بن علي ، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر اعتنى به عز الدين ضلي، ص ٥٥ .

[5] ابن حجر العسقلاني ، شرح النخبة نزهة النظر ، قدم له عبد الفتاح أبو غدة ، تحقيق محمد نزار تميم، بيروت ، دار ابن الأرقم ،د: ط ،ص: ٨٧ .

[6] الغوري :علم مصطلح الحديث نشأته و تطوره ، ص ١٠٥ .

[7] ابن حجر العسقلاني نزهة النظر ، ص ٩٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ز. تمحيص المسائل المختلف فيها ، والقضايا الشائكة ، واستخراج المفيد منها ، مثل مصطلحات الترمذي ([٥]) ، وحد الشاذ ([٦]) ، والتفاضل بين الصحيحين ([٧]).

ح. الأثر الواضح الذي خلفه في مصطلحات الحديث ، فما اختاره في هذه المصطلحات جرى عليه العمل ، واستقر عليه المحدثون بعده مثل اختياره في الشاذ والمنكر مثلاً ([٨]).

ط. إن كتاب شرح نخبة الفكر يمثل خلاصة الفكر النقدي لعلماء مصطلح الحديث حتى نهاية القرن التاسع الهجري ، كما يمثل فكر أعظم محدث في القرن الثامن الهجري ، حيث لقب بأمير المؤمنين في الحديث ، ويضم خلاصة تحقيقات هذا الإمام في مسائل علوم الحديث ، لذلك نجد مسائل كثيرة من بحوثه متناقلة في المراجع العلمية ومعتمداً عليها ([٩]).

ي. أثر النخبة وشرحها في المؤلفات اللاحقة لعصره في علم مصطلح الحديث ، بما تميزت به من الإيجاز وغزارة المادة العلمية ، وعظيم ترتيبه وتنسيقه وتحقيقه ،وشموله على فوائد هامة من أنواع علم مصطلح الحديث خلت منها مقدمة ابن الصلاح، جعل العلماء يتجهون إليه ويعولون عليه في علم مصطلح الحديث ،فكثرت شرّاحها و مختصروها وناظموها كثرة بالغة ([١٠]).

© Arabic Digital Library Yarmouk University

---

[١] الغوري علم مصطلح الحديث نشأته و تطوره ، ص ١٠٥ ، ابن حجر العسقلاني نزهة النظر ص ٤٦ .

[٢] ابن حجر العسقلاني نزهة النظر ، ص ٨٧.

[٣] ابن حجر العسقلاني :نزهة النظر ، ص٦٨ .

[٤] ابن حجر العسقلاني :نزهة النظر ، ص ٧٧.

[٥] ابن حجر العسقلاني نزهة النظر ، ص ٦٩ .

[٦] ابن حجر العسقلاني نزهة النظر ، ص ٧٥.

[٧] علم مصطلح الحديث نشأته و تطوره ، الغوري ، ص ١٠٦ .

[٨] ابن حجر العسقلاني نزهة النظر ، ص ٥٧ ، ٧٤ ، ٧٦ ، الغوري ، علم مصطلح الحديث نشأته و تطوره ص ١٠٦ .

[٩] الغوري ، علم مصطلح الحديث نشأته و تطوره ص ١٠٧ .

[١٠] الغوري ، علم مصطلح الحديث نشأته و تطوره ص ١٠٧ .

وممن اختصر مقدمة ابن الصلاح من العلماء : النووي (ت: ٦٧٦ هـ) وكتابه إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ، واختصر كتابه الإرشاد في كتاب التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير ،والطيبي (ت : ٧٤٣ هـ) وكتابه الخلاصة في علوم الحديث.

رابعاً:أهمية المنظومات الشعرية حول مقدمة ابن الصلاح في علم مصطلح الحديث .

١. أهمية ألفية العراقي(٧٢٥هـ-٨٠٦هـ) في علم مصطلح الحديث :

إن لكتاب ألفية الحديث في علوم الحديث أو التبصرة والتذكرة أهميةً كبيرة في علم مصطلح الحديث ، حيث وضح العراقي في هذه الألفية أو " الأرجوزة " قضايا وقواعد علم مصطلح الحديث ، وأصوله العامة في قالب شعري ، قال العراقي :" فهذه المقاصد المهمة توضح من علم الحديث رسمه "([1]).

وقد بلغ ما تضمنته الألفية ٦٥ نوعاً ، قصد العراقي من نظمه لهذه الألفية إفادة عامة المشتغلين بالسنة وعلومها ، وفي مقدمتهم الطلاب المبتدئون في دراستها ، حيث هذه الألفية تبصرةٌ لهم وتوعية بمسائل علم مصطلح الحديث ، خاصة وإن قالبها الشعري الموزون يعينهم على حفظها ، لأنه يجعل استحضارها أسهل من استحضار النثر وأضبط ([2])، قال العراقي : نظمتها تبصرة للمبتدي تذكرة للمنتهي والمسند.([3])

ويمكن بيان أهمية هذا الكتاب في علم مصطلح الحديث فيما يلي :

أ. إن هذا الكتاب يعتبر نظماً ملخصاً ومختصراً لمقدمة ابن الصلاح ، جمع شتات المؤلفات السابقة في هذا العلم ، وحلّ مشكلاتها وقعد قواعدها وبيّن أحكامها ([4]) ، قال العراقي : لخصت فيها

---

[1] العراقي ، عبد الرحيم بن الحسين ، ألفية الحديث ، تحقيق أحمد شاكر ، بيروت ، دار الجيل ، ط١ ، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م ، ص ٥.

[2] بتصرف عبد الكريم ، أحمد معبد ، الحافظ العراقي و جهوده في علم الحديث ، ج٢ ، ص ٦٨٤ – ٦٨٥ .

[3] العراقي ، القبة الحديث ، ص ٥ .

[4] بتصرف عبد الكريم ، أحمد معبد ، الحافظ العراقي و جهوده في علم الحديث ج٢ ، ص ٦٨٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ابن الصلاح أجمعه ([1]) ، وقد التزم العراقي في تأليف نظم علوم مصطلح الحديث في ألف بيت ، فألفيته لا تزيد على ألف بيت ، غير ثلاثة أبيات فقط وهي زيادة يسيرة لا تنافي اعتبارها ألفية ، فالعراقي أول من فتح هذا الباب ، فألفيته أول ألفية عُرفت في المصطلح ، فقد ألّف قبله محمد بن خليل الخوّيّي (ت ٦٩٣ هـ) منظومة بعنوان (أنواع علوم الحديث) بلغ عدد أبياتها (١٥٠٠) بيت تقريباً ، وهي لا تزال مخطوطة حتى الآن ([2]).

ب. إن هذا الكتاب قد سد الثغرات في مقدمة ابن الصلاح فيما يخص الترتيب والتقسيم ، حيث أزال العراقي النقد عن المقدمة بإعادته النظر في تقسيمها وترتيبها ، من خلال فهمه و تصوره الخاص لمصطلح علوم السنة ([3]) ، وهذا بيان لذلك :

- جمع العراقي لأنواع علم مصطلح الحديث المفرّقة عند ابن الصلاح ودمجها مع بعض :مثال ذلك : أن ابن الصلاح ذكر النوع الخمسين بعنوان " معرفة الأسماء والكنى " ثم عقّبه بنوع آخر بعنوان "معرفة كنى المعروفين بالأسماء دون الكنى " ، فبيّن ابن الصلاح أن مراده بالأول بيان أسماء ذوي الكنى ، فالمصِنف فيه يبّوب كتابه على الكنى ، ثم يبين أسماء أصحابها ، أما النوع الثاني فهو ضد النوع الذي قبله ،لأنه يبّوب على الأسماء ثم يبين كناها ([4])، فجاء العراقي وجعل النوعين نوعاً واحداً بعنوان " الأسماء والكنى " وبيّن العراقي سبب ذلك فقال " إنما جمعته مع النوع الذي قبله ، لأن الذين صنفوا في " الكنى " جمعوا النوعين معاً ، من عُرف بالكنية ومن عرف بالاسم ([5]).

---

[1] العراقي ، القبة الحديث : ص ٥ .

[2] بصرف عبد الكريم ، أحمد معبد ، الحافظ العراقي و جهوده في علم الحديث ، ج٢ ، ص ٦٠٧ .

[3] بصرف عبد الكريم ، أحمد معبد ، الحافظ العراقي و جهوده في علم الحديث ، ج٢ ، ص ٧١٣ .

[4] ابن الصلاح ، معرفة أنواع علم الحديث ، ص ٤٣٥ – ٤٤٢.

[5] العراقي ،فتح المغيث ، تحقيق محمود ربيع ، بيروت ، دار الجيل ، ط١ ، ، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م ، ص ٣٩٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- فصل العراقي وتفريقه لما جمعه ابن الصلاح من المباحث التفصيلية في مقدمته : ومثال ذلك : أن ابن الصلاح تناول في الفائدة الرابعة من نوع " الحديث الصحيح " أربعة مسائل هي ([1]):

أولها : بيان أن البخاري ومسلماً لم يستوعبا في كتابيهما كل الأحاديث الصحيحة ولم يلتزما ذلك ، وثانيها : بيان استدراك الحاكم عليهما أحاديث صحيحة، وثالثها : بيان عدد أحاديث صحيح البخاري ، ورابعها : بيان مصادر الحديث الصحيح غير صحيح البخاري ومسلم ، فقام العراقي بتغيّر ترتيب هذه المسائل مع تقسيمها قسمين بحسب المضمون .

فالمسألتان الأولى والثالثة وضعهما في مبحث بعنوان (أصح كتب الحديث) ، والمسألتان الثانية والرابعة وضعهما في مبحث الصحيح الزائد على الصحيحين ([2]).

- إفراد العراقي أنواعاً لم يفردها ابن الصلاح في مقدمته : ومثال ذلك : الحديث المعنعن : فقد تناوله ابن الصلاح في فرعين من نوع الحديث المعضل ([3])، فجاء العراقي ففصل الفرعين من نوع المعضل ، و جعلهما مبحثاً مستقلاً بعنوان العنعنة ([4]).
- تقييد العراقي لعناوين بعض الأنواع ، وعنونة ما أهمله ابن الصلاح : فمثال تقييد العراقي للعناوين عند ابن الصلاح ، النوع السادس والأربعين من أنواع علوم السنة ، عنونه ابن الصلاح بعنوان " معرفة من اشترك في الرواية عنه راويان متقدم ومتأخر ، تباين وقت وفاتيهما تبايناً شديداً ، فحصل بينهما أمدٌ بعيدٌ وإن كان المتأخر منهما

---

[1] بتصرف ، عبد الكريم ، أحمد معبد ، الحافظ العراقي و جهوده في علم الحديث ، ج٢ ، ص ٧١٤ / ابن الصلاح ، معرفة أنواع علم الحديث ، ص ٨٥ – ٩٠ .

[2] العراقي ، ألفية الحديث ، ص ٦ ، بتصرف ، عبد الكريم ، أحمد معبد ، الحافظ العراقي و جهوده في علم الحديث ،ج٢ ، ص ٧٢٣ .

[3] ابن الصلاح ، معرفة أنواع علم الحديث ، ص ١٣٩ .

[4] العراقي ألفية الحديث ، ص ١٢ ، عبد الكريم ، أحمد معبد ، الحافظ العراقي و جهوده في علم الحديث ، ج٢ ، ص ٧٢٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

غير معدود من معاصري الأول وذوي طبقته " ([1]) ، فهذا العنوان في غاية الطول اختصره العراقي تبعاً للخطيب البغدادي بلفظين فقط هما (السابق واللاحق) ([2]).

أما ما أهمل ابن الصلاح عنونته ، فهو النوع الخامس والخمسون ([3]) ، وذلك أنه ذكر قبله نوع (٥٣) في معرفة المؤتلف والمختلف من أسماء وأنساب الرواة ([4])، ونوع (٥٤) في معرفة المتفق والمفترق منها ([5]) ، ثم ذكر نوع يتركب من النوعين اللذين قبله ، فعنون العراقي ما أهمله ابن الصلاح بعنوان " تلخيص المتشابه "([6]).

- تغيير ترتيب بعض أنواع علوم مصطلح الحديث بالتقديم والتأخير : ومثال ذلك أن ابن الصلاح رتب أنواع الحديث الآتية كما يلي : المُسند ، المتصل ، المرفوع الموقوف ، المقطوع ([7]) ، أما العراقي فرتبهم هكذا : المرفوع ، المسند ، المتصل الموقوف ، المقطوع ([8]).

فالعراقي قد ذكر المرفوع ، لأنه هو المقصود من هذا العلم ، وهو أيضاً أعم من المسند ، ولا بد من معرفة العام قبل معرفة الخاص ، وثنّى بالمسند ، لأنه جمع الإسناد والمتن ، ، ثم ثلّث بالمتصل ، لأنه معرفة الطريق، ولتقدم معرفة المتن خاصة على المركب منه ومن الطريق ([9]).

ج. الحذف من مضمون كتاب ابن الصلاح ، فالعراقي كونه اختصر مقدمة ابن الصلاح ، فقد حذف بعض الجزئيات الفرعية ، مع أنه استوعب بيان جميع أنواع علوم السنة الخمسة والستين

---

[1] ابن الصلاح ، معرفة أنواع علم الحديث ، ص ٤٢٤ .

[2] العراقي ، ألفية الحديث ، ص ٤٨ ، عبد الكريم ، أحمد معبد ، الحافظ العراقي و جهوده في علم الحديث ، ج٢ ، ص ٧٣٠ .

[3] ابن الصلاح ، معرفة أنواع علم الحديث ، ص ٤٧٠ .

[4] ابن الصلاح ، معرفة أنواع علم الحديث ص ٤٥٠ .

[5] المرجع السابق ، ص ٤٦٢ .

[6] العراقي: ألفية الحديث ، ص ٥٢ .

[7] ابن الصلاح ، معرفة أنواع علم الحديث ، ١١٣ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٩.

[8] العراقي ،ألفية الحديث ، ص ١٠ .

[9] بتصرف ، عبد الكريم ، أحمد معبد ، الحافظ العراقي و جهوده في علم الحديث ، ج٢ ، ص ٧٣٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الواردة في كتاب ابن الصلاح بأقسامها ومسائلها ، وقد أشار العراقي لذلك فقال : " لخصت فيها ابن الصلاح أي كتاب ابن الصلاح دون كثير من أمثلته وتعاليله ونسبة أقوال لقائليها و ما يتكرر فيه ([1]).

وهذا توضيح لهذه الأمور التي حذفها العراقي من مقدمة ابن الصلاح :

- حذف بعض الأمثلة التي ذكرها ابن الصلاح في كتابه مع تعليل ذلك ، فقد حذف العراقي ما مثّل به ابن الصلاح في مبحث زيادة الثقات مما انفرد به الثقة عن غيره ، حيث مثّل على ذلك بما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فرض زكاة الفطر من رمضان على كل حر أو عبد ذكراً أو أنثى من المسلمين ([2])، فحذف العراقي هذا المثال لأنه لا يصح مثالاً على زيادة الثقة ، لأن مالكاً لم ينفرد بالزيادة ، بل تابعه عليها عدة من الثقات كعمرو بن نافع ([3]).
- حذفه أدلة وتوجيهات بعض الأقوال الواردة في كتاب ابن الصلاح : فقد ذكر العراقي رأي ابن الصلاح في التصحيح في العصور المتأخرة لكنه حذف دليله، وذكر من خالفه كالنووي ، فقال وعنده التصحيح ليس يمكن في عصرنا ، وقال يحيى ممكن ([4]).
- حذفه أصحاب بعض الأقوال الواردين في كتاب ابن الصلاح ، فمثال ما حذفه عن ذلك : ما أورده ابن الصلاح في بحث الحديث الصحيح حيث قال : وروِّينا عن أبي بكر بن شيبة قال: أصح الأسانيد كلها الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي – رضي الله عنه – ([5]) ، فنظم العراقي ذلك قائلاً :

---

[1] العراقي: فتح المغيث ، ص ٥ .

[2] ابن الصلاح ، معرفة أنواع علم الحديث ،ص: ١٧٦ .

[3] العراقي :فتح المغيث ، ص ٩٥ .

[4] العراقي ، ألفية الحديث ، ص ٧ ، بتصرف ، عبد الكريم ، أحمد معبد ، الحافظ العراقي و جهوده في علم الحديث ج٢ ، ص ٧٤٥ .

[5] ابن الصلاح ، معرفة أنواع علم الحديث ، ص ٨٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقيل زين العابدين عن أبِهْ عن جده وابن شهاب عنه به ([1])

فاكتفى بنظم القول دون صاحبه ، وهو أبو بكر بن أبي شيبة ([2]).

- حذف العراقي لما كرّره ابن الصلاح في كتابه : ومثال ذلك أن ابن الصلاح قال في تعريف الحديث الصحيح " هو المسند الذي يتصل إسناده ، بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً([3]) ، فقد كرر العدل الضابط مرتين ، فحذف العراقي الثاني ، و ذكر بدلاً منه كلمة (مثله) فقال :

فالأول المتصل الإسناد بنقل عدل ضابط الفوائد

عن مثله من غير ما شذوذ وعلة قادحة فتؤذي ([4])

د. إن كتاب ألفية العراقي قد زاد صاحبه قضاياً على مقدمة ابن الصلاح، فمن ذلك تقسيمه العزيز إلى صحيح و ضعيف ، في حين لم يفعل ابن الصلاح ذلك ([5])، فقد قال العراقي بعد جمعه الغريب والعزيز والمشهور في مبحث واحد ، " وكل قد رأوا منه الصحيح والضعيف "([6])، ثم قال في شرحه " إن وصف الحديث بكونه مشهوراً أو غريباً أو عزيزاً لا ينافي الصحة ولا الضعف ، بل قد يكون مشهوراً صحيحاً ، أو غريباً ضعيفاً أو غريباً صحيحاً ، أو عزيزاً صحيحاً ، أو ضعيفاً ، أو ضعيفاً مشهوراً ، ثم قال ولم يذكر ابن الصلاح كون العزيز يكون منه الصحيح والضعيف ([7]).

كذلك زيادته مرتبة خامسة في التعديل ، وهي تكرار ألفاظ التعديل وهي المرتبة الأولى ، وجعل الثانية إفراد هذه الألفاظ بعد أن كانت هي المرتبة الأولى ، وهذا تبع فيه العراقي الذهبي :

---

[1] العراقي : الألفية ص ٦ ، بتصرف ، عبد الكريم ، أحمد معبد ، الحافظ العراقي و جهوده في علم الحديث ، ج٢ ، ص ٧٤٧

[2] بتصرف ، عبد الكريم ، أحمد معبد ، الحافظ العراقي و جهوده في علم الحديث ، ج٢ ، ص ٧٤٧ .

[3] ابن الصلاح ، معرفة أنواع علم الحديث ، ص ٧٩ .

[4] العراقي ، ألفية الحديث ، ص ٥ ، بتصرف ، عبد الكريم ، أحمد معبد ، الحافظ العراقي و جهوده في علم الحديث ، ج٢ ، ص ٧٤٩ .

[5] ابن الصلاح ، معرفة أنواع علم الحديث: ٣٧٤ .

[6] العراقي ، ألفية الحديث ، ص ٤٢ .

[7] العراقي : فتح المغيث ، ص ٣ ، بتصرف ، عبد الكريم ، أحمد معبد ، الحافظ العراقي و جهوده في علم الحديث ، ج٢ ، ٧٥٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قال العراقي :

فأرفع التعديل ما كررته　　كثقة ثبت ولو أعدته ([1])

٢.أهمية ألفية السيوطي (ت : ٩١١ هـ) في علم مصطلح الحديث:

إن لكتاب ألفية السيوطي في علم الحديث أهميةً في علم مصطلح الحديث ، ويمكن بيان هذه الأهمية فيما يلي :

أ. بناء السيوطي على جهد العراقي في نظم مقدمة ابن الصلاح وزيادته عليه : فالسيوطي قد اتخذ ألفية العراقي أنموذجاً ، فنظم ألفيته على منوالها شكلاً ومضموناً ، وجعل ألفية العراقي أصلاً لألفيته([2]):

قال السيوطي :

وأقرأ كتاباً تدرِ منه الاصطلاح　　كهذه وأصلها وابن الصلاح

فكلمة هذه المراد ألفية السيوطي ، وقول السيوطي وأصلها المراد به: ألفية العراقي ([3]).

ب. الشمول في هذه الألفية : حيث شملت ألفية السيوطي الحديث عن جميع أنواع علوم ابن الصلاح ، وزوائد ألفية العراقي ، وزوائد أخرى من جانبه .

قال السيوطي :

وهذه ألفية تحكي الدُّرر　　منظومةٌ ضمَّنتها علم الأثر

فائقةٌ ألفية العراقي　　في الجمع والإيجاز واتّساق([4])

---

[1] العراقي ، ألفية الحديث ، ص ٢٢ ، بتصرف ، عبد الكريم ، أحمد معبد ، الحافظ العراقي و جهوده في علم الحديث ، ج٢ ، ص ٧٦٠ .

[2] ، بتصرف ، عبد الكريم ، أحمد معبد ، الحافظ العراقي و جهوده في علم الحديث ، ج٢ ، ص ٧٨٣ .

[3] السيوطي ، ألفية الحديث ، شرح أحمد شاكر ، لبنان ، دار المعرفة ، ص ١٨٧ .

[4] السيوطي ، ألفية الحديث ، ص ٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن أمثلة ذكره زيادات العراقي في ألفيته : تضمين ألفيته جمع العراقي مبحث الغريب والعزيز والمشهور في مبحث واحد ، وتقسيمه لهذه الأقسام إلى صحيح وضعيف ، وجمع السيوطي إليهم المستفيض والمتواتر([١]).

وكذلك ذكره جمع العراقي مبحثي معرفة المزيد في متصل الأسانيد ، والإرسال الخفي في مبحث واحد بعنوان " خفي الإرسال والمزيد في متصل الأسانيد "([٢]).

وكذلك ذكره إفراد العراقي للحديث المعنعن في نوع خاص ([٣]) ، وكذلك : ذكره تغيير عنونة العراقي النوع السادس والأربعين عند ابن الصلاح وهو : (معرفة من اشترك في الرواية عنه راويان متقدم ومتأخر تباين وقت وفاتيهما تبايناً شديداً ، فحصل بينهما أمد بعيد ، وإن كان المتأخر منهما غير معدود من معاصري الأول وذوي طبقته ، حيث عنونه العراقي بعنوان " السابق واللاحق "([٤]).

ج. أن كتاب ألفية السيوطي تضمّن زيادات على مقدمة ابن الصلاح وألفية العراقي ، ومن الأمثلة على هذه الزيادات مايلي :

ما ذكره في حد الحديث وأقسامه ، حيث تناول الحديث عن تعريف علم الحديث ، فقال : علم الحديث : ذو قوانين تُحدُ يدرى بها أحوال متن وسند

وذكر فائدته والغاية منه فقال :والمقصود أن يعرف المقبول والمردود .

كما أضاف الحديث عن مفهوم السند والمتن والحديث والخبر والأثر ، فهذا من زوائده على مقدمة ابن الصلاح وألفية العراقي ([٥]).

---

[١] السيوطي ، ألفية الحديث ، ص ٤٣ .

[٢] المصدر السابق ، ص ٣٧ .

[٣] السيوطي ، ألفية الحديث ، ص ٣٠ .

[٤] المصدر السابق ، ص ص ٢٤٩ ، بتصرف ، عبد الكريم ، أحمد معبد ، الحافظ العراقي و جهوده في علم الحديث ، ص ٧٣٠ .

[٥] السيوطي ، ألفية الحديث ، ص ٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كذلك ذكره عشرة أنواع من الأسماء والكنى مزيدة على مقدمة ابن الصلاح وألفية العراقي ([1])، وذكره أول من جمع الحديث وهو ابن شهاب الزهري ، وأول من جمع الحديث على الأبواب وهم ابن جريج وهشيم ومالك ومعمر وابن المبارك ([2]).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[1] السيوطي ، ألفية الحديث ، ص ٢٦١ .

[2] السيوطي ، ألفية الحديث ، ص ١٠ .

الخاتمة :

أحمد الله وأشكره أن منّ عليّ بفضله وكرمه ، ووفقني إلى إكمال دراسة هذا الموضوع ، وبعد دراسة هذا الموضوع (علم مصطلح الحديث نشأته وتطوره حتى نهاية القرن التاسع الهجري) توصل الباحث إلى النتائج التالية :

أولاً : النتائج :

١. إن علم مصطلح الحديث بقواعده وأصوله العظيمة يعد سبقاً علمياً في البحث العلمي ومناهج الوصول إلى الحقيقة ، استفادت منه علوم الشريعة عامة ، وعلوم الحديث خاصة ، من خلال تقديمه الدقة المتناهية في حكمه على الحديث ، الذي يعد مادةً أساسية للعلوم الشرعية كالفقه والعقيدة والتفسير ، وعلوم الحديث كعلم رواية الحديث ومختلف الحديث ومشكله .

٢. تطلب الأمر في بداية عصر الصحابة ظهور قواعد خاصة بالرواية ، وهذه القواعد هي: تقليل الرواية والإمساك عنها ، وطلب شاهد أو يمين لتوثيق الرواية احتياطاً للدين ، ونقد الرواية ،كما ظهرت في أواخر عصر الصحابة ونهاية القرن الهجري الأول قواعد أخرى توضح نشأة علم مصطلح الحديث وهي السؤال عن الإسناد ، والدعوة إلى أخذ الحديث عن الثقات، والرحلة في طلب الحديث .

٣. لم تدّون قواعد علم مصطلح الحديث إلى زمن أتباع التابعين أي في أواخر القرن الثاني الهجري ، لأن هذه القواعد كانت محفوظةً في صدور العلماء يتلقاها التلاميذ عنهم نظرياً وعملياً ، فلم تكن الحاجة ماسةً إلى جمعها بين دفتي كتاب لشيوعها ووضوحها لدى طلاب الحديث ورواته ،إضافةً إلى كراهة كثير من التابعين وأتباعهم كتابة العلم خشية من ضعف الذاكرة والاعتماد على الكتاب.

٤. يعد تدوين الشافعي لقواعد علم مصطلح الحديث في كتاب الرسالة أمراً مهماً في تكامل علم مصطلح الحديث في القرن الثاني الهجري.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٥. إن جهود علماء القرن الثالث الهجري تشهد بتطور وازدهار علم مصطلح الحديث في القرن الثالث الهجري ، حيث أفردت بعض فنون وعلوم مصطلح الحديث بالتأليف ، كما قعدت مصطلحات هذا العلم.

٦. إن تدوين علم مصطلح الحديث كان في بدايته يقوم على جمع أقوال السابقين في هذا العلم بالسند المتصل إليهم ،ثم تطور التدوين في القرن السابع الهجري ، بجمع ما تفرق في المصنفات السابقة لعلوم الحديث ، واستنباط مذاهب العلماء في علم مصطلح الحديث دون نقلها بالسند إليهم ، وضبط تعاريف أنواع علم مصطلح الحديث ومدلولاتها ، ووضع تعاريف لم يُسبق إليها .

٧.تنوعت جهود العراقي القيّمة في خدمة مقدمة ابن الصلاح لتشمل التنكيت والمنظومات الشعرية ، فقد تميزت مؤلفاته في علم مصطلح الحديث ، حيث سدت النقص في مقدمة ابن الصلاح ، وتأثر به تلميذه ابن حجر العسقلاني .

٨. إن كتاب نزهة النظر يمثل خلاصة الفكر النقدي لعلماء مصطلح الحديث حتى نهاية القرن التاسع الهجري ، فما اختاره ابن حجر في كتابه جرى عليه العمل عند المحدثين واستقروا عليه فيما بعد ، كما تميز ابن حجر فيه بتمحيص المسائل المختلف فيها ، وإبداعه وتجديده في صياغة علوم الحديث وعرضها بطريقة جديدة مبتكرة تقوم على سبر أحوال السند والمتن .

ثانياً : التوصيات : بعد دراسة الباحث لهذا الموضوع خرج بالتوصيات التالية :

١. ضرورة دراسة المراحل التي مر بها علم مصطلح الحديث في الفترة الزمنية الممتدة من القرن العاشر الهجري إلى العصر الحاضر .

٢. ضرورة تحقيق كتب علم مصطلح الحديث والتي مازالت مخطوطة للإفادة منها ، وخاصة التي خدمت مقدمة ابن الصلاح.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس المصادر والمراجع :

١. الأبناسي ، برهان الدين ، الشذا الفيّاح من علوم ابن الصلاح ، تحقيق صلاح فتحي هلل ، الرياض ، مكتبة الرشيد ، الرياض ، ط١ ، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.

٢. ادريس خالد منصور ، الحديث الحسن لذاته ولغيره ، السعودية أضواء السلف ، ط١ ، ١٤١٦ هـ – ٢٠٠٥ م .

٣. الادلبي ، صلاح الدين ، منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي ، بيروت ، لبنان ،دار الآفاق الجديدة ، ط :١ – ١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٣ م .

٤. امداد الحق ، إكرام الله ، الإمام علي عبد الله بن المديني ومنهجه في نقد الرجال/ دار البشائر الإسلامية،د:ط.

٥. البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح، القاهرة، دار الشعب، ط: الأولى ، ١٤٠٧ – ١٩٨٧.

٦. البخاري :محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح، ، بيروت ، دار الجيل ، ط:١، ٢٠٠٥م–١٤٢٦هـ.

٧. البخاري، محمد بن اسماعيل، التاريخ الكبير، تحقيق : السيد هاشم الندوي ،د:ن ،د:ط .

٨. بخاري، محمد سعيد بن محمد ، الإمام عبد الله بن المبارك المروزي المحدث الناقد ، الرياض ، السعودية ، مكتبة الرشيد، ط : ١، ١٤٣٤هـ – ٢٠٠٣ م .

٩. بدارنة – سامر عيسى عبد الله ، منهج الصحابة في تحمل الحديث وأدائه وأثره في رواية الحديث ،إشراف: أمين محمد القضاة ،جامعة اليرموك ١٤٣٠ هـ – ٢٠١٠.

١٠. البلقيني ، محاسن الاصطلاح ، تحقيق عائشة بنت عبد الرحمن ، القاهرة ، دار المعارف ، د :ط.

١١. الترابي ، بابكر حمد ، الخطيب البغدادي وجهوده في علم الحديث ، رسالة ماجستير قدمت في جامعة أم القرى / كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، إشراف أبو العلى علي أبو العلى ، ١٤٠٢ هـ – ١٤٠٣ هـ ، د : ن ، د : ط.

١٢. الترابي ، البشير علي حمد، القاضي عياض وجهوده في علمي الحديث رواية ودراية ، بيروت ، دار ابن حزم ، ط١ ، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.

١٣. الترمذي ، محمد بن عيسى بن سورة ، سنن الترمذي وهو الجامع المختصر من السنن عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل ، دمشق / سوريا ، مؤسسة الرسالة ، ط : ١ / ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٤. التونسي ، طه بن علي بُوسريح ، المنهج النقدي عند الحافظ ابن عبد البر من خلال التمهيد ، بيروت ، لبنان ، دار ابن حزم ، ط١ ، ١٤٢٩ – ٢٠٠٨ م.
١٥. ابن تيمية الحراني ، أحمد بن عبد الحليم ، مجموع الفتاوى، تحقيق : أنور الباز – عامر الجزار، دار الوفاء ،١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م، ط:٣.
١٦. الجُديع : عبدُ الله بن يوسُف ، تحرير علوم الحديث، د:ط ، د: ن.
١٧. الجرجاني ،عبد الله بن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال ، د:ن ،د:ط .
١٨. الجرجاني : علي بن محمد بن علي ، التعريفات، تحقيق : إبراهيم الأبياري ،دار الكتاب العربي – بيروت ، ط:١ ، ١٤٠٥هـ .
١٩. الجزائري ، طاهر بن صالح ، توجيه النظر إلى أصول الأثر ، بيروت، دار المعرفة ، د : ط.
٢٠. ابن جماعة ، محمد بن إبراهيم ، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي ، تحقيق محي الدين عبد الرحمن رمضان ، سوريا ، دار الفكر ، ط:٢ ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
٢١. جمال / محمد عثمان / عبد الله بن المبارك الإمام القدوة / دمشق دار القلم / ط : ٢ / ١٣٩٩ – ١٩٧٩ م.
٢٢. ابن الجوزي، أبو الفرج، الموضوعات ، دار الكتب العلمية ،د:ط.
٢٣. ابن أبي حاتم الرازي ، عبد الرحمن بن أبي حاتم ، المراسيل ، اعتنى به شكر الله بن نعمة الله قوجاني ، سوريا ، مؤسسة الرسالة، ط:١، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.
٢٤. ابن أبي حاتم الرازي ، عبد الرحمن بن أبي حاتم (المتوفى ٣٢٧ هـ)، الجرح والتعديل ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ،ط:١ ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م.
٢٥. ابن أبي حاتم الرازي ، عبد الرحمن بن محمد ،علل الحديث ،د:ن،د:ط .
٢٦. الحاج علي ، عصام محمد ، الإمام شعبة بن الحجاج سيد المحدثين، بيروت – لبنان ، دار الكتب العلمية ،ط:١، ١٤١٣هـ–١٩٩٣م .
٢٧. الحازمي ، محمد بن موسى بن عثمان، عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب ،د: ن، د:ط.
٢٨. الحاكم ، محمد بن عبد الله النيسابوري ، معرفة علوم الحديث ،دراسة وتحقيق: زهير شفيق الكبي، دار إحياء العلوم ،د:ط.
٢٩. ابن حبان ،محمد بن احمد البستي ، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق : محمود ابراهيم زايد،بيروت ، لبنان / دار المعرفة ، ط١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣٠. ابن حبان ، محمد بن حبان ، صحيح ابن حبان ، ترتيب علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩ هـ) ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط :١ ، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .
٣١. ابن حبان ، محمد بن حبان ، الثقات ، حيدر آباد ، دائرة المعارف العثمانية ، ط :١ ، ١٣٩٣ هـ –١٩٧٣ م.
٣٢. ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي بن حجر ، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ، سوريا ، مؤسسة الرسالة ، ط:١ ، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.
٣٣. ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي بن حجر ، النكت على كتاب ابن الصلاح ، تحقيق مسعود عبد الحميد ومحمد فارس، لبنان، دار الكتب العلمية ، د:ط .
٣٤. ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي ،تقريب التهذيب ، حلب،دار الرشيد،،ط١: ،١٤١٦هـ..
٣٥. ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي بن حجر ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ،دار المعرفة – بيروت ، ١٣٧٩.
٣٦. ابن حزم الظاهري ، علي بن أحمد ، الفصل في الملل والأهواء والنحل ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، د:ط.
٣٧. ابن حزم ، علي بن أحمد ، الإحكام في أصول الأحكام ، بيروت ، دار الآفاق الجديدة ،ط١ ، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.
٣٨. حفيظي ، حكيمة ، الميسر في مختلف الحديث ، د : ن ، ط : ١ ، ٢٠١٠ م .
٣٩. ابن حنبل ، أحمد ، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق : وصي الله بن محمد عباس ،بيروت ، الرياض، المكتب الإسلامي ، دار الخاني ١٤٠٨ – ١٩٨٨،ط : ١.
٤٠. ابن حنبل، أحمد بن محمد : مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق : شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد ، وآخرون، مؤسسة الرسالة ،ط:١،١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.
٤١. خرويات ، محمد ، أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية ، د : ن ، ط : ١ ، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
٤٢. الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، الكفاية في علم الرواية ، تحقيق : أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني ، المدينة المنورة ، المكتبة العلمية ، د : ط.
٤٣. الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ،تقييد العلم، تحقيق : يوسف العش ،دار إحياء السنة النبوية ،ط:٢ ، ١٩٧٤م.
٤٤. الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، د:ن ،د:ط .
٤٥. الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، الرحلة في طلب الحديث ، تحقيق نور الدين عتر ، د . ن ، ط ١ ، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤٦. الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ،شرف أصحاب الحديث، د:ن ،د:ط .
٤٧. الخطيب ، محمد عجاج ، أصول الحديث ، علومه و مصطلحه ، سوريا، دار الفكر ، ١٣٩٥ هـ -١٩٧٥م، ط:٣.
٤٨. الخطيب ،محمد عجاج ، السنة قبل التدوين ، بيروت – لبنان – دار الفكر – ط ٣ ، ١٤٤٠ هـ ١٩٨٠م .
٤٩. ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد ، مقدمة ابن خلدون ،د:ن ،د:ط..
٥٠. خلف عبد الجواد ، القاضي بدر الدين بن جماعة ، باكستان ، جامعة الدراسات الإسلامية ، ط١ ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
٥١. الخليلي : الخليل بن عبد الله بن أحمد ، الإرشاد في معرفة علماء الحديث من تجزئة السلفي ، تحقيق محمد سعيد بن عمر إدريس ، الرياض ، مكتبة الرشد ، ط :١ ، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م.
٥٢. الدارقطني، علي بن عمر، سنن الدارقطني ، مؤسسة الرسالة ،د:ط.
٥٣. الدارمي ، عبد الله بن عبد الرحمن ، سنن الدارمي ، تحقيق عبد الله هاشم ، فيصل آباد ، باكستان ، حديث أكادمي ، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤ م ، د: ط .
٥٤. أبو داود السجستاني : سليمان بن الأشعث،سنن أبي داود، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ،دار الفكر ،د:ط، ،الأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها.
٥٥. أبو داود السجستاني ، سليمان بن الأشعث ، رسالة أبي داوود إلى أهل مكة في وصف سننه ، تحقيق : محمد الصباغ ، دار العربية ، ط : ٢ ، ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م.
٥٦. أبو داود السجستاني ، سليمان بن الأشعث ، المراسيل ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط : ٣ ، ١٤٣٠ هـ ، ٢٠٠٩ م .
٥٧. الدقر ، عبد الغني ، الإمام سفيان الثوري أمير المؤمنين في الحديث ، دمشق ، دار القلم ط :١ / ١٤١٥ / ١٩٩٤ .
٥٨. ابن دقيق العيد ، محمد بن علي ، الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح ، تحقيق قحطان الدوري ، الأردن ، دار العلوم ، ط١ ، ٢٠٠٦ م.
٥٩. الذَهَبي، محمد بن أحمد ، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ،د:ط.
٦٠. الذهبي ، محمد بن أحمد ، الموقظة في علم مصطلح الحديث ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، سوريا ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، ط١ ، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٦١. الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان، تذكرة الحفاظ ، دراسة وتحقيق: زكريا عميرات ، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان ، ط:١، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.
٦٢. الرامهرمزي: الحسن بن عبد الرحمن ، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ، تحقيق : محمد عجاج الخطيب ، بيروت، دار الفكر، ط:٣،١٤٠٤هـ.
٦٣. ربابعة ، محمد عودة ، مشكل الحديث بين ابن قتيبة والطحاوي دراسة منهجية نقدية ، رسالة دكتوراه ، جامعة اليرموك ، ١٤٢٧هـ ، ٢٠٠٦ م د : ن ، د : ط .
٦٤. ابن رجب الحنبلي : ، شرح علل الترمذي ،المحقق : همام عبد الرحيم سعيد الرياض، مكتبة الرشد، ط:٢،١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.
٦٥. الزَّبيدي ، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق ، تاج العروس من جواهر القاموس تحقيق : مجموعة من المحققين، دار الهداية، ،د:ط .
٦٦. أبو زرعة الدمشقي /عبد الرحمن بن عمرو ، تاريخ أبي زرعة الدمشقي ، د:ن،د:ط.
٦٧. الزركشي ، محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر ، النكت على مقدمة ابن الصلاح ، تحقيق زين العابدين بن محمد بلا فريج ، الرياض ،مكتبة أضواء السلف ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ ، ١٩٩٨ هـ .
٦٨. السباعي ، مصطفى ، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ، د:ن، ط:١ ، ١٤١٩هـ –١٩٩٨م.
٦٩. السخاوي ، محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، لبنان، دار الكتب العلمية ،ط:١ ١٤٠٣هـ .
٧٠. السخاوي ، محمد بن عبد الرحمن ،الضوء اللامع ،د:ن ،د: ط .
٧١. سليم ، عمرو عبد المنعم ، شرح علل الحديث للمبتدئين ، مصر ، دار الضياء ، ط١ ، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
٧٢. السمعاني ،عبد الكريم بن محمد ، أدب الإملاء والاستملاء، بيروت، دار ومكتبة الهلال،،ط:١، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م.
٧٣. السيوطي ، جلال الدين: تدريب الراوي شرح تقريب النووي ، تحقيق نظر محمد الفاريابي ،بيروت ، لبنان ،دار الكلم الطيب ، ط: ٣، ١٤١٧هـ.
٧٤. السيوطي ،عبد الرحمن بن أبي بكر ، تاريخ الخلفاء، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ،مصر، مطبعة السعادة – ط:١، ١٣٧١هـ – ١٩٥٢م.
٧٥. الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة ،تحقيق : أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية ، د:ط .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٧٦. شراب – محمد محمد حسن – الإمام الزهري عالم الحجاز والشام ،دمشق – دار القلم، ط ١ – ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م .
٧٧. الشعار ، مروان محمد، الأوزاعي إمام السلف بيروت ،دار النفائس ، ط : ١، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م .
٧٨. آل شلش ، عدنان بن محمد بن عبد الله ، الإمام ابن كثير وأثره في علم مصطلح الحديث رواية ودراية ، الأردن ، دار النفائس ، ط١ ، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥ م.
٧٩. أبو شهبة ، محمد محمد ، الوسيط في علوم مصطلح الحديث ، السعودية ، عالم المعرفة ، ط:١، ١٤٠٣ هـ –١٩٨٣م .
٨٠. صالح ، محمد أديب ، لمحات في أصول الحديث ، لبنان ، المكتب الإسلامي ، ١٣٣٩هـ ، ط : ٣ .
٨١. ابن الصلاح ،عثمان بن عبد الرحمن ، مقدمة في علوم الحديث، بيروت – لبنان ، دار الكتب العلمية ، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م ، د:ط.
٨٢. الصويان ، أحمد بن عبد الرحمن ، الإمام عبد الله بن الزبير الحميدي وكتابه المسند ، الرياض ، السعودية ، دار المعراج ، ط : ١ ، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م.
٨٣. الضاري : حارث سليمان – الإمام الزهري و أثره في السنة ،– الموصل – العراق مكتبة بسام ،١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م ، د : ط .
٨٤. الطبراني، سليمان بن أحمد ، المعجم الكبير،د:ن ،د:ط.
٨٥. الطبري ،محمد بن جرير ، جامع البيان في تفسير القرآن، دار هجر، ط:١.
٨٦. الطحاوي ، أحمد بن محمد ، شرح مشكل الآثار ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، بيروت ، لبنان ، مؤسسة الرسالة ط : ١ ، ١٤١٥ هـ –١٩٩٤ م .
٨٧. الطوالبة ، محمد عبد الرحمن ، الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه ، الأردن ، دار عمار ، ط١ ، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م.
٨٨. الطوالبة ، محمود حسين محمد ، انفرادات الحافظ ابن حجر العسقلاني في علم مصطلح الحديث ، رسالة دكتوراه إشراف الدكتور محمد الطوالبة ، جامعة اليرموك ، اربد / الأردن ، ١٤ / ٧ / ٢٠١١ م ، د : ن ، د : ط.
٨٩. العباد : عبد المحسن العباد ، شرح سنن أبي داود، د:ن ،د : ط .
٩٠. ابن عبد البر القرطبي ، يوسف بن عبد الله ، جامع بيان العلم وفضله، دراسة وتحقيق: أبو عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي، مؤسسة الريان – دار ابن حزم،ط:١، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٣ م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٩١. ابن عبد البر القرطبي : يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، تحقيق عبد الرازق المهدي ، بيروت ، لبنان ، دار إحياء التراث العربي ، ط : ١ ، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

٩٢. عبد الكريم ، أحمد معبد ، الحافظ العراقي وأثره في السنة ، الرياض ، أضواء السلف ، ط : ١ ، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.

٩٣. عتر ، نور الدين ، منهج النقد في علوم الحديث ، سوريا ، دار الفكر المعاصر ، ط:٣ ، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.

٩٤. العراقي، شرح التبصرة والتذكرة ،تحقيق: ماهر ياسين الفحل،د:ن ،د:ط.

٩٥. العراقي : عبد الرحيم بن الحسين ، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ، دار الفكر ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م ، د: ط.

٩٦. العراقي ، عبد الرحيم بن الحسين ، ألفية الحديث ، تحقيق أحمد شاكر ، بيروت ، دار الجيل ، ط١ ، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م.

٩٧. العراقي ، فتح المغيث ، تحقيق محمود ربيع ، بيروت ، دار الجيل ، ط١ ، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م.

٩٨. العكايله، سلطان سند، والصاحب، محمد عيد : أسباب تفوق الصحابة في ضبط الحديث ، عمان – دار ابن الجوري ٢٠١٠ – ط ١ ، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م .

٩٩. العمري ،محمد علي قاسم ، دراسات في منهج النقد عند المحدثين ، الأردن ، دار النفائس ، ط:١، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .

١٠٠. العوني ، حاتم بن عارف ، المنهج المقترح لفهم المصطلح ، السعودية دار الهجرة ، ط : ١، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م .

١٠١. عياض بن موسى اليحصبي ، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية و تقييد السماع ، تحقيق أحمد صقر ، القاهرة دار التراث ، تونس ، المكتبة العتيقة ١٣٨١ هـ – ١٩٧٠ م ، ط ١.

١٠٢. العيني : بدر الدين، عمدة القاري شرح صحيح البخاري د:ن،د: ط .

١٠٣. أبو غدة ، عبد الفتاح ،الإسناد من الدين وصفحة مشرقة من تاريخ سماع الحديث عند المحدثين ، دمشق ، دار القلم ، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م ، ط : ١.

١٠٤. الغوري ، سيد عبد الماجد ، علم مصطلح الحديث نشأته و تطوره و تكامله ، لبنان ، دار الفكر ، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م ، ط : ١.

١٠٥. فوزي ، اسماعيل رفعت ، منهج ابن حزم الظاهري في الاحتجاج بالسنة ، مصر ، دار الوفاء ، ط:١ ، ١٤٣٠هـ –٢٠٠٩ م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٠٦. الفيروزآبادي محمد بن يعقوب، القاموس المحيط ، د:ن ،د:ط.
١٠٧. القاري ،على بن سلطان ، شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، بيروت، دار الأرقم، ط:١.
١٠٨. ابن قتيبة ، عبد الله بن مسلم ، تأويل مختلف الحديث ، بيروت ، لبنان ، دار الجيل ، ١٣٩٣هـ -١٩٧٢ م ، د : ط.
١٠٩. القرطبي الأنصاري ، أحمَدُ بنُ عُمَرَ، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم،د:ن ،د:ط .
١١٠. القضاه ، أمين ، مدرسة الحديث في البصرة حتى القرن الثالث الهجري ، بيروت – لبنان ، دار ابن حزم ، ط:١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
١١١. ابن كثير ، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، الرياض ، دار المؤيد ، ط١ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
١١٢. ابن ماجة القزويني ،محمد بن يزيد ، سنن ابن ماجة، مكتبة أبي المعاطي،د:ط .
١١٣. المباركفوري ، عبد السلام ١٢٨٩ هـ - ١٣٤٢ م ، سيرة الإمام البخاري ، مكة المكرمة ، السعودية ، دار عالم الفوائد ، ط : ١ ، ١٤٢٢هـ .
١١٤. المحتسب / عبد المجيد، عبد الله بن المبارك المروري، وزارة الأوقاف ، عمان ، ط : ١ / ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢ م .
١١٥. المزي ،يوسف بن الزكي عبدالرحمن: تهذيب الكمال ، تحقيق : د. بشار عواد معروف، بيروت ،مؤسسة الرسالة ،ط: ١ ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
١١٦. مسلم بن الحجاج القشيري ، الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، بيروت ،دار الجيل + دار الأفاق الجديدة ،د:ط.
١١٧. مسلم بن الحجاج القشيري ، التمييز ، تحقيق صالح بن أحمد بن ثابت ، اليمن ، صنعاء ، مكتبة الإمام الألباني ، ط١ ، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
١١٨. مسلم بن الحجاج القشيري ، المنفردات والوحدان ، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري ، السعيد بن بسيوني زغلول ، بيروت ، لبنان ، دار الكتب العلمية ، ط :١ ، ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٨ م.
١١٩. مسلم بن الحجاج القشيري ، الكنى والأسماء، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الجامعة الإسلامية – المدينة النبوية،١٤٠٤ هـ،ط:١ .
١٢٠. مصطفى ، ابراهيم ، الزيات ، أحمد حسن ، عبد القادر ، حامد ، النجار ، محمد علي ، المعجم الوسيط ، طهران ، إيران ، المكتبة العلمية ، د:ط ، د : ت.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٢١. ابن معين ،يحيى ،معرفة الرجال ،تحقيق: محمد كامل القصار، دمشق ، مجمع اللغة العربية، ط:١٤٠٥،١هـ ، ١٩٨٥م.

١٢٢. مغلطاي ، علاء الدين ، إصلاح كتاب ابن الصلاح ، تحقيق محي الدين بن جمال البكاري ، القاهرة ، المكتبة الإسلامية ، ط١ ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .

١٢٣. مقبول ،صديق، علوم الحديث النبوي الشريف ،المفرق ،دار المسار ، ط:٢٠٠٢،١.

١٢٤. المقدسي : محمد بن ظاهر ، مسألة العلو والنزول في الحديث وفضل أصحاب الحديث ، تحقيق: أحمد فريد المزيدي ، لبنان ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

١٢٥. المقدسي ، محمد بن طاهر ، شروط الأئمة الستة ، بيروت ، لبنان ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م.

١٢٦. الملاح ،حسين محمد، الإمام الأوزاعي محدثاً وحافظاً ، بيروت، المكتبة العصرية ، ط : ١ - ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

١٢٧. ابن الملقن ، عمر بن علي الأنصاري الشافعي ، المقنع في علوم الحديث ، تحقيق جاويد أعظم عبد العظيم ، رسالة دكتوراه ، إشراف أحمد نور سيف ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، ١٤٠٣ هـ.

١٢٨. نور ، وليد ، المختصر القويم في دلائل نبوة الرسول الكريم ،لبنان ، مؤسسة الريان،١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ط١.

١٢٩. نوري / موفق سالم / الإمام سفيان الثوري / العراق / بغداد ،دار الشؤون الثقافية العامة . ط :١ / ٢٠٠٤ م .

١٣٠. النووي ،يحيى بن شرف ، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، بيروت : دار إحياء التراث العربي - ط:٢ ، ١٣٩٢هـ.

١٣١. الهاشمي / سعدي ، أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي ، المدينة المنورة ، السعودية ، دار ابن حزم ط ٢، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Abstract :

Al ekel , Ibrahim Mahmoud Mohammad

Al – hadeeth concept science its issued and development until the end of ninth century hijri .

Historical analytical study .

Yarmouk university

Sharieah Faculty

Orign of religion 2012 – 2013

Supervisor – Dr . mohammad Tawalbeh . God bless him .

The aim of this study is to show the beguining and development of Al – hadeeth concept science until the end of ninth century hijry , through the definition of Al – hadeeth purpose which was delt in the introductory chapter.

The researcher delt with the beguning of Al – hadeeth concept science in the first and second century hijri in the second chapter .

The researcher showed in the third chapter the featnres of development and florishment of hadeeth concept science in the third century hijri .

In the fourth chapter the researcher dealt with the qualities of writing Hadeeth concept science in the fourth . fifth and sixth century hijri through independence . comprehensiveness and outhoring a limited subject .

In the fifth chapter the researcher shows the features of Idealism and mature of Hadeeth concept science in the seventh . eighth and ninth century hijri.

In the glossary the researcher has reached to several results :

Alhadeeth concept science began with general rules which was used in the first century hijri , then some of it concepts appeared in the second century which were written in dependant way , then in the third century Alhadeeth concept science flourished cased by the appearance of all concepts of this science , as well as the appearance of applied side of this science , then it was written in the fourth , fifth , sixth century hijri as independent science

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

from other sciences , then it reached idealism by fixing and limiting its concepts by Iben Al – Salah and Iben Haier Al – askalani .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University